

CENTRAL BANK OF LIBYA

السابع والستون السنة المالية

2023



مِصْرُفُ الْبَيْتِ الْمُرْكُومِ

التَّقْرِيرُ السَّنَوِيُّ

السابع والستون

السنة المالية

2023



- حقوق الطبع والنشر محفوظة 2023 ©
- صدر هذا التقرير عن مصرف ليبيا المركزي، ويسمح الاقتباس من هذا التقرير، والرجوع إليه، شريطة ذكر المصدر.
- تُوجّه جميع المراسلات المتعلقة بهذا التقرير إلى إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي، على العنوان التالي:
- ص.ب 1103 طرابلس – ليبيا
- بريد إلكتروني: ecorestat@cbl.gov.ly
- الموقع الإلكتروني: www.cbl.gov.ly

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مصرف ليبيا المركزي

الإدارة العامة / طرابلس

بريد مصور (فاكس): 4441488 - 21 (218) +

هاتف : 21-3333591 (218) +

الموقع الإلكتروني : www.cbl.gov.ly

السويقت: CBLJLYLXXXX

الفروع

فرع بنغازي :

هاتف : 61 - 9091161 / 8 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 61 - 9091169 (218) +

فرع سرت :

هاتف : 4 - 63750 / 54 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 54 - 5265142 (218) +

فرع سبها :

هاتف : 3 - 627771 / 71 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 71 - 621800 (218) +

إدارة البحوث والإحصاء

هاتف : 21- 4773901 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 21 - 4773903 (218) +

بريد إلكتروني : ecorestat@cbl.gov.ly

المحتويات

1 تقديم

الجزء الأول التطورات الاقتصادية الدولية والعربية

5 أولا : التطورات الاقتصادية الدولية

14 - البطالة

15 - التضخم

17 - التجارة العالمية

18 - أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية

20 ● التطورات النفطية الدولية

20 - أسعار النفط

21 - العرض

23 - الطلب

25 ثانيا : التطورات الاقتصادية العربية

الجزء الثاني التطورات الاقتصادية المحلية أولا: القطاع الحقيقي

30 ● الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

- الناتج المحلي الإجمالي الاسمي..... 31
- الرقم القياسي لأسعار لمستهلك والتضخم..... 33
- التطورات النفطية المحلية..... 35
- الإنتاج المحلي من النفط الخام..... 35
- صادرات النفط الخام..... 37
- أسعار النفط الخام المحلي..... 37
- إنتاج الغاز الطبيعي..... 38
- الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية..... 39
- الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية..... 39

ثانيا: المالية العامة

- المالية العامة لعام 2023 42
- موارد المالية العامة 2023..... 48
- الإيرادات..... 48

ثالثا: القطاع الخارجي

- ميزان المدفوعات..... 50
- الحساب الجاري..... 51
- الميزان الجاري..... 53

- 55..... - الحساب الرأسمالي والمالي
- 56 - الميزان الكلي
- 59..... ● التجارة الخارجية.

رابعاً: التطورات النقدية

- 71..... ● التطورات النقدية
- 71 - القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها
- 73..... - عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه
- 77..... - سعر صرف الدينار الليبي
- 78 - مقاصة الصكوك
- 80 ● مصرف ليبيا المركزي
- 80..... - جانب الأصول
- 82..... - جانب الخصوم
- 85..... ● أنشطة إدارات مصرف ليبيا المركزي
- 110..... ● الميزانية المجمعة للمصارف التجارية
- 113 ● تحليل لأهم البنود المكونة للميزانية المجمعة للمصارف
- 113 - جانب الأصول

116 - جانب الخصوم

123 ● المصرف الليبي الخارجي

تقديم

يسر مصرف ليبيا المركزي أن يقدم تقريره السنوي السابع والستون، للعام المالي 2023 لكافة الجهات المحلية والدولية ولكل المهتمين بالشؤون الاقتصادية والمالية، حيث يستعرض التقرير في جانبه الأول أهم التطورات الاقتصادية الدولية، وفي الجانب الثاني يختص بعرض أهم التطورات الاقتصادية المحلية.

فعلى صعيد التطورات الدولية فقد سجل الاقتصاد الدولي تباطؤاً مقداره 0.2% في عام 2023، ليسجل النمو العالمي 3.3% مقابل نمو بلغ 3.5% خلال عام 2022. حيث تأثرت العديد من القطاعات بارتفاع أسعار الفائدة والتضخم؛ نتيجة انتهاء معظم المصارف المركزية سياسة نقدية انكماشية، بالإضافة إلى استمرار التوترات التجارية بين القوى الاقتصادية الكبرى، الأمر الذي كان له أثر على سلاسل الإمداد نتيجة عدم الاستقرار الجيوسياسي مما زاد من المخاطر الاقتصادية.

أما فيما يتعلق بمؤشر التضخم العالمي، فعلى الرغم من انخفاضه في عام 2023 والذي بلغ فيه 6.8% مقارنة بـ 8.7% في عام 2022، غير أنه لا يزال أعلى من المستوى المستهدف في تلك الاقتصادات، ويعزى تراجع التضخم إلى سياسة التشديد النقدي المتبعة من البنوك المركزية، إضافة إلى بدء زوال صدمات الأسعار ولا سيما أسعار الطاقة.

أما على الصعيد المحلي، ففي الوقت الذي اجتاحت فيه عاصفة قوية تدعى "دانيال" مدينة درنة ومناطق الجبل الأخضر في ليبيا، متسببة في أكبر كارثة إنسانية في تاريخ البلاد، حيث قدرت تكلفة الأضرار المادية الناجمة عن الفيضانات والخسائر الاقتصادية التي أعقبتها في ليبيا بنحو 1.03 مليار دولار أمريكي، بينما بلغت الخسائر المادية نحو 0.62 مليار دولار أمريكي، وبذلك يصل إجمالي الآثار المقدرة للكارثة (الأضرار + الخسائر) إلى 1.65 مليار دولار أمريكي.

وتقدّر احتياجات إعادة الإعمار والتعافي في البلديات المتضررة، البالغ عددها 20 بلدية، بمبلغ 1.8 مليار دولار أمريكي.

وحقق الاقتصاد الليبي انتعاشاً ملحوظاً خلال عام 2023، وذلك نتيجة التحسن الذي طرأ على إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، حيث ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 19.4%، ويعود السبب وراء هذه الانتعاشة لارتفاع معدل نمو الناتج المحلي النفطي بحوالي 12.8%، و كذلك ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي بحوالي 27.8%.

في حين شهد معدل التضخم ارتفاعاً بـ 2.3%، حيث ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال عام 2023 ليسجل 295.0 نقطة، بزيادة قدرها 6.7 نقطة على أساس سنوي، مقابل 288.3 نقطة خلال الفترة نفسها من العام السابق.

فيما يتعلق بجانب الميزانية العامة، فقد ساهم الارتفاع في الكميات المنتجة والمصدرة من الحقول والموانئ النفطية، في خلو الميزانية من تسجيل أي عجز بها، على الرغم من انخفاض سعر النفط الخام الليبي في الأسواق، الدولية ليصل إلى 83 دولار للبرميل مقابل 101.3 دولار للبرميل في عام 2022، أي بمعدل انخفاض بلغ 19.3%. زبلغ إجمالي الإيرادات المحققة 126.3 مليار دينار مقابل نفقات فعلية بلغت 125.7 مليار دينار، لتحقيق الميزانية العامة فائضاً مقداره حوالي 600 مليون دينار.

أما ما يخص القطاع الخارجي فقد انخفض فائض ميزان مدفوعات ليبيا لعام 2023 مقارنة بعام 2022، حيث بلغ 1.5 مليار دولار في حين كان 7.1 مليار دولار في عام 2022؛ وذلك نتيجة لانخفاض الإيرادات النفطية خلال العام، عما كانت عليه في العام السابق بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وعلى صعيد التطورات النقدية، فقد شهد عرض النقود في نهاية عام 2023، ارتفاعاً ملحوظاً بمقدار 31,061.3 مليون دينار، أو ما نسبته 28.2%، ليصل إلى 141,400.2 مليون دينار، مقابل 110,338.9 مليون دينار في نهاية عام 2022. في سياق توسع مالي غير متوقع خاصة في ديسمبر 2023، حيث شهد هذا الشهر

فاتورة أجور بلغت 11 مليار دينار، بالإضافة إلى 1.6 مليار دينار كمنح للأسر. كما ارتفعت العملة خارج المصارف بنحو 11,800.6 مليون دينار لتصل إلى 43,154.0 مليون دينار، مقابل 31,353.4 مليون دينار في نهاية العام 2022 أي بنسبة ارتفاع بلغت 37%.

وإذ يقدم مصرف ليبيا المركزي هذا التقرير، فإنه يتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كافة المؤسسات على تعاونها وتجاوبها المثمر في تذليل كافة العراقيل من خلال توفير البيانات ليخرج هذا التقرير شاملاً كافة التطورات الاقتصادية المحلية والدولية.

والله ولي التوفيق

مصرف ليبيا المركزي

الجزء الأول
التطورات الاقتصادية الدولية والعربية

أولاً: التطورات الاقتصادية الدولية

مر الاقتصاد العالمي خلال العام 2023 بالعديد من التحديات، بدءاً من الانهيارات المصرفية، والتوترات الجيوسياسية، والتضخم، وأسعار الفائدة المرتفعة. وفي بداية العام، توقع العديد من الخبراء والاقتصاديين حدوث ركود معتدل في الولايات المتحدة، وركود اقتصادي في أوروبا، وانتعاشاً قوياً في الصين. إلا أن الواقع خالف تلك التوقعات؛ فلم يحدث ركود في الولايات المتحدة، وتمكنت أوروبا من إدارة اقتصادها بشكل أفضل من المتوقع، في المقابل أصبحت الصين تكافح من أجل إنعاش اقتصادها والرجوع إلى مكانتها العالمية. ووفقاً لصندوق النقد الدولي تباطأ النمو العالمي بمقدار 0.2% في عام 2023، ليسجل 3.3% مقابل نمو بلغ 3.5% خلال عام 2022. كما يتوقع الصندوق أن يستقر النمو العالمي عند 3.2%، و3.3% خلال عامي 2024 و2025.

وبحسب بيانات الصندوق، يعد النمو الاقتصادي أقوى من المتوقع خلال النصف الثاني من عام 2023 في كل من الولايات المتحدة والعديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية؛ حيث ساهم الإنفاق بنوعيه العام والخاص في هذا الانتعاش، بحيث استمد الاستهلاك الخاص الدعم من مكاسب الدخل الحقيقي، من خلال اعتماد الأسر على السحب من مدخراتهم. كما كان للتوسع في جانب العرض دور مهم في ذلك، مع زيادة واسعة النطاق في مشاركة القوى العاملة في الأنشطة الاقتصادية، وتسوية مشاكل سلاسل الإمداد التي سادت في فترة الجائحة، وتقلص الفترات الزمنية لتسليم الإمدادات.

ومن جانب آخر، سجل التضخم هبوطاً أسرع من المتوقع خلال عام 2023، وذلك بفضل السياسات النقدية المشددة حول العالم؛ حيث تشير البيانات إلى أن التضخم الكلي العالمي خلال عام 2023، كان أقل بنحو 1.8% ليصل إلى 6.8%، مقابل معدل بلغ 8.7% عام 2022.

وبالتوتيرة نفسها انخفضت معدلات التضخم في معظم الاقتصادات، غير أنها لا تزال أعلى من المستوى المستهدف في تلك الاقتصادات، ويعزى تراجع التضخم إلى بدء زوال صدمات الأسعار ولا سيما أسعار الطاقة، بالإضافة إلى سياسة التشديد النقدي، حيث اتخذت المصارف المركزية الرئيسية إجراءات للحد من التضخم، برفع أسعار الفائدة الأساسية إلى مستويات عالية في عام 2023، إذ أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف الإقراض، وفرض تحديات أمام الشركات الراغبة في إعادة تمويل ديونها، مما تسبب في تقليص الائتمان المتاح، وإضعاف الاستثمارات خصوصاً في قطاعي الأعمال والإسكان.

وفي النصف الثاني من عام 2023، أصبحت قرارات المصارف المركزية بشأن أسعار الفائدة الأساسية غير متزامنة على نحو متزايد. حيث أخذت أسعار الفائدة تتراجع في بعض البلدان التي شهدت هبوطاً في معدلات التضخم، منها البرازيل وتشيلي، اللتين أقدمت مصارفهما المركزية على تشديد السياسة النقدية في وقت أبكر من البلدان الأخرى. وفي الصين، كان التضخم قريباً من الصفر، وكذلك ظلت أسعار الفائدة قصيرة الأجل، التي يتم تحديدها من قبل مصرف اليابان المركزي، قريبة من الصفر.

وعلى صعيد المالية العامة، قامت الحكومات في الاقتصادات المتقدمة بتيسير سياسة المالية العامة في 2023، حيث قامت الولايات المتحدة بتيسير السياسة أكثر مما فعلت منطقة اليورو والاقتصادات الأخرى، التي لم يكن التعافي فيها مكتملاً. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، تشير البيانات إلى أن موقف المالية العامة ظل محايداً في المتوسط، حيث هبط الناتج إلى مستويات دون تلك التي كانت سائدة قبل الجائحة. وتشمل تلك التوقعات كلاً من البرازيل وروسيا 2023.

وفي البلدان منخفضة الدخل، لازالت هناك أزمات السيولة وارتفاع تكاليف مدفوعات الفائدة والتي بلغت في المتوسط 13.0% من إيرادات الحكومة العامة، أي نحو ضعف مستواها منذ 15 عاماً مضت، والتي أدت إلى مزاحمة الاستثمارات الضرورية، وعرقلة تعويض خسائر الناتج الكبيرة مقارنة بالاتجاهات العامة التي كانت سائدة قبل الجائحة.

وتشير التوقعات إلى تشديد موقف سياسة المالية العامة خلال عام 2024 في العديد من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، لإعادة بناء فوائض في الميزانية وإيقاف المسار الصاعد للديون، ويتوقع أن يؤدي هذا التحول إلى إبطاء النمو على المدى القصير.

وفي نهاية العام نبّه صندوق النقد الدولي إلى أن الوضع الأمني المتوتر في البحر الأحمر زاد من المخاوف بشأن تأثير الصراعات في الشرق الأوسط على تكاليف التجارة والشحن، إذ أعلنت الكثير من الشركات الكبرى تحويل البضائع عبر طرق شحن بديلة، مع ما يترتب على ذلك من آثار محتملة على سلاسل التوريد العالمية وتجارة السلع، وأشار الصندوق إلى أنه حتى بداية عام 2024، انخفض إجمالي حجم الشحن عبر قناة السويس بنسبة تقترب من 50.0% مقارنة بما كانت عليه قبل بدء التوترات في منطقة البحر الأحمر. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت تكاليف الشحن بأكثر من 400% منذ منتصف 2023، وانعكس ذلك على زيادة تكاليف التأمين وسط مخاطر أمنية عالية، بالإضافة إلى تكاليف النقل. والجدير بالذكر أنه حتى بداية عام 2024 لا يزال الوقت مبكراً لمعرفة التأثيرات الكلية للعمليات الحاصلة في البحر الأحمر.

الولايات المتحدة الأمريكية:

بدأت الولايات المتحدة عام 2023 بمخاوف واسعة النطاق بشأن احتمال حدوث ركود وشيك، إلا أن الاقتصاد الأمريكي نما بوتيرة مغايرة للتوقعات ليرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.5% في عام 2023، مقابل نسبة نمو بلغت 1.9% في عام 2022، كما يتوقع صندوق النقد الدولي أن يستمر الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي في النمو في عام 2024 ليصل إلى حوالي 2.6%.

ويرجع النمو في الاقتصاد الأمريكي خلال العام الماضي إلى الزيادة في كل من إنفاق المستهلكين، والصادرات، وإنفاق الحكومات المحلية، حيث ارتفع الإنفاق على مستوى

الولايات والحكومات المحلية بنسبة 3.7%، كما ارتفعت نفقات الحكومة الفيدرالية بنسبة 2.5%، وارتفع إجمالي الاستثمار المحلي الخاص بنسبة 2.1%. وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الأمريكي شهد انخفاضاً مستمراً في معدلات البطالة امتد إلى 25 شهراً متتالياً، لتصل إلى أقل من 4.0%، حيث شهدت هذه الفترة نمواً مستداماً في معدلات التوظيف للعمالة، وهو ما لم يحدث منذ أكثر من نصف قرن.

وقد نجحت الجهود المبذولة من قبل بنك الاحتياطي الفدرالي في خفض معدل التضخم وذلك من خلال الرفع المتواصل لأسعار الفائدة، والتي وصلت إلى نطاق 5.25% و 5.50% في يونيو 2023، الأمر الذي ساهم في انخفاض معدل التضخم من 7.0% في عام 2022، إلى 3.6% عام 2023، على الرغم من أن معدل التضخم لا يزال أعلى من المستوى المستهدف من قبل الاحتياطي الفيدرالي، إلا أن البنك لم يقوم بتحريك سعر الفائدة منذ يونيو 2023، وذلك تماشياً مع بيانات أسعار المستهلك التي كانت مستقرة في النصف الأخير من العام الماضي، رغم أن التوقعات لعام 2024 لازالت متباعدة حول إمكانية قيام الفيدرالي بخفض أسعار الفائدة أو الإبقاء عليها عند نطاق 5.25% و 2.50 لفترة أطول.

وعلى الصعيد المالي، تعرضت المصارف الأمريكية لهزة هي الأكبر منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008 وذلك في الربع الأول من عام 2023، إذ تسبب ارتفاع أسعار الفائدة وسياسة التشديد النقدي في إحداث اضطرابات في القطاع المصرفي، حيث بدأت البنوك المتضررة في مواجهة مشاكل السيولة الحقيقية، وبدأ المتعاملون في سحب أموالهم، وبدأت الأزمة مع انهيار بنك "سيليكون فالي" في العاشر من مارس 2023 تلاه انهيار ثلاثة مصارف أخرى هي "سيغنتشر" و"سيلفر غيت" و"فيرست ريبابلك". أدت هذه الأزمة إلى تقلبات السوق وزيادة عدم اليقين في القطاع المالي، إلا أن الحكومة الأمريكية تدخلت لحد من الآثار السلبية التي من الممكن أن تسبب انتشار عدوى الاضطرابات للقطاع

المالي ككل، هذا وقامت الحكومة بتقديم دعم مالي لتهدئة الأسواق ومنع مزيد من حالات الفشل المصرفي.

الاتحاد الأوروبي :

انخفض النمو الاقتصادي بشكل حاد في منطقة اليورو في عام 2023، ليسجل نسبة نمو بلغت 0.5% في عام 2023، مقابل 3.4% في عام 2022، ومن المتوقع أن ينتعش الاقتصاد الأوروبي بشكل طفيف في عام 2024 ليسجل حوالي 0.9%. يعزى تباطؤ النمو في عام 2023 إلى حد كبير إلى التداعيات الاقتصادية المستمرة للصراع الروسي الأوكراني، والتي كانت لها تأثيرات متفاوتة عبر بلدان المنطقة، مما يعكس اختلاف هياكلها الاقتصادية. وبينما تأثر القطاع الصناعي بشكل خاص بسبب تشديد السياسة النقدية، وارتفاع أسعار الطاقة، وضعف الطلب العالمي، في المقابل صمد قطاع الخدمات بشكل جيد نسبياً، بسبب استعادته من إجراءات إعادة الفتح بعد الوباء. ومع اقتراب نهاية العام، تأثر النشاط الاقتصادي للمنطقة بفعل ارتفاع أسعار الفائدة في مختلف القطاعات. كما تراجع نمو الاستهلاك الخاص بشكل كبير في عام 2023، حيث ظل راكداً في النصف الأول من العام، وقد أدى الانخفاض المستمر في الإنفاق على السلع إلى انتعاش الطلب على الخدمات والذي كان إيجابياً طوال عام 2023. وفي الربع الثالث، زاد الاستهلاك الخاص، مدفوعاً باستهلاك الأسر للخدمات، انتعاش الإنفاق على السلع المعمرة، في المقابل استمر إجمالي الإنفاق على السلع (بما في ذلك السلع شبه المعمرة وغير المعمرة) في الانكماش وسط ظروف تمويل أكثر صرامة. وواصلت حكومات منطقة اليورو تقليص تدابير الدعم المعتمدة استجابة للجائحة وأسعار الطاقة وصدمات التضخم، مما أدى إلى عكس جزء من التيسير المالي السابق، وارتفع التضخم في المنطقة خلال العام 2023 ليصل إلى 6.0% مقارنة بمعدل بلغ 4.7% خلال العام 2022، ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينخفض التضخم إلى نحو 2.9%

في عام 2024، على الرغم من رفع البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة بواقع 200 نقطة أساس خلال 2023 ليصل معدل الفائدة إلى 4.50%.

الصين:

شهد الاقتصاد الصيني تحسُّناً وانتعاشاً ملحوظاً خلال العام 2023، فرغم الصعوبات الداخلية التي تمثلت بشكل رئيسي في أزمة القطاع العقاري، والضغط والصعوبات الخارجية، حيث أصبحت البيئة الخارجية أكثر تعقيداً مع زيادة عوامل عدم اليقين، إلا أن الاقتصاد الصيني نجح في تسجيل نسبة نمو بلغت 5.2% خلال العام موضوع التقرير، مقارنةً بنسبة نمو بلغت 3.0% خلال العام 2022. ومن المتوقع أن ينكمش النمو إلى 5.0% خلال عام 2024، بسبب التوترات الجيوسياسية مع الولايات المتحدة، والجهود التي تبذلها بعض الدول الغربية لتقليل الاعتماد على الصين أو تنويع سلاسل التوريد الخاصة بها. والجدير بالذكر، أنه تم وصف النمو خلال عام 2023 بأنه انتعاش مخيب للآمال بشكل غير مسبوق. وعلى الرغم من أن هذا المعدل أعلى من غالبية الاقتصادات الكبرى، إلا أنه يعد المعدل الأدنى الذي سجله الاقتصاد الصيني منذ عام 1990 (3.9%) خارج فترة كوفيد.

ولقد كان النمو خلال عام 2023 مدفوعاً بزيادة الطلب على الخدمات، والاستثمار المرن في التصنيع، وتحفيز البنية التحتية العامة؛ حيث أظهرت البيانات أن الناتج الصناعي الصيني ذا القيمة المضافة قد ارتفع بنسبة 4.6% على أساس سنوي في عام 2023، وارتفع الاستثمار في الأصول الثابتة في الصين بنسبة 3.0% على أساس سنوي في عام 2023، في حين ارتفعت مبيعات التجزئة للسلع الاستهلاكية، والتي تمثل مؤشراً رئيسياً لقوة الاستهلاك في البلاد، بنسبة 7.2% على أساس سنوي. وانخفضت أسعار المستهلك في الصين لتصل إلى 0.2% في عام 2023، مقابل معدل بلغ 2.0% في عام 2022، أقل من المعدل المستهدف والبالغ 3.0%، ويرجع ذلك جزئياً إلى عدة

عوامل تشمل الركود المستمر في قطاع العقارات وانخفاض ثقة المستهلك وضعف الصادرات.

اليابان :

تميز الاقتصاد الياباني خلال عام 2023 بالتعافي البطيء من الجائحة، والصراع العالمي، وارتفاع أسعار الفائدة. وقد واجه الاقتصاد الياباني ارتفاع التضخم، وتقلب أسعار الصرف، وارتفاع أسعار السلع الأساسية وزيادات الأجور الاسمية؛ حيث اتسع النشاط الاقتصادي بواقع 0.9% خلال عام 2023، ليرتفع النمو من 1.0% في عام 2022 إلى 1.9% خلال عام 2023. كما شهد ضعفاً ملحوظاً في استهلاك الأسر والحكومات خلال العام موضوع التقرير، في حين انتعش الاستثمار التجاري في نهاية عام 2023. وفي الوقت نفسه، أدى سعر الصرف الضعيف إلى الحفاظ على نمو الصادرات بقوة، وكان التعافي الاقتصادي المتواضع -مصحوباً بانخفاض قيمة الين- سبباً في انزلاق اليابان من ثالث أكبر اقتصاد في العالم إلى رابع أكبر اقتصاد؛ من حيث القيمة بالدولار الأميركي، بعد الولايات المتحدة، والصين، والآن ألمانيا. ومن المؤسف أن ارتفاعات أسعار المستهلك تجاوزت الزيادات الاسمية في الأجور. وانخفضت الأجور الحقيقية بنسبة 2.4% في 2023 عن مستوياتها عام 2023، مما أدى إلى انخفاض الاستهلاك. كما انخفض الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي بمعدل سنوي قدره 3.5%، وارتفع معدل التضخم في عام 2023 ليصل إلى 3.3%، مقابل معدل بلغ 2.5% خلال عام 2022. ورغم أن التضخم لا يزال أكبر من هدف بنك اليابان البالغ 2.0%، إلا أن المصرف المركزي الياباني التزم بسياسته المتساهلة للغاية بجعل أسعار الفائدة مقاربة للصفر بخلاف مصارف رئيسية أخرى رفعت معدلات الفائدة، الأمر الذي فاقم الضغط على الين.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

لا تزال منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعاني من تراجع معدلات النمو منذ فترة طويلة، بسبب مجموعة من العوامل الإقليمية والدولية، بدءاً من الآثار المتبقية من جائحة كورونا، والصراع الروسي الأوكراني، وارتفاع معدلات التضخم، وتشديد أسعار الفائدة عالمياً، والصراعات الأخيرة في الشرق الأوسط، المتمثلة في الحرب الأهلية السودانية، والحرب على قطاع غزة، وعرقلة حركة الملاحة البحرية في البحر الأحمر، والتوتر الجيوسياسي في المنطقة بصفة عامة. حيث تباطأ النمو في المنطقة ليصل إلى 2.0% في عام 2023، مقابل معدل نمو بلغ 5.4% في عام 2022. وفي الدول المستوردة للنفط، أدت الصراعات إلى تراجع نشاط قطاع السياحة في الدول المجاورة للصراعات، مثل مصر ولبنان والأردن، حيث يمثل قطاع السياحة أحد المصادر الحيوية في كثير من اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ إذ يمثل ما بين 2.0% و 20.0% من الناتج المحلي الإجمالي، هذا بالإضافة إلى تعطل حرك الملاحة في قناة السويس وتغيير مسار السفن في نهاية العام؛ الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الشحن والتأمين بالدرجة الأولى على المنطقة مما زاد من الضغوط السلبية على معدلات النمو في دول المنطقة وفي مصر على وجه الخصوص.

ومع انخفاض أسعار النفط في عام 2023، والتزام البلدان المنطقة المصدرة للنفط باتفاقية خفض الإنتاج من جانب تحالف أوبك(+)، تباطأ النمو الاقتصادي للدول الغنية بالموارد الطبيعية، حيث كان هذا التباطؤ أشد حدة في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي؛ ففي المملكة العربية السعودية انكمش الاقتصاد بنسبة 0.8% في عام 2023، مقابل نسبة نمو بلغت 7.5% في عام 2022، وكان السبب في تراجع النمو انكماش قطاع النفط والغاز بنسبة 9.2%، في حين كان نمو القطاع غير النفطي قوياً، إلا أنه لم يكن كافياً لتعويض التراجع في أنشطة قطاع الهيدروكربونات.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 2.4% في عام 2024، مدفوعاً بالنمو المتوقع للدول المصدرة للنفط. وتأتي هذه التوقعات في المقام الأول إلى ارتفاع إنتاج النفط الخام بسبب الإلغاء التدريجي لخفض حصص إنتاج النفط والنمو القوي في القطاع غير النفطي بفضل جهود تنويع الاقتصاد وتطبيق الإصلاحات.

جدول رقم (1): معدلات النمو الحقيقية في العالم

"نسب مئوية"

2023	2022	مجموعة الدول
3.3	3.5	العالم:
1.7	2.6	البلدان الصناعية:
2.5	1.9	الولايات المتحدة الأمريكية
0.5	3.4	دول منطقة اليورو
1.9	1.0	اليابان
0.1	4.3	المملكة المتحدة
1.8	2.7	دول صناعية أخرى
4.4	4.1	البلدان النامية والأسواق الناشئة الأخرى (*):
5.7	4.4	بلدان آسيا الناشئة والنامية
5.2	3.0	- الصين
8.2	7.0	- الهند
3.2	1.2	بلدان أوروبا الناشئة والنامية
2.0	5.4	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
0.8 -	7.5	- المملكة العربية السعودية
2.3	4.2	أمريكا اللاتينية والكاريبي
3.4	4.0	إفريقيا جنوب الصحراء

المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يوليو 2024
 * الأسواق الناشئة تشمل: البرازيل، بولندا، تشيلي، جنوب إفريقيا، جمهورية التشيك، كوريا الجنوبية، كولومبيا، المجر، المكسيك

-البطالة:

أظهرت أسواق العمل مرونة ملحوظة خلال عام 2023 بالرغم من التباطؤ الاقتصادي وتدهور الظروف الاقتصادية. وعلى خلفية النمو القوي في الوظائف انخفض معدل البطالة إلى ما دون مستويات ما قبل الوباء، وبلغ معدل البطالة العالمي 5.1% في عام 2023، وهو تحسن متواضع مقارنة بمعدل 5.3% في عام 2022. كما شهدت فجوة الوظائف العالمية أيضاً تحسناً في عام 2023، وعلى الوتيرة نفسها انخفض معدل البطالة في الدول الصناعية خلال عام 2023 ليصل إلى 4.4%، مقابل 4.5% عام 2022، واستقرت معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 2023 عند 3.6%. حيث أفادت وزارة العمل أن سوق العمل أنهى عام 2023 بزخم متواضع حيث تمت إضافة 216 ألف وظيفة، وكان هذا الرقم أعلى من التقديرات لتحقيق مكاسب قدرها 170 ألف وظيفة. وقد جرى توظيف قوي في الحكومة بزيادة قدرها 52 ألف وظيفة، وأضاف قطاع الرعاية الصحية 38 ألف وظيفة، وقطاع البناء 17 ألف وظيفة. في حين شهدت معدلات البطالة في المملكة المتحدة ارتفاعاً طفيفاً في عام 2023 لتصل إلى 4.0%، مقارنة بمعدل بلغ 3.9% في عام 2022. في المقابل شهدت معدلات البطالة في منطقة اليورو انخفاضاً طفيفاً وصل إلى 6.5% في عام 2023، مقابل معدل بلغ 6.7% خلال عام 2022. أما بالنسبة لمصر وجنوب إفريقيا فقد انخفضت معدلات البطالة فيهما في عام 2023 لتصل إلى 7.2% و 32.8% على التوالي.

جدول رقم (2): معدلات البطالة في الدول الصناعية

"نسب مئوية"

2023	2022	مجموعة الدول
5.1	5.3	العالم:
4.4	4.5	الدول الصناعية:
3.6	3.6	الولايات المتحدة الأمريكية
6.5	6.7	دول منطقة اليورو
2.6	2.6	اليابان
4.0	3.9	المملكة المتحدة
		الدول الناشئة والنامية في آسيا
5.2	5.5	الصين
8	7.3	الهند
		الدول الناشئة والنامية في أوروبا
9.4	10.5	تركيا
		دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
4.8	4.9	كازاخستان
7.2	7.3	مصر
		إفريقيا جنوب الصحراء
32.8	33.5	جنوب أفريقيا

المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصادي العالمي، يوليو 2024

- التضخم:

شهدت معدلات التضخم العالمية انخفاضاً خلال عام 2023 في معظم بلدان العالم وذلك بسبب عمليات التشديد النقدي التي قامت بها المصارف المركزية حول العالم لاحتواء التضخم وإبقائه عند مستويات منخفضة، إلا أن معدلات التضخم في معظم اقتصادات العالم لازالت أعلى من المستوى المستهدف 2.0%، فقد شهدت معدلات التضخم في الدول الصناعية انخفاضاً ملحوظاً خلال عام 2023، لتصل إلى 4.6%، مقابل 7.3% خلال عام 2022. وانخفضت معدلات التضخم بشكل ملحوظ في دول منطقة اليورو لتصل إلى 5.4% خلال عام 2023، مقارنةً بمعدل بلغ 8.4% خلال عام 2022. كذلك الحال في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة التي شهدت معدلات التضخم فيها انخفاضاً ملحوظاً مقارنةً بعام 2022، ويتمشى هذا التراجع في التضخم بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية مع استراتيجية الاحتياطي الفيدرالي للحفاظ

على أسعار الفائدة عند أعلى مستوى لها منذ 22 عاماً؛ وذلك لخفض التضخم نحو الهدف طويل الأجل البالغ 2.0%. وارتفعت معدلات التضخم في كل من اليابان، ومصر، وتونس؛ حيث وصلت مستويات التضخم فيها إلى 3.3% و24.4% و9.3% على الترتيب خلال عام 2023، مقارنة بنسب بلغت 2.5% و8.5% و8.3% خلال عام 2022. ويرجع السبب وراء التضخم المرتفع في اليابان جزئياً إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، مدفوعة بارتفاع تكاليف الواردات والخدمات اللوجستية المحلية والعمالة، هذا بالإضافة إلى استمرار المصرف المركزي الياباني على اتباع سياسة "الفائدة السالبة" لدعم معدلات النمو. أما في مصر، فقد ساهمت أسعار المواد الغذائية وإفراط الحكومة في الحصول على الائتمان في تسارع معدلات التضخم خلال العام موضوع التقرير، ليصل معدل التضخم خلال عام 2023 إلى 24.4%، مرتفعاً من 8.5% خلال عام 2022.

جدول رقم (3): معدلات التضخم في العالم

"نسب مئوية"

2023	2022	مجموعة الدول
4.6	7.3	الدول الصناعية
4.1	8.0	الولايات المتحدة الأمريكية
5.4	8.4	دول منطقة اليورو
7.3	9.1	المملكة المتحدة
3.3	2.5	اليابان
6.0	8.7	ألمانيا
24.4	8.5	مصر
9.3	8.3	تونس
5.9	8.7	إيطاليا

المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يوليو 2024

- التجارة العالمية:

انكمش معدل نمو التجارة العالمية خلال عام 2023 بمقدار 5.3%، ليستقر معدل النمو عند 0.3%، مقابل معدل انتعاش بلغت نسبته 5.6% في عام 2022، ويرجع السبب وراء هذا التراجع إلى العديد من العوامل كان أهمها تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي إلى 3.3% خلال عام 2023، مقابل نمو بلغ 3.5% خلال عام 2022. وبصفة عامة شهدت التجارة العالمية انخفاضاً طوال عام 2023، متأثرة في المقام الأول بانخفاض الطلب في الدول المتقدمة، وضعف الأداء في اقتصادات شرق آسيا، وانخفاض أسعار السلع الأساسية. وساهمت هذه العوامل مجتمعة في حدوث تباطؤ ملحوظ في تجارة السلع، وكان التراجع التجاري أكثر وضوحاً بالنسبة للبلدان النامية خلال عام 2023. ويمكن أن تعزى هذه الاتجاهات ليس فقط إلى تباطؤ في مناطق شرق آسيا، ولكن أيضاً إلى تقلص التجارة بين الاقتصادات الآسيوية. وبالنظر إلى عام 2024، تظل توقعات التجارة العالمية غير مؤكدة إلى حد كبير ومتشائمة بشكل عام، وفي حين تشير بعض المؤشرات الاقتصادية إلى تحسينات محتملة، فمن المتوقع أن تؤدي التوترات الجيوسياسية المستمرة وارتفاع مستويات الديون والهشاشة الاقتصادية واسعة النطاق، إلى تأثيرات سلبية على أنماط التجارة العالمية.

جدول رقم (4): معدلات نمو التجارة العالمية

"نسب مئوية"

2023	2022	مجموعة الدول
0.3	5.6	إجمالي التجارة العالمية
		الدول الصناعية:
0.9	5.6	الصادرات
-1.0	7.1	الواردات
		الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية:
-0.1	4.7	الصادرات
2.0	3.9	الواردات

المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصادي العالمي، يوليو 2024

أما على صعيد الحساب الجاري في موازين مدفوعات الدول حول العالم، فقد شهد عام 2023 تطورات متباينة في فوائض وعجزات العديد من البلدان، فقد سجل الحساب الجاري الإجمالي للدول الصناعية فائضا قدره 286.8 مليار دولار خلال عام 2023، مقارنة بالعجز المسجل في عام 2022، والذي بلغ 193.9 مليار دولار؛ وذلك كمحصلة لارتفاع فوائض الحساب الجاري لكل من دول منطقة اليورو واليابان والمملكة المتحدة، بالإضافة إلى انخفاض عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية. أما على صعيد الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية فقد انخفضت فوائض الحسابات الجارية الإجمالية فيها لتصل إلى 277.1 مليار دولار لعام 2023، مقارنة بفائض بلغ 648.6 مليار دولار عام 2022، ويرجع السبب الرئيسي إلى انخفاض فوائض الحسابات الجارية لمعظم دول هذه المجموعة.

جدول رقم (5): الحسابات الجارية

" مليار دولار "

2023	2022	مجموعة الدول
286.8	-193.9	الدول الصناعية:
-812.7	-971.6	الولايات المتحدة الأمريكية
289.2	-77.6	دول منطقة اليورو
144.7	84.5	اليابان
-73.5	-95.5	المملكة المتحدة
551.2	600.0	دول صناعية أخرى
277.1	648.6	الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية:
241.1	127.9	الدول الناشئة والنامية في أوروبا
241.1	294.9	الدول الناشئة والنامية في آسيا
-76.6	-137.7	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
189.5	403.8	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
-53.8	-40.3	إفريقيا جنوب الصحراء

المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يوليو 2024

- أسعار صرف العملات الدولية والرئيسية:

ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية مقابل الين الياباني والإيوان الصيني خلال العام 2023، حيث ارتفع الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني بنسبة

بلغت 6.98%، ليصل سعر صرف الدولار إلى 141.91 يناً يابانياً للدولار في عام 2023، مقابل 132.65 يناً يابانياً للدولار الواحد في عام 2022. كذلك ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي بنسبة 2.26% مقابل الإيوان الصيني في عام 2023؛ حيث سجل سعر 7.1436 إيواناً لكل دولار، بعد أن كان مسجلاً سعر 6.9860 يواناً لكل دولار في عام 2022. وقد استفاد الدولار من رفع بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بواقع 100 نقطة خلال عام 2023، في محاولة للحفاظ على معدلات تضخم منخفضة. في المقابل انخفض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه الإسترليني بنسبة بلغت 5.24%، ليصل إلى 0.7852 جنيه للدولار في عام 2023، بعد أن كان قد سجل سعر 0.8286 جنيه إسترليني للدولار الأمريكي في عام 2022. وكذلك انخفض الدولار الأمريكي مقابل الفرنك السويسري بنسبة 8.28% ليسجل سعر 0.8533 فرنك للدولار في عام 2023 مقابل سعر 0.9303 فرنك للدولار في عام 2022. وانخفض أيضاً مقابل اليورو حيث سجل سعر 0.9072 يورو لكل دولار في عام 2023 مقابل 0.9414 يورو للدولار في عام 2022، أي بانخفاض بلغت نسبته 3.63%.

جدول رقم (6): أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية

"وحدات من العملة لكل دولار"

العملة	2022	2023	نسبة التغير (%)
اليورو	0.9414	0.9072	-3.63
الجنيه الإسترليني	0.8286	0.7852	-5.24
الين الياباني	132.650	141.910	6.98
الفرنك السويسري	0.9303	0.8533	-8.28
الإيوان الصيني	6.9860	7.1436	2.26

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

● التطورات النفطية الدولية:

- أسعار النفط:

انخفضت أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية خلال العام 2023، حيث بلغ متوسط سعر سلة الأوبك 82.98 دولارا للبرميل، مقارنةً بنحو 100.07 دولار للبرميل خلال عام 2022، أي بمعدل انخفاض بلغ %17.08، وبمقدار 17.09 دولارا للبرميل. كما شهدت أسعار النفط ضغوطاً هبوطية وسط ضعف النشاط الاقتصادي العالمي، والإنتاج القياسي من الولايات المتحدة، واستقرار الإنتاج والصادرات من جانب روسيا.

وظهر ضعف الأسعار على الرغم من المخاوف من تعطل الإمدادات في أعقاب الصراع الذي يشهده الشرق الأوسط، وتمديد وتعميق تخفيضات الإنتاج من جانب منظمة أوبك والمنتجين من خارجها (أوبك+)، فضلاً عن إعلان الحكومة الأمريكية عن مشتريات النفط لتجديد احتياطياتها الإستراتيجية من البترول.

ومنذ بداية الصراع الأخير في الشرق الأوسط، كانت أسعار خام برنت متقلبة، وسط تأثير جيوسياسي محتمل على المعروض، مخاوف من تباطؤ النمو العالمي. وتشير التقديرات إلى ارتفاع استهلاك النفط العالمي في عام 2024، مدعوماً بالطلب المرن في بعض الاقتصادات المستهلكة للطاقة، إلا أنه من المتوقع أن تنخفض أسعار النفط من 82.98 دولارا للبرميل في عام 2023 لتصل إلى 81 دولارا للبرميل في عام 2024، وذلك بعد تلاشي التأثيرات الجيوسياسية على الأسعار.

وتحتل التوقعات حدوث تطورات إيجابية، منها تمديد تخفيضات (أوبك+) إلى ما بعد الربع الأول من عام 2024، إلى جانب احتمال تعطل الإمدادات في الشرق الأوسط. وفي المقابل، من المحتمل حدوث تطورات سلبية على الأسعار، أهمها توقعات تباطؤ النمو، أو النمو الأقل من المتوقع في الاقتصاد الصيني.

جدول رقم (7): متوسط أسعار النفط الخام لسلة الأوبك

دولارا للبرميل¹

نسبة التغير (%)	2023	2022	الفترة
-17.80	80.65	98.11	الربع الأول
-30.40	78.38	112.62	الربع الثاني
-13.91	87.66	101.82	الربع الثالث
-2.83	85.23	87.71	الربع الرابع
-17.08	82.98	100.07	متوسط العام

المصدر: منظمة الأغطار المنتجة والمصدرة للنفط (الأوبك)، قاعدة بيانات الأسعار

- العرض والطلب من النفط الخام:

أولاً: العرض:

ارتفع إجمالي العرض من النفط الخام في الأسواق العالمية خلال عام 2023 بمقدار 1.24 مليون برميل في اليوم، أي بنسبة 1.27%، ليصل إجمالي العرض العالمي من النفط الخام إلى 99.01 مليون برميل في اليوم، مقارنة بـ 97.77 مليون برميل في عام 2022. وجاء هذا الارتفاع بدعم من إمدادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث ارتفعت الصادرات النفطية لمجموعة دول المنظمة بنسبة 5.20%، أي بمقدار 1.61 مليون برميل يوميا، لتصل الكميات المصدرة من دول المنظمة خلال عام 2023 إلى 32.58 مليون برميل يوميا، مقابل كميات معروضة بلغت 30.97 مليون برميل يوميا خلال العام السابق.

وقد ساهم إنتاج كل من أمريكا الشمالية والجنوبية في زيادة المعروض من النفط الخام من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث ارتفعت الكميات المعروضة من الأمريكيتين بنسبة 5.91%، أي بمقدار 1.59 مليون برميل في اليوم، ليصل الإنتاج إلى 28.50 مليون برميل يوميا خلال الفترة موضوع التقرير، مقابل 26.91 مليون برميل يوميا في عام 2022. ويعود السبب وراء تلك الارتفاعات في المنتج من النفط

الخام إلى تعويض تخفيضات الإنتاج من جانب (أوبك+) عن طريق زيادات إنتاج هذه البلدان بقيادة الولايات المتحدة، والبرازيل، وغيانا، وإيران.

وفي المقابل، تماشيا مع برنامج التخفيض الذي يتبناه تحالف أوبك، فقد انخفض المعروض من النفط الخام لمنظمة الأوبك بمقدار 77 ألف برميل في اليوم، أي بنسبة 2.32%، ليصل إجمالي المعروض من دول المنظمة إلى 32.42 مليون برميل في اليوم في عام 2023، مقابل كميات بلغت 33.19 مليون برميل يوميا في عام 2022، حيث أعلنت عدة بلدان في تحالف (أوبك+) عن مواصلة خفضها الطوعي لحصصها من إنتاج النفط، بإجمالي 2.2 مليون برميل يوميا. وأعلن تحالف (أوبك+) عن استمرار التخفيضات الطوعية للإمدادات حتى ديسمبر 2024. ووفقا لتوقعات البنك الدولي، فإنه من المحتمل أن يزداد المعروض العالمي في عام 2024، مدفوعا بالدرجة الأولى من الولايات المتحدة ثم البرازيل وغيانا وكندا.

جدول رقم (8): العرض العالمي من النفط الخام

"مليون برميل في اليوم"

المنطقة	2022	2023	مقدار التغير	نسبة التغير (%)
إجمالي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	30.97	32.58	1.61	5.20
أمريكا الشمالية والجنوبية	26.91	28.50	1.59	5.91
أوروبا	3.58	3.63	0.05	1.40
دول المحيط الهادئ	0.48	0.45	-0.03	-6.25
دول خارج المنظمة:	33.61	34.01	0.40	1.19
الصين	4.48	4.57	0.09	2.01
الهند	0.77	0.77	0.00	0.00
دول آسيوية أخرى	2.30	2.27	-0.03	-1.30
أمريكا اللاتينية	6.34	6.93	0.59	9.31
الشرق الأوسط	3.29	3.27	-0.02	-0.61

إفريقيا	2.46	2.40	-0.06	-2.44
روسيا	11.03	10.78	-0.25	-2.27
دول يرو آسيوية	2.83	2.92	0.09	3.18
دول أوروبية أخرى	0.11	0.10	-0.01	-9.09
منظمة الأوبك	33.19	32.42	-0.77	-2.32
نفط خام	27.73	27.01	-0.72	-2.60
غاز مسال	5.36	5.31	-0.05	-0.93
عائدات التكرار	0.10	0.10	0.00	0.00
إجمالي العرض العالمي	97.77	99.01	1.24	1.27

المصدر: تقرير سوق النفط الشهري "شهر يناير -2024" - منظمة الأوبك

ثانياً: الطلب:

ارتفع إجمالي الطلب على النفط الخام في الأسواق العالمية خلال عام 2023 بنسبة 2.48%، أي بمقدار 2.47 مليون برميل في اليوم، ليصل إلى 102.12 مليون برميل في اليوم، مقابل 99.65 مليون برميل في اليوم خلال عام 2022. وجاءت هذه الزيادة في الطلب على النفط الخام بشكل رئيسي من الصين، حيث ارتفع طلب الصين من النفط الخام بمقدار 1.20 مليون برميل يومياً، أي بنسبة 8.03%، ليصل إجمالي الطلب الصيني من النفط الخام إلى 16.15 مليون برميل في اليوم خلال عام 2023، مقارنة بـ 14.95 مليون برميل في اليوم خلال عام 2022. وكان الطلب الصيني من النفط الخام مدفوعاً بمجموعة واسعة من العوامل، منها نشاط قطاع النقل والمواصلات، الذي استمر في التعافي. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن الصين تمثل نحو 75.0% من الزيادة التي شهدتها الطلب على النفط في عام 2023. وقد ارتفع الطلب على النفط الخام من مجموعة الدول النامية بمقدار 1.04 مليون برميل يومياً، أي بنسبة 3.12%، ليصل إجمالي الطلب على النفط الخام إلى 34.39 مليون برميل في اليوم، خلال عام 2023، مقارنة بـ 33.35 مليون برميل في اليوم خلال عام 2023، حيث

قاد الطلب المتزايد من كل من الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية طلب مجموعة الدول النامية على النفط الخام، وتشير التقديرات إلى أن استهلاك النفط العالمي في عام 2024 سيصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق، مدعوماً بالطلب المرن في الصين.

جدول رقم (9): الطلب العالمي على النفط الخام

مليون برميل في اليوم^١

المنطقة	2022	2023	مقدار التغير	نسبة التغير (%)
إجمالي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	45.68	45.78	0.10	0.22
أمريكا الشمالية والجنوبية	24.79	24.99	0.20	0.81
منها: الولايات المتحدة الأمريكية	20.16	20.27	0.11	0.55
أوروبا	13.51	13.42	-0.09	-0.67
دول المحيط الهادئ	7.38	7.37	-0.01	-0.14
إجمالي الدول النامية	33.35	34.39	1.04	3.12
دول آسيوية أخرى	9.07	9.28	0.21	2.32
الهند	5.14	5.34	0.20	3.89
أمريكا اللاتينية	6.44	6.68	0.24	3.73
الشرق الأوسط	8.30	8.63	0.33	3.98
إفريقيا	4.40	4.46	0.06	1.36
إجمالي الأقاليم الأخرى	20.62	21.95	1.33	6.45
روسيا	3.75	3.84	0.09	2.40
أوروبا الأخرى	0.77	0.79	0.02	2.60
دول برو آسيوية	1.15	1.17	0.02	1.74
الصين	14.95	16.15	1.20	8.03
إجمالي الطلب العالمي	99.65	102.12	2.47	2.48

المصدر: تقرير سوق النفط الشهري "شهر يناير - 2024" - منظمة الأوبك

ثانيا : التطورات الاقتصادية العربية

تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في المنطقة قد تباطأ بنسبة 2.0% في عام 2023، ليسجل النمو نسبة 2.0% مقارنة بنسبة بلغت 5.4% في عام 2022، ومن المتوقع أن يرتفع النمو بالمنطقة ليصل إلى 2.8% في عام 2024. ويرجع السبب إلى انخفاض الإنتاج النفطي، وتشديد السياسات النقدية في العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في المنطقة، والصراع في السودان. علاوة على ذلك، كانت للكوارث الطبيعية، مثل فيضان ليبيا وزلزال المغرب، تداعيات إنسانية ومادية مدمرة. ويشكل الصراع في غزة، الذي اندلع في أوائل أكتوبر 2023، صدمة إضافية لبعض اقتصادات المنطقة، التي تصارع مجموعة من التحديات القائمة، وتعزز من حالة عدم اليقين الموجودة أصلاً.

والجدير بالذكر أن الصراعات المسلحة التي اندلعت في كل من غزة والسودان أثرت سلباً على قطاع السياحة في الاقتصادات المجاورة. فرغم عودة مؤشرات الفنادق والرحلات الجوية في المنطقة قبل أكتوبر إلى مستويات عام 2019، سجلت اتجاهات نسب إشغال الغرف الفندقية عقب اندلاع الصراع تراجعاً حاداً في لبنان والأردن ومصر. ونظراً إلى أن السياحة تعتبر من القطاعات الحيوية في العديد من اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تمثل ما بين 2.0% و 20.0% من إجمالي الناتج المحلي، وبين 5.0% و 50.0% من صادرات السلع والخدمات قبل الجائحة، فإنها تشكل قناة مهمة أيضاً لانتقال الصدمات، مما يعني أن هذه التطورات السلبية ستؤثر حتماً على نمو هذه الدول. وفضلاً عن الصراع، يواجه عدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عدة عوامل معاكسة قائمة، بما في ذلك ارتفاع العجز المالي، وضغوط أسعار الصرف، وأسعار الفائدة.

ورغم الصدمة السلبية الناجمة عن الصراع، لا يزال زخم النمو غير النفطي قوياً في اقتصادات مجلس التعاون الخليجي، وذلك بدعم الإصلاحات الهيكلية وخطط التنويع

الاقتصادي، وساهمت زيادة الطلب المحلي أيضاً في النمو الغير النفطي. وعلى الرغم من تراجع أسعار النفط وتباطؤ التجارة العالمية وزيادة الواردات نتيجة تحسن مستويات الطلب المحلي، ظلت مستويات فائض الحساب الجاري إيجابية خلال عام 2023 بعد أن ارتفعت إلى مستويات غير مسبقة في عام 2022، كذلك ظلت أرصدة المالية العامة إيجابية، مدعومة بأسعار النفط وإصلاحات المالية العامة بما في ذلك ضبط النفقات والجهود المستمرة لدعم الإيرادات غير النفطية.

وأثر تصاعد الوضع الأمني في البحر الأحمر مخاوف حيال تأثير الصراع على التجارة وتكاليف الشحن، وقد أعلنت عدد من شركات الشحن الكبرى تحويل مسار شحناتها عبر طرق ملاحية بديلة، الأمر الذي نتج عنه مخاوف حول سلاسل الإمداد العالمية وتجارة السلع الأولية. وخلال النصف الأول من عام 2023، بلغ حجم تدفقات التجارة عبر قناة السويس حوالي 12.0% من التجارة العالمية، بما في ذلك 30.0% من حركة الحاويات العالمية، و 10.0% إلى 15.0% من عمليات الشحن البحري العالمية، و 8.0% من شحنات الغاز الطبيعي المسال العالمية. ولكن يتوقع حتى يناير 2024، قد تتراجع حجم عمليات الشحن عبر قناة السويس على أساس تراكمي بما يقرب من 50.0% مقارنة بعام 2022. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفعت تكاليف الشحن عبر الطرق التي تربط بين أوروبا والبحر الأبيض المتوسط والصين بما يزيد على 400% منذ منتصف نوفمبر، مما يعكس على الأرجح مزيجاً من ارتفاع تكلفة التأمين في ظل تفاقم المخاطر الأمنية وزيادة تكلفة النقل بسبب استخدام طرق ملاحية أطول، الأمر الذي يزيد من معاناة اقتصادات دول المنطقة وبالأخص مصر. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن قياس الآثار الاقتصادية الكلية للتوترات الأمنية في البحر الأحمر بنهاية عام 2023.

وفي الوقت نفسه، يمثل الانخفاض واسع النطاق في معدلات التضخم في المنطقة تطورات إيجابية، حيث يواصل التضخم تراجعاً في معظم اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في ظل استمرار تشديد السياسة النقدية، وهو ما يتسق مع التطورات العالمية

عموماً، وتحديدًا تشير تقديرات أسعار الفائدة الأساسية إلى أن موقف السياسة النقدية كان متشدداً في العديد من اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال عام 2023، واقترب التضخم الأساسي من المتوسطات التاريخية لفترة ما قبل الجائحة في عدد من الاقتصادات المصدرة للنفط، غير أن التضخم لا يزال مستمرا في بعض الاقتصادات المستوردة للنفط، وهو ما يعزى أساساً إلى عوامل خاصة بكل بلد، بما في ذلك المرتبطة بنقص العملة الأجنبية كالذي حدث في مصر، وضغوط التمويل النقدي وغيرها من ضغوط التكلفة مثل ما حدث في السودان.

واتساقاً مع الاتجاهات العالمية، يتوقع أن يواصل التضخم تراجعاً في معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتشير التوقعات إلى انخفاض التضخم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى 14.4% في عام 2024، وفي البلدان المصدرة للنفط، يتوقع أن يسجل متوسط التضخم الكلي 8.7% في عام 2024. وتعكس هذه التنبؤات التراجع المتوقع في معدل التضخم دون 3.0% في بلدان مجلس التعاون الخليجي، على الرغم من استمرار الضغوط السعيرية في بعض البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي مثل الجزائر. وفي الوقت نفسه، يتوقع أن يظل التضخم مرتفعاً في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل حيث من المتوقع أن يبلغ 25.6% في عام 2024 وفي البلدان منخفضة الدخل من المتوقع أن يبلغ 69.9% (لا سيما في مصر، والسودان، واليمن)، وذلك بسبب الأوضاع الخاصة بكل بلد. وبالتالي، تستمر حالة انعدام الأمن الغذائي في عدد من البلدان منخفضة الدخل (جيبوتي، موريتانيا، الصومال، السودان، واليمن).

ويتوقع أن يظل ارتفاع إجمالي الاحتياجات التمويلية للقطاع العام، من أهم التحديات في معظم اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل، ويتوقع صندوق النقد الدولي خلال عام 2024 أن يسجل إجمالي الاحتياجات التمويلية 186 مليار دولار أمريكي، مقابل 156 مليار دولار في عام 2023، ويعزى ذلك في الأساس إلى

الاحتياجات التمويلية لكل من مصر وتونس. وهكذا يتواصل ارتفاع الاحتياجات التمويلية لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل، والتي يتوقع تلبيتها من خلال التمويل المصرفي المحلي في المقام الأول، وفي المقابل سيساهم التمويل الخارجي بنسبة طفيفة، نظراً لأن البلدان المثقلة بالديون لا تزال مقيدة بقدرتها المحدودة على النفاذ إلى الأسواق الخارجية.

الجزء الثاني
التطورات الاقتصادية المحلية

أولاً: القطاع الحقيقي

● الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

تشير البيانات الأولية المتوفرة من إدارة الحسابات القومية بوزارة التخطيط، إلى أن الاقتصاد الليبي شهد انتعاشاً ملحوظاً خلال عام 2023، وذلك نتيجة التحسن الذي طرأ على إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، حيث ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 10.2%، مقابل معدل نمو بلغ حوالي 2.1% في عام 2022. ويأتي هذا التسارع في وتيرة النمو كمحصلة لارتفاع معدل نمو الناتج المحلي النفطي بحوالي 12.7%، وكذلك ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي بحوالي 7.2%. وقد بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2023 (أسعار 2013) نحو 124.1 مليار دينار، مقابل 112.5 مليار دينار في عام 2022، وبلغت قيمة الناتج المحلي النفطي الحقيقي 69.5 مليار دينار، كما بلغت قيمة الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي 61.6 مليار دينار. وقد أدى هذا النمو الملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 14,526.5 ديناراً خلال عام 2022، إلى 15,663.4 ديناراً خلال عام 2023.

جدول رقم (10): الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار عام 2013)

"مليون دينار"

النشاط الاقتصادي	2020	2021	2022	2023	معدل النمو
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ووزع بين:	61,008.9	110,303.6	112,580.5	124,054.3	10.2
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	26,990.0	70,324.0	61,639.0	69,451.0	12.7
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	34,019.0	39,979.0	50,941.0	54,604.0	7.2

المصدر : إدارة الحسابات القومية_ وزارة للتخطيط

جدول رقم (11): هيكل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

"نسبة من الإجمالي"

النشاط الاقتصادي	2020	2021	*2022	*2023
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين	100.0	100.0	100.0	100.0
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	44.2	63.8	54.8	56.0
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	55.8	36.2	45.2	44.0

المصدر: إدارة الحسابات القومية - وزارة للتخطيط

* بيانات أولية

جدول رقم (12): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي "مليون دينار"	عدد السكان* "بالآلاف"	متوسط نصيب الفرد "بالدينار"
2021	110,303.6	7,580	14,551.9
2022	112,580.5	7,750	14,526.5
2023	124,054.3	7,920	15,663.4

المصدر: إدارة الحسابات القومية - وزارة للتخطيط

* تقديرات.

● الناتج المحلي الإجمالي الاسمي:

سجلت بيانات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال عام 2023 تراجعاً بلغت نسبته 0.8%، ليصل إلى 312.3 مليار دينار، مقارنة بنحو 314.8 مليار دينار خلال عام 2022، ويعزى هذا التراجع إلى الانخفاض الذي حدث في أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي، حيث انخفضت قيمة الناتج المحلي النفطي من 206.7 مليار دينار خلال عام 2022، إلى حوالي 193.6 مليار دينار في عام 2023، بمعدل انخفاض بلغ 6.3%، في حين ارتفع الناتج المحلي غير النفطي من 108.1 مليار دينار في عام 2022 إلى حوالي 118.6 مليار دينار عام 2023، بمعدل ارتفاع بلغت نسبته 9.7%، وعلى الرغم من هذا الارتفاع في الناتج غير النفطي إلا أن إجمالي الناتج المحلي الاسمي

انخفض متأثراً بانخفاض الناتج النفطي بفعل أهميته النسبية والتي بلغت حوالي 62.0% من الإجمالي.

وقد أدى هذا الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 40.883.0 دينار خلال عام 2022، إلى 39,532.0 دينار خلال عام 2023.

جدول رقم (13): الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

" مليون دينار "

النشاط الاقتصادي	2020	2021	2022	2023	معدل النمو
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:	109,474.0	231,202.0	314,808.0	312,307.0	-0.8
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	42,320.0	150,075.0	206,713.0	193,668.0	-6.3
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	67,154.0	81,126.0	108,095.0	118,639.0	9.8

المصدر : إدارة الحسابات القومية _ وزارة للتخطيط

جدول رقم (14): هيكل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

"نسبة من الإجمالي "

النشاط الاقتصادي	2020	2021	*2022	*2023
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:	100.0	100.0	100.0	100.0
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	38.7	64.9	65.7	62.0
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	61.3	35.1	34.3	38.0

المصدر : إدارة الحسابات القومية _ وزارة للتخطيط

جدول رقم (15): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية " مليون دينار "	عدد السكان* " بالآلاف "	متوسط نصيب الفرد " بالدينار "
2021	231,202.0	7,580	30,501.6
2022	314,808.0	7,750	40,620.4
2023	312,307.0	7,920	39,748.5

المصدر : إدارة الحسابات القومية _ وزارة للتخطيط

● الرقم القياسي لأسعار المستهلك (معدل التضخم) :

استناداً إلى بيانات مصلحة الإحصاء والتعداد، فإن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك قد ارتفع خلال عام 2023 ليسجل 295.0 نقطة بزيادة قدرها 6.7 نقطة على أساس سنوي، مقابل 288.3 نقطة خلال الفترة نفسها من العام السابق، ليلبغ معدل التضخم وفقاً لمؤشر الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك نسبة 3.3%، حيث تركز الارتفاع في الرقم القياسي لمجموعة المواد الغذائية، واستحوذت مجموعة الغذاء والمشروبات على النصيب الأكبر من ارتفاع الأسعار؛ حيث بلغ التضخم 3.3%، برفع المؤشر بمقدار 1.3 نقطة أو ما نسبته 57.5% من إجمالي التضخم.

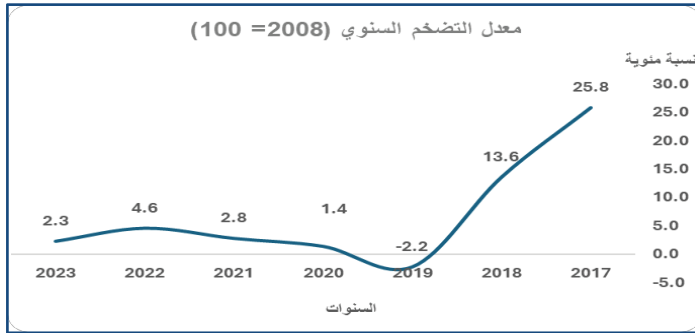
كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار النقل بنسبة 2.2%، خلال عام 2023، إضافة إلى ارتفاع مجموعة الملابس والأحذية بنسبة 2.4%، وارتفاع الرقم القياسي لمجموعة المسكن ومستلزماته بنسبة 1.5%، كما ارتفع الرقم القياسي لمجموعة الأثاث والأجهزة المنزلية بنسبة 1.6%، وارتفع الرقم القياسي لمجموعة العناية الصحية بنسبة 2.0%، كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار مجموعة السلع الأخرى بنسبة 2.3%، مع ارتفاع الرقم القياسي لمجموعة الترفيه والثقافة بنسبة 1.2%، أيضاً الأسعار في مجموعة التبغ بنسبة 0.3%، وبلغ ارتفاع الرقم القياسي لمجموعة المطاعم والفنادق بنسبة 0.5%، على الرغم من وجود حالة عدم اليقين الجيوسياسي في العالم، وارتفاع الأسعار في دول الجوار والشركاء التجاريين إلا أنه لم يكن لهما تأثير مباشر على الأسعار في ليبيا وذلك بسبب استقرار سعر الصرف خلال عام 2023.

جدول رقم (16): الرقم القياسي لأسعار المستهلك
سنة الأساس 2008=100

معدل التضخم %	2023	2022	الوزن	المجموعات الرئيسية
3.3	338.7	327.8	38.8	المواد الغذائية
0.3	265.5	264.7	0.7	التنغ
2.4	444.9	434.6	6.4	الملابس والأحذية
1.5	194.2	191.3	22.7	السكن ومستلزماته
1.6	371.8	365.9	4.9	الأثاث والأجهزة المنزلية
2.0	355.9	348.8	4.1	الصحة
2.2	214.3	209.7	8.1	النقل
0.0	83.9	83.9	2.7	الاتصالات
1.2	210.4	207.9	2.8	الترفيه والثقافة
0.2	381.5	380.6	4.0	التعليم
0.5	348.9	347.1	1.7	المطاعم والفنادق
2.3	307.7	300.7	3.1	السلع والخدمات الأخرى

المصدر : إدارة الحسابات القومية _ وزارة للتخطيط

شكل رقم (1)



المصدر : إدارة الحسابات القومية _ وزارة للتخطيط

●التطورات النفطية المحلية :

وصل إنتاج ليبيا من النفط خلال عام 2023 حازر 433.50 مليون برميل، وسط استقرار المعدلات لغالبية أشهر العام بالقرب من مستويات 1.2 مليون برميل يوميا. كما شهد قطاع النفط خلال النصف الأول لعام 2023 استقرارا ملحوظا في معدلات الإنتاج، وذلك نتيجة لمجموعة من الخطوات التي اتبعتها الحكومة لتجنب إغلاق الحقول، وتحسين وضع العمالة من قبل المؤسسة الوطنية للنفط، الأمر الذي ساعد في زيادة الإنتاج، وذلك من خلال دخول عدد من الآبار الجديدة على خطوط الإنتاج، ورفع إنتاج عدد من الحقول الأخرى، في إطار استراتيجية المؤسسة الوطنية للنفط للارتقاء بمستويات الإنتاج خلال عام 2023. وقد بلغ متوسط الإنتاج اليومي خلال عام 2023 ما يقدر بـ 1.20 مليون برميل تقريبا، وبإجمالي 433.50 مليون برميل، ليسجل بذلك ارتفاعا مقداره 46.7 ألف برميل يوميا، وما نسبته 12% مقارنة بعام 2022، الذي بلغ فيه متوسط الإنتاج اليومي 1.10 مليون برميل، بإجمالي 386.80 مليون برميل لنفس العام.

جدول رقم (17): كميات الإنتاج اليومي من النفط الخام خلال عام 2023

الفترة	كمية الإنتاج اليومي "ألف برميل"	كمية الإنتاج خلال السنة المجموع	معدل التغير %
2021	1.20	440.50	209.1
2022	1.10	386.80	-12.2
2023	1.20	433.50	12.1

المصدر : المؤسسة الوطنية للنفط

- الإنتاج المحلي من النفط الخام:

شهد إنتاج النفط خلال عام 2023 حسب توزيع كميات للشركات المنتجة ومساهمة إنتاجها من الإجمالي، ارتفاعا ملحوظا لعام 2023. حيث وصل إلى 433.5 مليون

برميل مقارنة بـ 386.8 مليون برميل في نهاية عام 2022، وذلك بنسبة زيادة بلغت 12.0 %، وما مقداره 46.7 ألف برميل. وقد ارتفع إنتاج شركة مليته إلى 63.86 مليون برميل خلال عام 2023 مقابل 48.87 مليون برميل في عام 2022، وبالمثل ارتفع الإنتاج عام 2023 في كل من حقل سرت والهروج والواحة والزويتينة وفنترسهل وأكاكوس على التوالي إلى 30.29، 15.13، 102.19، 9.34، 14.54، 88.92 مليون برميل مقابل 21.78، 13.87، 93.69، 8.34، 13.03، 77.93 مليون برميل خلال عام 2022. بينما انخفض إنتاج كل من حقل الخليج العربي والمبروك انخفاضاً طفيفاً إلى 101.78، 6.32 على التوالي، مقابل 102.80، 6.76، مليون برميل خلال عام 2022. كما شهد عام 2023 دخول إنتاج حقل زلاف ليبيا بـ 1.07 مليون برميل. والجدول التالي يوضح توزيع كميات الإنتاج من النفط الخام ومقدار التغير ونسب التغير وذلك حسب الشركات المنتجة.

جدول رقم (18): إنتاج النفط الخام حسب المجموعات العاملة 2023

"مليون برميل"

المجموعات العاملة		نسبة مساهمة المؤسسة الوطنية للنفط		الفترة		معدل التغير %
		National Oil Corporation %		2023	2022	
مليته للنفط (إيني)		85.5		63.86	48.87	30.7
الخليج العربي		100		101.78	102.80	-1.0
سرت		100		30.29	21.78	39.1
الهروج (فيبا)		88		15.13	13.87	9.1
الواحة		59.2		102.19	93.69	9.1
الزويتينة		88		9.34	8.34	12.0
فنترسهل		51		14.54	13.03	11.6
المبروك (توتال)		50		6.32	6.76	-6.5
أكاكوس (ريبسول)		88		88.92	77.93	14.1
زلاف ليبيا للنفط والغاز		100		1.07	-	-
الإجمالي				432.37	387.07	11.7

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

- صادرات النفط الخام:

شهدت الصادرات النفطية خلال عام 2023 ارتفاعاً بنسبة 12.7%، حيث وصلت لمستوى 383.9 مليون برميل أي بمتوسط تصدير يومي 1.1 مليون برميل مقابل 340.5 مليون برميل خلال عام 2022، وبمتوسط تصدير يومي 0.95 ألف برميل. ويعزى هذا الارتفاع في الصادرات النفطية إلى عودة والاستقرار لقطاع النفط خلال عام 2023؛ حيث نجحت المؤسسة الوطنية في إعادة تأهيل العديد من الآبار التي دعمت إنتاج ليبيا من النفط.

جدول رقم (19): صادرات النفط الخام 2022

"مليون برميل"

الصادرات	إجمالي الكميات المصدرة (مليون برميل)	المتوسط اليومي للكميات المصدرة	الفترة
نسبة التغير %			
212.8	407.0	1.10	2021
-16.0	340.5	0.95	2022
12.7	383.9	1.1	2023

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

أسعار النفط الخام المحلي:

شهدت أسعار الخام في الأسواق العالمية تقلبات قوية خلال عام 2023، وتراوح بين 70 و96 دولاراً للبرميل (خام برنت)، بعد المكاسب القوية التي حققتها في العامين الماضيين، جراء تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، والتعافي الاقتصادي من جائحة كورونا، بسبب تخفيضات تحالف أوبك+ الداعمة لارتفاع الأسعار من جهة، وبين المخاوف الاقتصادية التي ضغطت على الطلب من جهة أخرى. وكانت مؤشرات سوق النفط سلبية بصورة كبيرة خاصة في الربع الأخير من عام 2023، إذ تزامنت قوة المعروض من خارج أوبك+ مع نمو أقل من المتوقع للطلب على الخام، ما أدى إلى هبوط الأسعار أقل من 80 دولاراً للبرميل. وعلى ضوء ذلك انخفض متوسط أسعار النفط

الليبي بشكل ملحوظ ليصل إلى 82.0 دولاراً للبرميل، مقابل 101.35 دولار في المتوسط لعام 2022، وبمعدل انخفاض نسبته -19.1%.

والجدول التالي يوضح متوسط أسعار الخام الليبي حسب النوع.

جدول رقم (20): متوسط أسعار النفط الخام الليبي حسب النوع 2023

"دولار امريكي"

نوع الخام	الشرارة	رأس لانوف كثافة 41API	الزوييتية كثافة 40.5API	الزوييتية كثافة 40API	مرسي البريقة كثافة 40API	السدرية كثافة 37API	رأس لانوف كثافة 36.5API
2019	64.02	64.03	63.07	65.48	63.48	63.80	63.13
2020	49.27	40.17	35.70	46.31	44.35	48.20	49.28
2021	68.99	70.10	64.65	66.84	69.08	69.00	67.99
2022	102.74	101.57	101.52	100.94	101.55	101.35	102.04
2023	82.63	80.79	82.12	82.45	81.55	82.22	82.17

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

- إنتاج الغاز الطبيعي:

شهد إنتاج الغاز الطبيعي من الآبار والحقول خلال عام 2023 ارتفاعاً وصل إلى نحو 932.23 مليار قدم مكعب، مقارنة بـ 888.5 مليار قدم مكعب عام 2022، ويشمل الغاز المصاحب وغير المصاحب، وبمعدل ارتفاع بلغ 4.9% تقريباً وما مقداره 43.71 مليار قدم مكعب.

جدول رقم (21): إنتاج وصادرات الغاز حسب النوع 2023

"مليار مكعب"

الإنتاج والصادرات من الغاز المنتج	2022	2023	مقدار التغير	نسبة التغير %
مصاحب	300.02	350.41	50.39	16.8
غير مصاحب	588.50	581.82	6.68	-1.1
الإجمالي	888.5	932.23	43.71	+4.9

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

- الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية:

شهد عام 2023 ارتفاعاً ملحوظاً في الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية، حيث تشير البيانات الواردة من المؤسسة الوطنية للنفط والمبينة بالجدول، بأن الإنتاج المحلي ارتفع إلى 6057.7 ألف طن متري في 2023 مقابل 5147.50 ألف طن متري 2022.

جدول رقم (22): الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية 2023

(بالألف الأطنان المترية)

الفترة		المشتقات النفطية
2023	2022	
49.66	35.60	الغاز الطبيعي (أسطوانات)
433.98	364.20	البنزين
750.10	534.50	وقود الطائرات وكيروسين
1,042.74	945.70	نافثا (خام)
1762.11	1,558.90	وقود الديزل
9019.1	1,708.60	زيت الوقود الثقيل
6057.7	5,147.50	الإجمالي

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

- الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية:

شهد الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية خلال عام 2023، ارتفاعاً بمقدار 1.570 مليون طن متري أي بنسبة بلغت 14%، ليصل إلى 12,940.02 مليون طن متري خلال عام 2023، مقابل 11,369.80 مليون طن متري خلال عام 2022. وقد بلغ الوزن النسبي للاستهلاك المحلي من وقود الديزل نحو 46%، وهي تعد أعلى نسبة استهلاك من إجمالي الاستهلاك خلال عام 2023.

جدول رقم (23): الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية 2023

" مليون لتر متري "

2023		2022		المشتقات النفطية
% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	
39.8	5,146.23	43.5	4,946.50	بنزين
1.8	232.46	1.7	192.00	وقود الطائرات وكيروسين
9.8	1,269.57	10.2	1,157.40	زيت الوقود الثقيل
46.0	5,978.03	41.8	4,750.7	وقود الديزل
2.7	343.73	2.8	323.2	غاز مسال (أسطوانات)
100.0	12,940.02	100.0	11,369.80	الإجمالي

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

قيمة صادرات المؤسسة الوطنية للنفط من النفط والغاز ومشتقاتهما لعام 2023:

بلغ إجمالي صادرات المؤسسة الوطنية للنفط من النفط والغاز ومشتقاتهما خلال عام 2023 ما قيمته 29,703,773,951.00 مليار دولار أمريكي، وتتوزع تلك القيمة بين صادرات النفط الخام التي سجلت نحو 26,536,007,288 مليار دولار، والغاز بقيمة 1,022,936,476 مليار دولار، والمنتجات النفطية البالغة 2,109,557,07 مليار دولار، والبتروكيماويات بنحو 35,273,112 مليون دولار.

جدول رقم (24): قيمة الصادرات من النفط الخام والغاز ومشتقاتهما

" دولار أمريكي "

القيمة (مليار دولار)	الصادرات من النفط الخام والغاز ومشتقاتهما
26,536,007,288	النفط الخام
1,022,936,476	الغاز الطبيعي
2,109,557,076	المنتجات النفطية
35,273,112	البتروكيماويات
29,703,773,951,00	الإجمالي

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

قيمة واردات المحروقات والمشتقات النفطية لعام 2023:

بلغ إجمالي واردات المؤسسة الوطنية للنفط من المشتقات النفطية خلال عام 2023 ما قيمته 8,479,728,774.8 مليار دولار أمريكي، وتتوزع تلك القيمة بين واردات البنزين والتي سجلت أعلى قيمة، وبلغت نحو 4,481,820,193.38 مليار دولار، ووقود الديزل الذي بلغ 3,978,446,999.28 مليار دولار، كما بلغت واردات المؤسسة من زيت الوقود الثقيل نحو 19,461,582.14 مليون دولار.

جدول رقم (25): قيمة الواردات من المشتقات النفطية

"دولار أمريكي"

القيمة	الواردات من المشتقات النفطية
4,481,820,193.38	بنزين السيارات
3,978,446,999.28	وقود الديزل
19,461,582,14	زيت الوقود الثقيل
8,460,267,192.66	الإجمالي

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

ثانياً :المالية العامة

● المالية العامة لعام 2023 :

حققت المالية العامة للعام المالي 2023 توازناً مالياً نسبياً، على الرغم من الانخفاض الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط الخام الليبي، من متوسط 101.3 دولار للبرميل، إلى 82 دولاراً خلال العام 2023، بفارق 19.3 دولار للبرميل؛ أي أنها انخفضت بما نسبته 19.1%، إلا أن ارتفاع الكميات المنتجة والمصدرة من الحقول والموانئ النفطية، عمل على تعويض انخفاض أسعار النفط الخام، حيث بلغ متوسط الإنتاج اليومي خلال عام 2023، حوالي 1.193 مليون برميل، مقارنة بمتوسط كميات الإنتاج حوالي 0.9 برميل يومياً خلال عام 2022، أي بمعدل ارتفاع 13.2%، لينعكس مباشرة على حصيلة الإيرادات المتحصل عليها من هذا القطاع، والتي تهيم على 96.3% من إجمالي هيكل الإيرادات، لتحقيق الدولة إيرادات نفطية بما مقداره 99.1 مليار دينار، مضافاً إليها ما مقداره 22.6 مليار دينار تقريباً، كضرائب وأتاوات على الشركات النفطية، لتصل إجمالي الإيرادات المتحصل عليها من هذا القطاع ما مقداره 121.7 مليار دينار (25.3 مليار دولار تقريباً).

وفي إطار اتفاق حكومة الوحدة الوطنية والمؤسسات السيادية على ضرورة دعم كل من المؤسسة الوطنية للنفط والشركة العام للكهرباء، فقد صدر عن مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية القرار رقم (295) لسنة 2023 بشأن اعتماد ترتيبات مالية استثنائية لقطاعي النفط والكهرباء، وذلك في إطار تحقيق خطط مؤسسة النفط وأهدافها للرفع من مستويات الإنتاج والتصدير من الحقول والموانئ النفطية، ورفع معدلات إنتاج الطاقة الكهربائية من قبل الشركة العامة للكهرباء.

والجدول التالي يوضح النفقات الفعلية لعام 2023، وكذلك الترتيبات المالية لدعم المؤسسة الوطنية للنفط والشركة العامة للكهرباء، على النحو التالي:

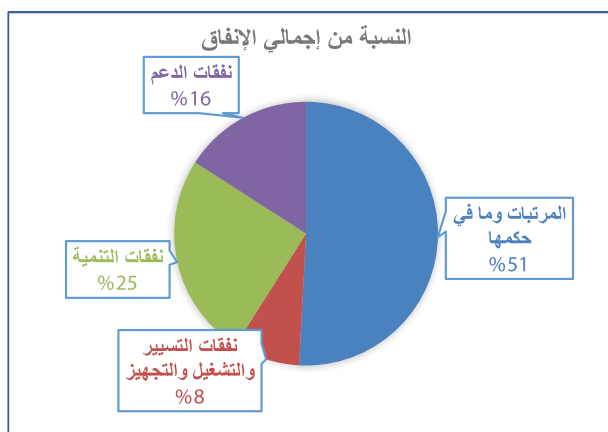
جدول رقم (26): استخدامات الترتيبات المالية الفعلية للعام المالي 2023

"مليون دينار"

الباب	البيان	المبالغ (بمليون دينار)	ترتيبات مالية		إجمالي الباب	إجمالي %
			للمؤسسة الوطنية للنفط	للشركة العامة للكهرباء		
الأول	المرتبات وما في حكمها	59,998.4	3,933.5	0	63,931.9	51%
الثاني	نفقات التشغيل والتجهيز	8,990.5	1,237.5	0	10,228.0	8%
الثالث	نفقات التنمية	11,998.9	12,371.7	7,195.7	31,566.3	25%
الرابع	نفقات الدعم	19,999.9	0	0	19,999.9	16%
المجموع		100,987.7	17,542.7	7,195.7	125,726.3	100%
إجمالي الاستخدامات		125,726.30				

المصدر: وزارة المالية

شكل رقم (2) يوضح هيكل النفقات الفعلية للعام المالي 2023



المصدر: وزارة المالية

1. تحليل هيكل الإنفاق للعام 2023:

بلغت النفقات الفعلية من واقع سجلات وزارة المالية لعام 2023، ما مقداره حوالي 125,726.3 مليون دينار، وزعت هذه النفقات على الأبواب التالية:

✓ الباب الأول (المرتبات وما في حكمها):

بلغت النفقات الفعلية للباب الأول ما قيمته 63,931.9 مليون دينار (شاملاً الباب الأول للمؤسسة الوطنية للنفط) ليستحوذ هذا البند على حوالي 51% تقريباً من إجمالي الإنفاق، ويعود السبب وراء ارتفاع هذا البند مقارنة بالنفقات الفعلية لعام 2022، لجملة من الإجراءات منها:

- * استكمال تنفيذ تسويات وترقيات مستحقة لحوالي 1,125,150 موظفاً، بالقطاعات والجهات الممولة من الخزنة العامة.
- * إنجاز إجراءات تغيير مسار مرتبات لعدد 265,835 موظفاً.
- * الإفراج على مرتبات عدد 140,767 موظفاً.

✓ الباب الثاني (التسيير والتشغيل والتجهيز):

بلغ بند النفقات التسييرية والتشغيلية (الباب الثاني) نحو 10,228 مليون دينار، منها حوالي 1,237.5 مليون دينار، يمثل الإنفاق التسييري والتشغيلي للمؤسسة الوطنية للنفط، يشكل الإنفاق التسييري حوالي 8% من إجمالي الإنفاق.

الباب الثالث (التنمية):

ظل الباب الثالث مقتصرًا على بعض التحويلات المتمثلة في الدراسات العليا والبعثات بالخارج، بواقع 725.6 ألف دينار، وهيئة الرقابة الإدارية 226.7 ألف دينار، ومركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية 289.3 ألف دينار، والمشاريع الجديدة للقطاعات

العامة 724.7 ألف دينار ، ليبلغ إجمالي هذه التحويلات 1,966.4 مليون دينار ، وبحلول نهاية السنة صدر قرار مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية رقم (580) لسنة 2023 ، والذي يؤذن فيه لوزارتي التخطيط والمالية بتعليق المخصصات المالية للمشاريع الجديدة للعام المالي 2023 بمبلغ 10,011.8 مليون دينار إلى حساب ودائع وأمانات.

جدول (27) قيمة التحويلات المالية لتغطية الباب الثالث

"مليون دينار"

النسبة من إجمالي التحويلات	قيمة التحويلات المالية	البيان
1%	725.62	الدراسات العليا والبحوث بالخارج
2%	226.74	هيئة الرقابة الإدارية
2%	289.33	مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية
6%	724.71	المشاريع الجديدة للقطاعات العامة
84%	10,032.55	تعليق قيمة مخصصات مالية للمشاريع الجديدة (الباب الثالث) للعام المالي 2023 والمحالة بموجب أوامر الصرف الصادرة عن وزارة التخطيط لصالح القطاعات العامة*
100%	11,998.96	الإجمالي التحويلات المالية

المصدر : وزارة المالية

* قيمة التحويلات المالية ببند المشاريع الواردة في التقرير حتى 31 / 12 / 2023 تتضمن قيمة (52.8 مليون دينار) لصالح مصلحة الجوازات، وقيمة (60 مليوناً) لصالح هيئة أمن المنشآت والمرافق، وقيمة (85 مليون دينار) مشروعات وزارة التربية والتعليم (الصيانات العاجلة والخفيفة للمرافق التعليمية)، وقيمة (170 مليون دينار) مشروعات وزارة الإسكان والتعمير، وقيمة (60 مليون دينار) مشروعات جهاز الإسكان والمرافق، وتتضمن قيمة (222 مليون دينار) توريد وتركيب مختبرات ومعامل كلية الطب البشري والصيدلة والأسنان وكلية العلوم، وتتضمن قيمة (86,958,308 دينار) بشأن صيانة عدد 113 مدرسة بالمناطق المنكوبة جراء عاصفة دانيال.

✓ الباب الرابع (الدعم):

بلغت النفقات الفعلية لهذا الباب ما مقداره 19,999.9 مليون دينار ، مشكلة حوالي 16% من إجمالي الإنفاق ووزعت نفقاته على البنود التالية:

جدول (28) المبالغ المسيلة للباب الرابع (الدعم)

"مليون دينار"

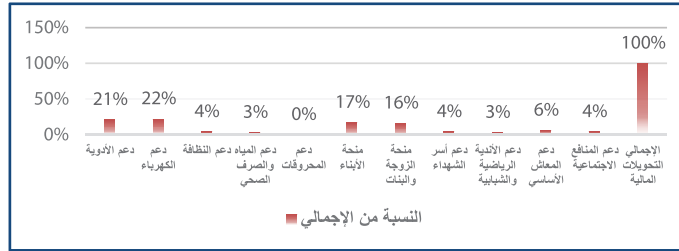
البيان	قيمة التحويلات المالية	النسبة من الإجمالي
دعم الأدوية	4,129.533	21%
دعم الكهرباء	4,385.000	22%
دعم النظافة	800.000	4%
دعم المياه والصرف الصحي	600.000	3%
دعم المحروقات *	0.000	0%
منحة الأبناء	3,413.098	17%
منحة الزوجة والبنات	3,248.523	16%
دعم أسر الشهداء	856.018	4%
دعم الأندية الرياضية والشبابية	600.000	3%
دعم المعاش الأساسي	1,658.845	6%
دعم المنافع الاجتماعية **	418.980	4%
الإجمالي التحويلات المالية	19,999.997	100%

المصدر: وزارة المالية

* دعم المحروقات: انتهجت المؤسسة الوطنية للنفط منذ منتصف نوفمبر 2021 خصم فاتورة المحروقات من مبيعات النفط مباشرة.

** المنافع الاجتماعية: تمثل صرف قيمة مرتب شهر إضافي للموظفين والمتقاعدين وأصحاب المعاشات الأساسية للمناطق المنكوبة من جراء العاصفة والفيضانات.

شكل(3): توزيع التحويلات الاجتماعية المالية حسب نوع الدعم



المصدر : وزارة المالية

ثالثاً: الترتيبات المالية للمؤسسة الوطنية للنفط:

بلغ إجمالي قيمة المبالغ المسيلة للمؤسسة الوطنية للنفط خلال عام 2023 نحو 17,542.8 مليون دينار، في حين بلغ ما تم تخصيصه وفق قرار رئيس مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية رقم (295) ما مقداره 23,903.5 مليون دينار، لتشكل النفقات الفعلية ما نسبته 73.4% من النفقات المقدرة.

ويعد الهدف منها هو دعم وتشجيع المؤسسة على تنفيذ وتطبيق سياستها الهادفة إلى زيادة والرفع من كميات الإنتاج والتصدير، حيث وزعت هذه الترتيبات على النحو التالي:

- الباب الأول (المرتبات وما في حكمها) ما مقداره 3,933.5 مليون دينار، ليشكل ما نسبته 22.4% من إجمالي الترتيبات المالية.
- الباب الثاني (التسيير والتشغيل والتجهيز) بما قيمته 1,237.5 مليون دينار، أي ما نسبته 7% من إجمالي ترتيبات المالية للمؤسسة.
- الباب الثالث (التنمية) بما مقداره 12,371.7 مليون دينار، ليستحوذ هذا الباب على النسبة الأكبر 70.5%، من إجمالي الترتيبات المالية الخاصة بالمؤسسة الوطنية للنفط.

رابعاً: الترتيبات المالية للشركة العامة للكهرباء:

بحلول عام 2023 خصص للشركة العامة للكهرباء ميزانية استثنائية بلغت 9 مليار دينار (باب ثالث)، سيل منها ما مقداره 7,195.7 مليون دينار لتشكل المبالغ المسيلة ما نسبته 79.9% من المخصصات المعتمدة، وذلك لغرض تطوير محطات الكهرباء للرفع من القدرة الإنتاجية لها ومواجهة الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية.

- موارد المالية العامة 2023

أولاً: الإيرادات:

بلغ إجمالي الإيرادات المحققة من سجلات وزارة المالية لعام 2023، ما مقداره حوالي 125,917.7 مليون دينار.

وهيمنت الإيرادات النفطية على النسبة الأكبر منها وهي 96.3%، حيث بلغت ما مقداره 121,692.4 مليون دينار، في حين شكلت الإيرادات السيادية والأرصدة الدفترية النسبة المتبقية 3.4%، بقيمة 4,225.4 مليون دينار، وهي على النحو التالي:

- إيرادات الضرائب: بلغ ما تم تحقيقه فعلياً من إيرادات الضرائب 2,538.8 مليون دينار، في حين بلغت القيمة الموردة إلى حسابات الخزنة العامة 2,413.2 مليون دينار، لتشكّل ما نسبته حوالي 2.0% من إجمالي الإيرادات.
- إيرادات الجمارك: بلغت الإيرادات الموردة فعلياً لحساب الخزنة العامة بمصرف ليبيا المركزي من هذا البند ما قيمته 333.0 مليون دينار، لتشكّل ما نسبته 0.2% من إجمالي الإيرادات.
- إيرادات الاتصالات: بلغت إيرادات هذا البند خلال عام 2023 ما قيمته 506.7 مليون دينار، لتشكّل ما نسبته 0.4% من الإيرادات الكلية.
- إيرادات بيع المحروقات بالسوق المحلي: بلغت إيرادات هذا البند ما قيمته 180.0 مليون دينار، لتشكّل ما نسبته 0.1% من الإيرادات الكلية.
- رسوم الخدمات وإيرادات أخرى: تم توريد ما قيمته 179.9 مليون دينار من هذا البند، لتشكّل ما نسبته 0.1% من إجمالي الإيرادات.
- فيما بلغت الأرصدة الدفترية المرجعة عن سنوات سابقة ما قيمته 792 مليون دينار لتشكّل 0.63% من إجمالي الموارد الكلية للمالية العامة.

جدول رقم (29) يوضح موارد الميزانية العامة للعام المالي 2023

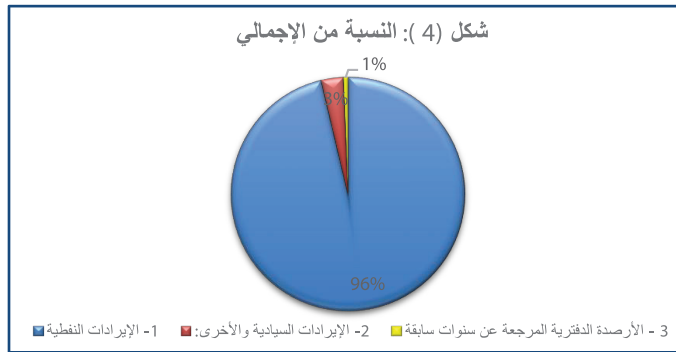
"مليون دينار"

البيان	القيمة	النسبة من الإجمالي
1- الإيرادات النفطية	121,692.316	96.30%
الإيرادات النفطية	99,053.410	
الإتاوات النفطية *	22,638.906	
2- الإيرادات السيادية والأخرى:	4,225.40	3.07%
الضرائب المباشرة وغير المباشرة *	2,413.30	
الرسوم الجمركية	333.038	
إيرادات الاتصالات	506.726	
أرباح مصرف ليبيا المركزي	-	
إيرادات بيع المحروقات بالسوق المحلي	179.995	
رسوم الخدمات وإيرادات أخرى	321.701	
3 - الأرصدة الدفترية المرجعة عن سنوات سابقة	798.085	0.63%
إجمالي موارد المالية العامة	126,370.66	

المصدر: وزارة المالية

* منها حوالي 10.358 مليار دينار أتاوات عن سنوات سابقة.

** بلغت قيمة الضرائب الموردة إلى حسابات الخزنة العامة 2.413 مليار دينار .



المصدر: وزارة المالية

ثالثاً: القطاع الخارجي

● ميزان المدفوعات ليبيا لعام 2023

يحظى ميزان المدفوعات بأهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأي دولة، لكونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، فضلاً عن أن ما يدرج فيه من معاملات اقتصادية، إنما يعكس من حيث المحتوى هيكل الإنتاج وقوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية، ومدى استجابة لتطور قوى الإنتاج دولياً.

ويعتبر ميزان المدفوعات من أهم المقاييس التي يمكن أن تحدد وضع البلاد الاقتصادي من ازدهار أو عجز مالي، حيث يوفر ميزان المدفوعات العديد من الفوائد تكمن فيما يلي:

- يمنح ميزان المدفوعات جميع التفاصيل الخاصة بالاقتصاد القومي، واقتصاديات العالم الخارجي وكيفية العلاقة بينهما ومدى ارتباطها.
- يساعد الميزان التجاري الجهات المسؤولة على اتخاذ القرارات الخاصة والمتعلقة بالسياسات الإقتصادية.
- يعتبر ميزان المدفوعات من أهم الوسائل التي تعمل على تفسير وتحليل جميع الظواهر الاقتصادية بشكل علمي، خاصة للاقتصاد العالمي.
- يعمل ميزان المدفوعات على تقديم الفرصة للحكومة بالتنبؤ وتقدير أسعار صرف العملات الموجودة في السوق المالي للدولة.
- من خلال توضيح وقياس ميزان المدفوعات يتم تقدير الوضع الاقتصادي للدولة، خلال فترة زمنية معينة.

- من خلال توضيح وقياس ميزان المدفوعات، يتم رصد جميع التغيرات التي تحدث على التجارة الدولية، وكذلك تتم عملية المقارنة بين سلسلة موازين المدفوعات الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتلخص وضع ميزان المدفوعات لليبيا خلال عام 2023 في الآتي:

تشير البيانات الأولية لميزان مدفوعات ليبيا لعام 2023، إلى تأثر الوضع العام لميزان المدفوعات بانخفاض الإيرادات النفطية خلال العام، عما كانت عليه في العام السابق؛ نتيجة لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية؛ مما أدى إلى انخفاض فائض الميزان الكلي من 7.1 مليار دولار في عام 2022، إلى 196.5 مليونا في عام 2023، وذلك نتيجة لانخفاض الحساب الجاري من 9.6 مليار دولار في عام 2022 إلى 1.9 مليار في عام 2023.

جدول رقم (30) الميزان الكلي خلال عامي 2022 و 2023

"مليون دولار"

البند	2022	2023	مقدار التغير	نسبة التغير %
رصيد الحساب الجاري	9,607.4	1,864.6	-7,742.8	-80.6
الحساب الرأسمالي والمالي	3,888.9	2,378.2	-1,510.7	-38.8
الميزان الكلي	7113.5	196.5	-6,917.0	-97.2

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

وفيما يلي تحليل لأهم بنود ميزان المدفوعات لعام 2023:

الحساب الجاري:

تشير بيانات التدفقات التي نشأت عن المعاملات المتعلقة (السلع، الخدمات، حساب الدخل والتحويلات الجارية) مع العالم الخارجي خلال عام 2023، إلى انخفاض في الحساب الجاري بمقدار 7.7 مليار دولار وبنسبة انخفاض قدرها 80.6%، ليبلغ الفائض

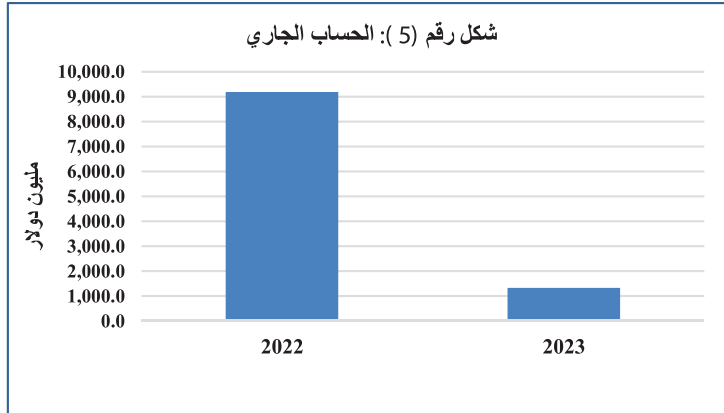
1.9 مليار دولار، مقابل فائض مقداره 9.6 مليار دولار في عام 2022، وذلك بسبب انخفاض الميزان التجاري من 20.1 مليار دولار خلال عام 2022 إلى 13.9 مليار دولار خلال عام 2023، وارتفاع العجز في العمليات غير المنظورة (خدمات، دخل والتحويلات الجارية) من 10.5 مليار دولار في عام 2022 إلى 12.0 مليار دولار عام 2023.

جدول رقم (31) الحساب الجاري خلال عامي 2022 و 2023

"مليون دولار"

البند	2022	2023	مقدار التغير	نسبة التغير %
السلع	20,081.4	13,880.9	-6,200.5	-30.9
الخدمات	-8,122.2	-9,412.3	-1,290.1	15.9
الدخل	125.3	2,185.9	2,060.6	1,644.5
التحويلات الجارية	-2,477.1	-4,789.9	-2,312.8	93.4
رصيد الحساب الجاري	9,187.6	1,864.6	-7,742.8	-80.6

المصدر : مصرف ليبيا المركزي



المصدر : مصرف ليبيا المركزي

1-الميزان التجاري:

سجل الميزان التجاري خلال عام 2023 فائضاً بلغ 13.9 مليار دولار مقابل 20.1 مليار دولار خلال عام 2022، ويعزى ذلك لانخفاض الصادرات السلعية من 39.7 مليار دولار خلال عام 2022، إلى 37.1 مليار دولار خلال عام 2023، وذلك نتيجة لانخفاض عوائد الصادرات النفطية من 37.7 مليار دولار في عام 2022، إلى 35.2 مليار دولار في عام 2023،

وفي عام 2023، بلغ متوسط سعر خام برنت 83.0 دولاراً، مقارنة مع 101.0 دولار للبرميل في عام 2022، وذلك بفارق قدره 18.0 دولاراً، حيث تكيفت الأسواق العالمية مع ديناميكيات التجارة الجديدة، حيث ازدادت إمدادات النفط الخام من روسيا وجهات جديدة خارج الاتحاد الأوروبي، وانخفض الطلب العالمي على النفط الخام إلى أقل من التوقعات. كذلك أدت التوترات الجيوسياسية والمخاوف بشأن الطلب على النفط الخام إلى مزيد من تقلبات الأسعار في السوق العالمي، وفي 4 يونيو 2023، أعلن أعضاء "أوبك+" أنهم سيمددون تخفيضات إنتاج النفط الخام حتى نهاية عام 2024، وكان من المقرر أن تنتهي التخفيضات بنهاية عام 2023. وبعد انخفاضها عن أعلى مستوياتها في سبتمبر، ارتفعت أسعار النفط الخام مرة أخرى في أوائل أكتوبر بعد بدء الصراع في قطاع غزة، ووصل سعر خام برنت إلى 91 دولاراً للبرميل في 9 أكتوبر 2023. ومع تراجع المخاوف من صراع أوسع نطاقاً وانقطاع الإمدادات، أدت المخاوف بشأن الطلب على النفط الخام مرة أخرى إلى انخفاض أسعار النفط الخام، وبحلول نهاية أكتوبر 2023، انخفض سعر خام برنت إلى 89 دولاراً أمريكياً للبرميل، واستمر سعر خام برنت في الانخفاض، ليستقر عند 74 دولاراً للبرميل في 12 ديسمبر 2023.

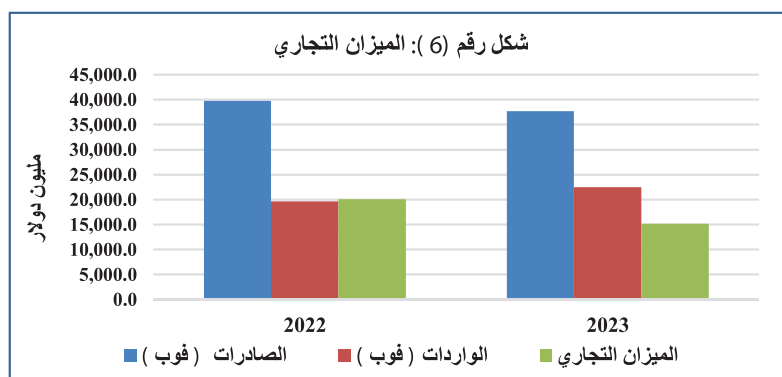
أما قيمة الواردات السلعية فقد شهدت ارتفاعاً بنسبة 18.1%، لتبلغ 23.2 مليار دولار خلال عام 2023، مقابل 19.7 مليار خلال عام 2022.

جدول رقم (32): الميزان التجاري خلال عامي 2022 و 2023

"مليون دولار"

البند	2022	2023	مقدار التغير	نسبة التغير %
الصادرات (فوب)	39,746.9	37,110.4	-2,636.5	-6.6
- الصادرات النفطية	37,664.4	35,199.1	-2,465.3	-6.5
- الصادرات الأخرى	2,082.5	1,911.3	-171.2	-8.2
الواردات (فوب)	19,665.5	23,229.5	3,564.0	18.1
الميزان التجاري	20,081.4	13,880.9	-6,200.5	-30.9

المصدر: مصرف ليبيا المركزي



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

2- العمليات غير المنظورة:

أظهر صافي العمليات غير المنظورة (خدمات، دخل والتحويلات الجارية)، ارتفاعاً في العجز من 10.5 مليار دولار عام 2022 إلى عجز قدره 12.0 مليار دولار عام 2023، ويعزى ذلك إلى ارتفاع العجز في حساب الخدمات، ليصل إلى 9.4 مليار دولار في عام

التحويلات الجارية لتصل إلى 4.8 مليار دولار في عام 2023، مقابل 2.5 مليار دولار في عام 2022، في حين ارتفع الفائض في حساب الدخل إلى 202 مليار دولار في عام 2023، مقابل فائض بسيط بلغ 125.3 مليون دولار في عام 2022.

الخلاصة: تشير البيانات إلى زيادة في المصروفات على الخدمات والتحويلات الجارية، يقابلها تحسن ملحوظ في الإيرادات من الدخل، ومع ذلك فإن العجز الإجمالي قد ارتفع، ما يستدعي إجراءات لضبط النفقات أو زيادة الإيرادات المستقبلية لضمان الاستدامة المالية، للحفاظ على توازن مالي بحيث تكون الإيرادات المستقبلية كافية لتغطية النفقات المتزايدة، خاصة مع الزيادة الملحوظة في العجز الإجمالي في حساب العمليات غير المنظورة، إذا استمر هذا الاتجاه فقد يؤدي إلى ضغوط اقتصادية تحتاج إلى إجراءات تصحيحية.

جدول رقم (33): العمليات غير المنظورة خلال عامي 2022 و2023

"مليون دولار"

البند	2022	2023	مقدار التغير	نسبة التغير %
حساب الخدمات	-8,122.2	-9,412.3	-1,290.1	15.9
دائن	84.2	642.2	558.0	662.7
مدين	8,206.4	10,054.5	1,848.1	22.5
حساب الدخل	125.3	2,185.9	2,060.6	1,644.5
دائن	1,848.7	4,034.6	2,185.9	118.2
مدين	2,143.2	1,848.7	125.3	7.3
حساب التحويلات الجارية	-2,477.1	4,789.9	-2,312.8	93.4
إجمالي العمليات غير المنظورة	-10,474.0	-12,016.3	-1,542.3	14.7

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

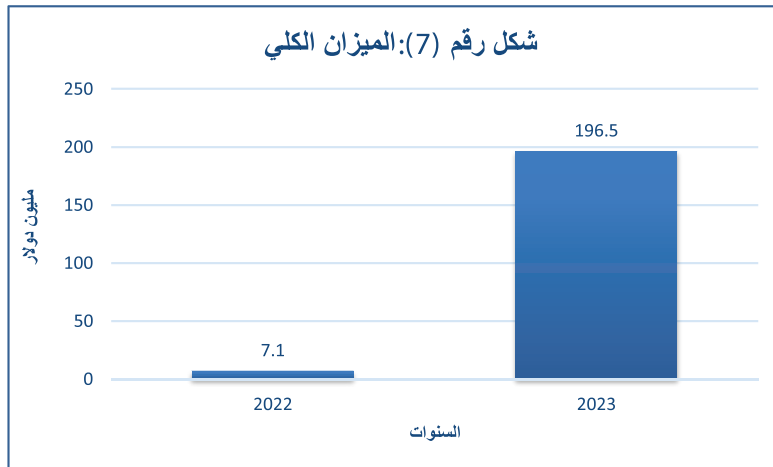
3- الحساب الرأسمالي والمالي (عدا الأصول الاحتياطية):

أسفرت حركة المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي في عام 2023 عن حدوث تدفقات مالية إلى الخارج بلغت 2.4 مليار دولار، مقابل تدفقات إلى الخارج بلغت 3.9 مليار دولار في عام 2022. وتتمثل هذه التدفقات في التحويلات الرأسمالية، وحيازة الأصول غير المنتجة وغير المالية، وصافي حركة الاستثمارات المباشرة سواء إلى الداخل 2023، مقابل عجز قدره 8.1 مليار دولار في عام 2022، كذلك ارتفاع حساب

أو إلى الخارج، والتغير في وضع المحافظ الاستثمارية، وصافي حركة الاستثمارات الأخرى المتمثلة في الائتمانات التجارية والقروض الطويلة والقصيرة الأجل، والعملية والودائع لدى السلطات النقدية أو المصارف التجارية أو الحكومة العامة أو القطاعات الأخرى.

4- الميزان الكلي:

ولأسباب سائلة الذكر وكنتيجة مباشرة لذلك فقد حقق الميزان الكلي لميزان مدفوعات ليبيا لعام 2023 فائضاً بلغ 196.5 مليون دولار مقابل 7.1 مليار دولار لعام 2022.



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

جدول رقم (34): ميزان مدفوعات ليبيا لعامي 2022-2023

"مليون دولار"

2023	2022	البند
1,864.6	9,607.4	أ- الحساب الجاري
37,110.4	3,9746.9	السلع: الصادرات (فوب)
-23,229.5	-1,9665.5	السلع: الواردات (فوب)
642.2	84.2	الخدمات: دائن
10,054.5	8,206.4	الخدمات: مدين
4,468.6	11,959.2	1-ميزان السلع والخدمات
4,034.6	1,848.7	الدخل الأولي: دائن
1,848.7	1,723.4	الدخل الأولي: مدين
6,654.5	12,084.5	2-ميزان السلع والخدمات والدخل الأولي
75.2	88.0	الدخل الثانوي: دائن
4,865.1	2,565.1	الدخل الثانوي: مدين
0.0	0.0	ب- الحساب الرأسمالي
0.0	0.0	الحساب الرأسمالي: دائن
0.0	0.0	الحساب الرأسمالي: مدين
1,864.6	9,607.4	صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-) (من الحساب الجاري والرأسمالي)
3,222.0	11,002.4	ج- الحساب المالي
0.0	60.7	الاستثمار المباشر: الأصول
-794.7	702.0	الاستثمار المباشر: الخصوم
958.6	393.8	استثمارات الحافظة: الأصول
0.0	0.0	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
0.0	0.0	مندات الدين
0.0	0.0	استثمارات الحافظة: الخصوم
0.0	0.0	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
0.0	0.0	مندات الدين

يتبع

2023	2022	البنود
0.0	0.0	المشتقات المالية (عدا الاحتياطات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين: صافي
0.0	0.0	المشتقات المالية (عدا الاحتياطات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين: الأصول
0.0	0.0	المشتقات المالية (عدا الاحتياطات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين: الخصوم
2,200.8	4,170.4	الاستثمارات الأخرى: الأصول
0.0	0.0	الأسهم الأخرى
2,200.8	4,170.4	سندات الدين الأخرى
0.0	0.0	المصرف المركزي
-1,722.5	1,427.3	شركات تلقي الودائع عدا المصرف المركزي
2,299.6	431.8	الحكومة العامة
1,623.7	2,311.3	القطاعات الأخرى
0.0	0.0	الشركات المالية الأخرى
0.0	0.0	الشركات غير المالية والأسر المعيشية
-13.5	34.0	الاستثمارات الأخرى: الخصوم
0.0	0.0	الأسهم الأخرى
0.0	0.0	مخصصات وحدة حقوق السحب الخاصة
-13.5	34.0	سندات الدين الأخرى
0.0	0.0	المصرف المركزي
-13.5	34.0	شركات تلقي الودائع عدا المصرف المركزي
0.0	0.0	الحكومة العامة
0.0	0.0	القطاعات الأخرى
0.0	0.0	الشركات المالية الأخرى
0.0	0.0	الشركات غير المالية والأسر المعيشية
0.0	0.0	الشركات المالية الأخرى
0.0	0.0	الشركات الغير المالية والأسر المعيشية
710.1	1394.9	د-صافي السهو والخطأ
196.5	7113.5	هـ-الأصول الاحتياطية

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

● التجارة الخارجية لليبييا خلال الفترة (2022 – 2023)

أولاً: حجم التبادل التجاري:

بلغت التجارة السلعية الإجمالية الليبية خلال عام 2023 ما قيمته 58.9 مليار دولار مقارنة مع 60.2 مليارا خلال عام 2022، مسجلة بذلك نسبة انخفاض قدرها 2.1%، نظراً لانخفاض قيمة الصادرات السلعية الإجمالية إلى 35.7 مليار دولار عام 2023، مقارنة مع 40.3 مليار دولار عام 2022، أي بنسبة انخفاض بلغت نحو 11.3%. أما أداء الواردات السلعية الإجمالية، فقد شهدت ارتفاعاً بسيطاً عام 2023 لتسجل ما قيمته 23.0 مليار دولار مقارنة بنحو 19.9 مليارا عام 2022، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 15.6%.

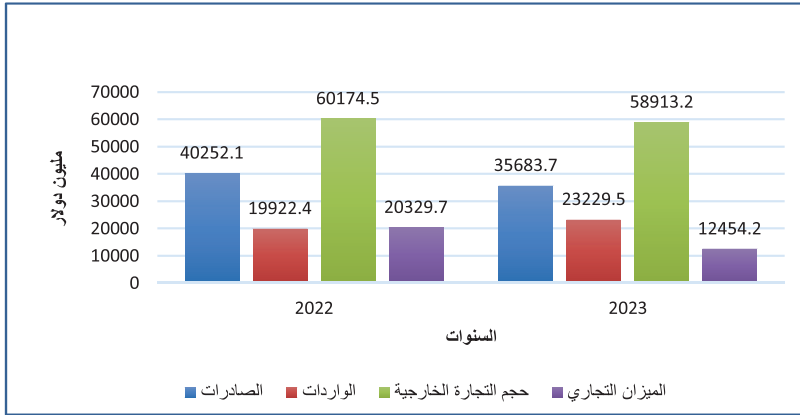
جدول رقم (35): حجم التجارة الخارجية خلال عامي 2022-2023

"مليون دولار"

البند	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير %
الصادرات	40,252.1	35,683.7	-4,568.4	-11.3
الواردات	19,922.4	23,229.5	3,307.1	16.6
حجم التجارة الخارجية	60,174.5	58,913.2	-1,261.3	-2.1
الميزان التجاري	20,329.7	12,454.2	-7,875.5	-38.7

المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الأعمال الدولية (Trade Map)

شكل (8): التجارة الخارجية



المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الأعمال الدولية (Trade Map)

أولاً: الصادرات

يعتمد الاقتصاد الليبي بشكل كبير على مورد طبيعي ناضب -وهو النفط- كمصدر أساسي للدخل، والذي بدوره يتأثر بظروف الأسواق العالمية للنفط؛ حيث تشكل الصادرات النفطية أكثر من 95.0% من إجمالي الصادرات، مما قد يعرض الاقتصاد الوطني إلى صدمات قوية نتيجة التغيرات الكبيرة والمفاجئة في أسواق النفط الدولية.

التوزيع الجغرافي للصادرات:

أظهرت البيانات المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للصادرات الليبية، الواردة في الجدول أدناه، الأهمية النسبية العالية التي تحظى بها الصادرات الليبية إلى دول الاتحاد الأوروبي، إذ بلغت خلال عام 2023 نحو 69.7% من إجمالي الصادرات. ويعود سبب ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات الوطنية إلى دول الاتحاد الأوروبي (منطقة اليورو) إلى خصائص اقتصادات هذه البلدان، باعتبارها دولاً صناعية تعتمد بدرجة كبيرة على النفط الخام. وتأتي الصادرات الليبية إلى الدول الآسيوية في المرتبة الثانية، حيث بلغت خلال عام 2023 نحو 13.8% من إجمالي الصادرات الليبية، فيما جاءت الصادرات إلى

دول أوروبية أخرى ثالثاً بنسبة 5.1% من الإجمالي، في حين بلغت حصة باقي دول العالم نحو 11.4% من إجمالي الصادرات.

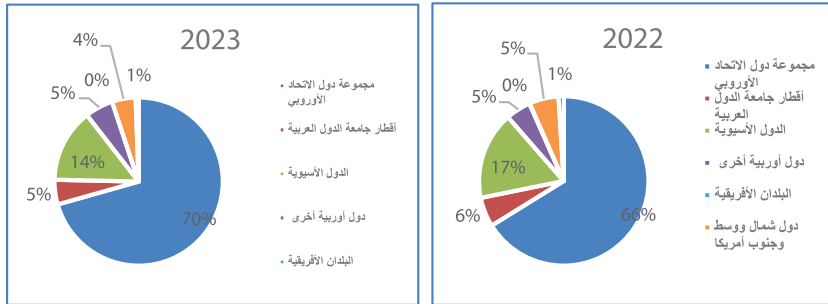
جدول رقم (36): توزيع الصادرات الليبية حسب مجموعات البلدان

" مليون دولار "

مجموعات البلدان	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير %
مجموعة دول الاتحاد الأوروبي	26634.0	24859.6	-1774.4	-6.7
أقطار جامعة الدول العربية	2270.3	2278.8	8.5	0.4
الدول الآسيوية	6752.2	4931.0	-1821.2	-27.0
دول أوروبية أخرى	1918.2	1833.5	-84.7	-4.4
البلدان الإفريقية	35.8	9.8	-26.0	-72.4
دول شمال ووسط وجنوب أمريكا	2245.9	1577.0	-668.9	-29.8
أستراليا ونيوزيلندا	395.7	194.0	-201.7	-51.0
الإجمالي	40252.1	35683.7	-4568.4	-11.3

المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الأعمال الدولية (Trade Map)

شكل رقم (9): الأهمية النسبية لتوزيع الصادرات الليبية حسب مجموعات البلدان



المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الأعمال الدولية (Trade Map)

جدول رقم (37): قيمة الصادرات حسب أهم البلدان المصدر إليها

" مليون دولار "

البلدان المصدر إليها	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير %
إيطاليا	10,500.5	7,963.9	-2536.6	-24.2
ألمانيا	3,806.9	5,323.2	1,516.3	39.8
اسبانيا	3,953.8	3,084.1	-869.7	-22.0
فرنسا	2,230.1	2,638.9	408.8	18.3
الصين الشعبية	2,933.4	2,201.3	-732.1	-25.0
اليونان	2,545.8	2,195.9	-349.9	-13.7
المملكة المتحدة	1,754.9	1,850.2	65.3	3.7
الولايات المتحدة الأمريكية	1,608.5	1,589.6	-18.9	-1.2
تاييلاند	2,245.8	1,568.6	-677.2	-30.2
هولندا	1,945.1	1,366.1	-579.0	-29.8
النمسا	1,838.5	1,269.8	-568.7	-30.9
تركيا	770.3	1,160.6	390.3	50.7
سنغافورة	767.0	538.0	-229.0	-29.9
أستراليا	373.4	219.0	-154.4	-41.3
بلدان أخرى	2,948.1	2,714.5	-233.6	-7.9
الإجمالي	40,252.1	35,683.7	-4568.4	-11.3

المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الأعمال الدولية (Trade Map)

من خلال الاطلاع على الجدول أعلاه لقيم الصادرات حسب أهم البلدان المصدر إليها، يتضح أن دولة إيطاليا كانت أهم مستورد من ليبيا، حيث بلغت نسبة ما صدر إليها وحدها 22.3% في عام 2023 من إجمالي قيمة الصادرات الليبية، وقد بلغ ما صدر إليها نحو 8.0 مليارات دولار، مقابل 10.5 مليارات دولار خلال عام 2022. ثم تأتي دول ألمانيا، وإسبانيا، وفرنسا، والصين الشعبية، واليونان، والمملكة المتحدة من حيث الأهمية النسبية، حيث بلغ ما صدر إليهم 3.5 مليارات دولار، و1.3 مليار دولار، و6.2 مليارات دولار، و2.2 مليار دولار، و2.2 مليار دولار، و1.8 مليار دولار على التوالي.

جدول رقم (38): الأهمية النسبية للصادرات حسب أهم البلدان المصدر إليها

"نسب مئوية"

2023	2022	البلدان المصدر إليها
22.7	26.1	إيطاليا
15.1	9.5	ألمانيا
8.8	9.8	إسبانيا
7.5	5.5	فرنسا
6.3	7.3	الصين الشعبية
6.2	6.3	اليونان
5.2	4.4	الإمارات العربية المتحدة
4.5	4.0	المملكة المتحدة
4.4	5.6	الولايات المتحدة الأمريكية
3.8	4.8	تايوان
3.6	4.6	هولندا
3.3	1.9	النمسا
1.5	1.9	تركيا
0.6	0.9	سنغافورة
7.6	7.3	بلدان أخرى

المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الأعمال الدولية (Trade Map)

التركيب السلعي للصادرات:

أظهرت البيانات المتعلقة بالتركيب السلعي للصادرات الوطنية، الواردة في الجدول أدناه، مدى استحواذ صادرات المنتجات المعدنية على النصيب الأوفر من إجمالي الصادرات خلال عام 2023، مشكّلة ما نسبته 95.0% من الإجمالي، الأمر الذي يبين عدم تنوع الصادرات الوطنية نتيجة ضعف هيكل الإنتاج المحلي، وهو ما يجعل الاقتصاد الوطني عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية.

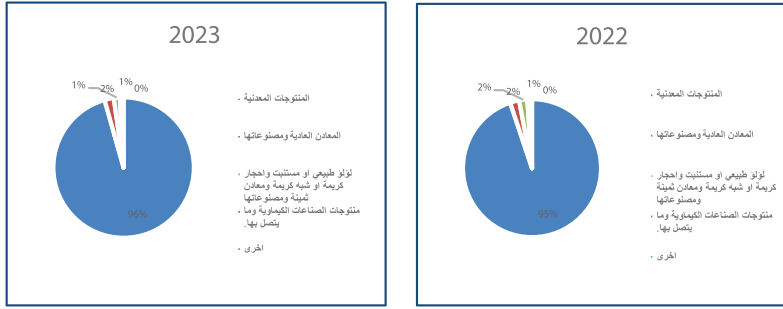
جدول رقم (39): قيمة الصادرات مصنفة حسب أقسام السلع

* مليون دولار *

أقسام السلع	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير %
حيوانات حية - منتوجات حيوانية.	42.8	40.1	-2.7	-6.3
منتوجات المملكة النباتية.	10.2	16.9	6.7	65.7
شحوم ودهون وزيتون حيوانية ونباتية ومنتوجات المشتقة منها.	0.5	2.2	1.7	340.0
مواد غذائية محضرة، مشروبات، خل، تبيغ.	1.7	3.2	1.5	88.2
المنتوجات المعدنية.	38,179.8	33,814.4	-4,364.8	-11.4
منتوجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها.	322.4	209.1	-113.3	-35.1
لدائن ومصنوعاتها، مطاط ومصنوعاته.	1.3	2.3	1.0	76.9
جلود حيوانات خام وجلود مدبوغة.	2.8	1.9	-0.9	-32.1
الخشب ومصنوعاته، الفحم الخشبي، القلين ومصنوعاته، مصنوعات القش.	0.1	0.1	0.0	0.0
عجائن الخشب، عجائن سلولوزية، ورق مقوى وفضلات الورق.	12.7	10.7	-2.0	-15.7
منتوجات مواد نسيجية.	1.9	1.9	0.0	0.0
الاحذية، اغطية الرأس، المظلات، مظلات الشمس، عصي المشي، سياط الفروسية.	0.0	0.0	0.0	0.0
مصنوعات من الحجر والجص والاسمنت والميكا ومنتوجات الخزف والزجاج.	0.6	0.7	0.1	16.7
لؤلؤ طبيعي أو مستنبت وأحجار كريمة أو شبه كريمة ومعادن ثمينة ومصنوعاتها.	747.8	802.3	54.5	7.3
المعادن العادية ومصنوعاتها.	844.1	759.4	-84.7	-10.0
الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجهزة التسجيل والإذاعة والصوت.	15.1	11.5	-3.6	-23.8
معدات النقل.	62.6	1.9	-60.7	-97.0
الأجهزة البصرية والفوتوغرافية والسينمائية وأجهزة قياس الضغط والمعدات الطبية.	1.3	1.1	-0.2	-15.4
الأسلحة والدخان، أجزاؤها ولوازمها.	0.0	0.0	0.0	0.0
سلع ومنتوجات متنوعة.	5.0	4.0	-1.0	-20.0
الإجمالي	40252.7	35,683.7	4,568.4	-11.3

المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الأعمال الدولية (Trade Map)

شكل رقم (10): الأهمية النسبية للصادرات الليبية حسب أقسام السلع



المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الأعمال الدولية (Trade Map)

ثانياً: الواردات

يعتمد السوق المحلي في تلبية احتياجات كافة القطاعات والأفراد من السلع الاستهلاكية والرأسمالية كالألات والمعدات والمواد الخام والسلع الوسيطة اللازمة للعملية الإنتاجية، على الأسواق الخارجية.

التوزيع الجغرافي للواردات:

تعد بلدان الاتحاد الأوروبي المصدر الرئيسي لواردات ليبيا، حيث بلغت أهميتها النسبية خلال عام 2023 حوالي 31.5% من إجمالي الواردات، ويعود ذلك إلى الجوار الجغرافي الذي يلعب دوراً رئيسياً في زيادة حجم المبادلات التجارية بين ليبيا ودول منطقة اليورو. فيما شكلت الدول الآسيوية ما نسبته 38.4% من الإجمالي، في حين شكلت الدول العربية، ودول شمال ووسط وجنوب أمريكا، والدول الأوروبية الأخرى النسبة الباقية. وتشير البيانات إلى ضعف المبادلات التجارية بين ليبيا والدول الإفريقية وأستراليا ونيوزيلندا.

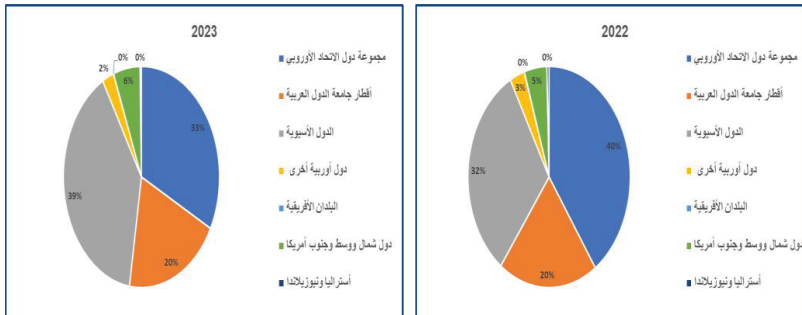
جدول رقم (40): توزيع الواردات الليبية حسب مجموعات البلدان

" مليون دولار "

مجموعات البلدان	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير %
مجموعة دول الاتحاد الأوروبي	8,037.2	7,307.5	-729.7	-9.1
أقطار جامعة الدول العربية	3,942.5	5,207.3	1,264.8	32.1
الدول الآسيوية	6,359.5	8,851.2	2,491.7	39.2
دول أوروبية أخرى	585.0	534.3	-50.7	-8.7
البلدان الأفريقية	16.1	16.7	0.6	3.7
دول شمال ووسط وجنوب أمريكا	895.0	1,248.9	353.9	39.5
أستراليا ونيوزيلندا	87.2	63.3	-23.9	-27.4
الإجمالي	19,922.5	23,229.2	3,306.7	16.6

المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الأعمال الدولية (Trade Map)

شكل رقم (11): الأهمية النسبية لتوزيع الواردات الليبية حسب مجموعات البلدان



المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الأعمال الدولية (Trade Map)

جدول رقم (41): قيمة الواردات حسب أهم البلدان المستورد منها

" مليون دولار "

البلدان المستورد منها	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير %
الصين	2,373.3	3,917.4	1,544.1	65.1
تركيا	2,841.1	3,256.6	415.5	14.6
إيطاليا	2,287.6	1,839.6	-448.0	-19.6
مصر	1,214.9	1,824.5	609.6	50.2
الإمارات	1,366.4	1,836.1	469.7	34.4
اليونان	1,946.1	1,708.1	-238.0	-12.2
ألمانيا	558.2	616.3	58.1	10.4
كوريا الجنوبية	366.9	572.2	205.3	56.0
البرازيل	320.0	450.9	130.9	40.9
الولايات المتحدة الأمريكية	291.0	446.3	155.3	53.4
هولندا	365.1	355.6	-9.5	-2.6
فرنسا	229.7	321.6	91.9	40.0
إسبانيا	429.4	320.7	-108.7	-25.3
المملكة المتحدة	145.6	195.3	49.7	34.1
سويسرا	154.3	195.2	40.9	26.5
أوكرانيا	254.5	106.9	-147.6	-58.0
بلدان أخرى	4,778.3	5,266.2	487.9	10.2
الإجمالي	19,922.4	23,229.5	3,307.1	16.6

المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الأعمال الدولية (Trade Map)

من خلال الاطلاع على الجدول أعلاه لقيمة الواردات حسب أهم البلدان المستورد منها، يتضح أن دول الصين، وتركيا، وإيطاليا، ومصر، والإمارات، واليونان تصدر قائمة أهم البلدان المستورد منها خلال عام 2023، حيث بلغت نسبة ما استورد منها حوالي 61.9% من إجمالي قيمة الواردات الليبية.

جدول رقم (42): الأهمية النسبية للواردات حسب أهم البلدان المستورد منها

"نسب مئوية"

2023	2022	البلدان المستورد منها
16.9	11.9	الصين
14.0	14.3	تركيا
7.9	11.5	إيطاليا
7.9	6.1	مصر
7.9	6.9	الإمارات
7.4	9.8	اليونان
2.7	2.8	المانيا
2.5	1.8	كوريا الجنوبية
1.9	1.6	البرازيل
1.9	1.5	الولايات المتحدة الأمريكية
1.5	1.8	هولندا
1.4	1.2	فرنسا
1.4	2.2	إسبانيا
0.8	0.7	المملكة المتحدة
0.8	0.8	سويسرا
0.5	1.3	أوكرانيا
22.7	24.0	بلدان أخرى

المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الأعمال الدولية (Trade Map)

التركيب السلعي للواردات:

احتلت واردات المنتجات المعدنية، وكذلك واردات الآلات، ومنتجات الصناعات الكيماوية، ومعدات النقل، والمواد النسيجية، والمواد الغذائية، والمعادن العادية ومصنوعاتها، واللدائن ومصنوعاتها، المراتب الأولى من إجمالي الواردات خلال عام 2023، حيث شكلت مجتمعة ما نسبته 76.5% من الإجمالي، وهذا يدل على مدى ضعف الإنتاج المحلي وعجز السوق المحلية عن توفير العديد من السلع والخدمات التي يحتاجها الأفراد، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على النقد الأجنبي، فيما شكلت واردات باقي أقسام السلع الأخرى النسبة الباقية، والبالغة حوالي 23.5% من إجمالي الواردات السلعية.

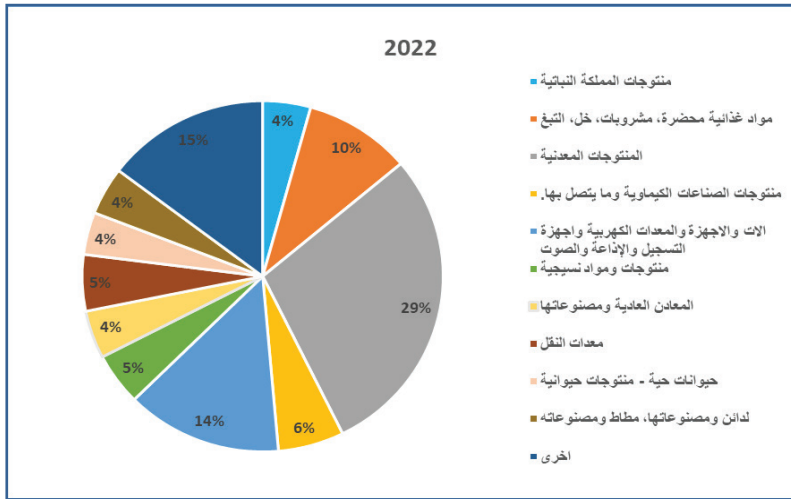
جدول رقم (43): قيمة الواردات مصنفة حسب أقسام السلع

" مليون دولار "

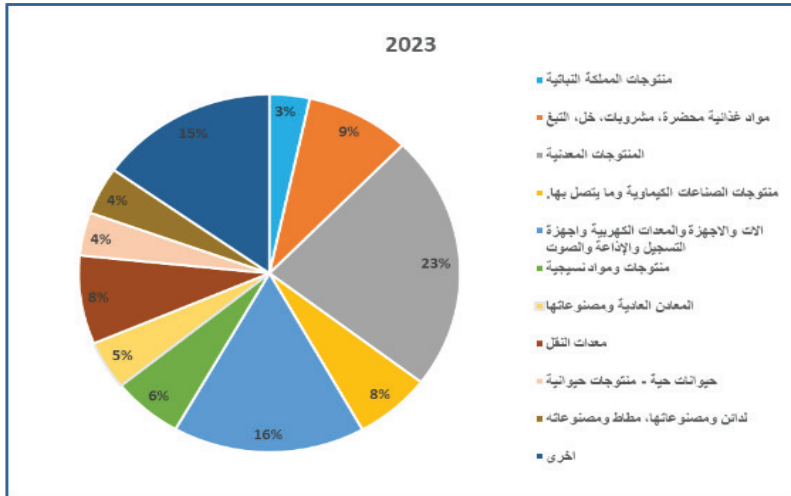
أقسام السلع	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير %
حيوانات حية - منتوجات حيوانية	779.4	894.1	114.7	14.7
منتوجات المملكة النباتية	872.5	913.4	40.9	4.7
شحوم ودهون وزيت حيوانية ونباتية والمنتوجات المشتقة منها	350.1	248.4	-101.7	-29.0
مواد غذائية محضرة، مشروبات، خل، تبغ	1919.2	2390.6	471.4	24.6
المنتوجات المعدنية	5845.5	5313.7	-531.8	-9.1
منتوجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها.	1188.9	1458.1	269.2	22.6
لدائن ومصنوعاتها، مطاط ومصنوعاته	836.1	1100.2	264.1	31.6
جلود حيوانات خام وجلود مديونة	45.8	64.4	18.6	40.6
الخشب ومصنوعاته، الفحم الخشبي، القلين ومصنوعاته، مصنوعات القش	155.0	172.5	17.5	11.3
عجائن الخشب، عجائن سلولوزية، ورق مقوى وفضلات الورق	287.0	352.8	65.8	22.9
منتوجات ومواد نسيجية	862.0	1050.8	188.8	21.9
الأحذية، أغطية الرأس، المظلات، مظلات الشمس، عصي المشي، سياط الفروسية	126.5	206.1	79.6	62.9
مصنوعات من الحجر والجص والإسمنت والميكا ومنتوجات الخزف والزجاج	540.8	837.5	296.7	54.9
لؤلؤ طبيعي أو مستنبت وأحجار كريمة أو شبه كريمة ومعادن ثمينة ومصنوعاتها	420.1	479.3	59.2	14.1
المعادن العادية ومصنوعاتها	879.3	1104.5	225.2	25.6
الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجهزة التسجيل والإذاعة والصوت	2793.5	3783.6	990.1	35.4
معدات النقل	1027.8	1576.7	549.1	53.4
الأجهزة البصرية والفوتوغرافية والسينمائية وأجهزة قياس الضغط والمعدات الطبية	240.5	303.5	63.0	26.2
الأسلحة والذخائر، أجزاءها ولوازمها	1.5	0.5	-1.0	-66.7
سلع ومنتوجات متنوعة	751.1	978.8	227.7	30.3
الإجمالي	19922.4	23229.5	3307.1	16.6

المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الأعمال الدولية (Trade Map)

شكل رقم (12): الأهمية النسبية لتوزيع الواردات الليبية حسب أقسام السلع



المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الأعمال الدولية (Trade Map)



المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الأعمال الدولية (Trade Map)

رابعاً : التطورات النقدية

1. القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها :

بلغ رصيد القاعدة النقدية في نهاية عام 2023 نحو 94,814.2 مليون دينار، مقابل 64,450.5 مليون دينار في نهاية عام 2022، مظهراً بذلك ارتفاعاً قدره 30,363.7 مليون دينار، أي بنسبة 47.1%. ويرجع هذا إلى ارتفاع الاحتياطيات الأولية للمصارف التجارية، والتي تشمل كلاً من: النقد بخزائن المصارف، وودائع المصارف التجارية تحت الطلب لدى مصرف ليبيا المركزي، وودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي، من نحو 30,963.1 مليون دينار في نهاية عام 2022 إلى 50,786.0 مليون دينار في نهاية عام 2023، بنسبة زيادة بلغت 64.0%، أو ما مقداره 19,822.9 مليون دينار. كما ارتفعت العملة خارج المصارف بنحو 11,800.6 مليون دينار لتصل إلى 43,154.0 مليون دينار، مقابل 31,353.4 مليون دينار في نهاية عام 2022، أي بنسبة ارتفاع بلغت 37.0%.

فعلى الرغم من النمو الكبير في القاعدة النقدية، فإن بعض مكوناتها قد شهد انخفاضاً؛ إذ انخفضت ودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي من 2,134.0 مليون دينار بنهاية عام 2022 إلى 874.2 مليون دينار في نهاية عام 2023، أي بمقدار 1,259.8 مليون دينار، أو ما نسبته 59.0%. وتحليل العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية، فقد كان لصافي الأصول الأجنبية أثر توسعي على القاعدة النقدية، حيث ارتفع بنحو 18,559.3 مليون دينار، أو ما نسبته 4.9%، على الرغم من أن الربع الثاني قد شهد انخفاضاً في هذا الأصل الأكثر أهمية في الموازنة العامة لمصرف ليبيا المركزي. كما مارس صافي الأصول المحلية تأثيراً توسعياً على القاعدة النقدية بزيادة قدرها 11,804.4 مليون دينار، أو ما نسبته 3.8% في نهاية عام 2023. بينما كان لصافي

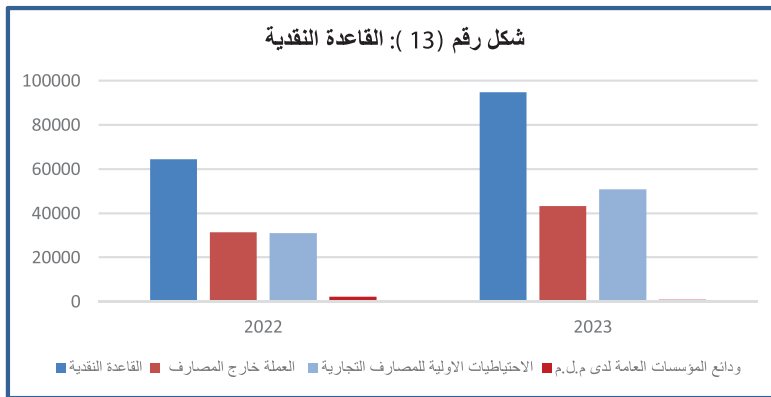
المستحقات على الخزنة العامة تأثير انكماشى على القاعدة النقدية بمقدار 3,737.6- مليون دينار، أو ما نسبته 2.8%، ليعكس تحسن الوضعية الدائنة للحكومة تجاه الجهاز المصرفي.

جدول رقم (44) القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها.

"مليون دينار"

البيان	2022	2023	مقدار التغير	نسبة التغير
القاعدة النقدية:	64,450.5	94,814.2	30,363.7	47.1
أ- العملة خارج المصارف	31,353.4	43,154.0	11,800.6	37.6
ب- الاحتياطيات الأولية للمصارف التجارية:	30,963.1	50,786.0	19,822.9	64.0
- نقدية في الصندوق	2,013.2	1,916.0	-97.2	-4.8
- ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي	28,949.9	48,870.0	19,920.1	68.8
ج- ودائع المؤسسات العامة لدى م.م	2,134.0	874.2	-1,259.8	-59.0
العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية:	64,450.5	94,814.2	30,363.7	47.1
أ- صافي الأصول الأجنبية	375,520.8	394,080.1	18,559.3	4.9
ب- صافي الأصول المحلية:	(311,070.3)	(299,265.9)	11,804.4	-3.8
- صافي المستحقات على الخزنة العامة	(134,649.5)	(138,387.1)	-3,737.6	2.8
- المستحقات على المصارف التجارية	0.0	0.0	-19,850.7	-100.0
- مستحقات على المؤسسات العامة	0.0	0.0	0.0	0.0
- صافي البنود الأخرى	(176,420.8)	(160,878.8)	35,003.3	-18.0

المصدر: مصرف ليبيا المركزي



2. عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه:

ارتفع عرض النقود (ع2) بشكل ملحوظ في عام 2023، بينما استقر في شهري أكتوبر ونوفمبر. وتؤكد هذه الاتجاهات النقدية المسار النقدي الجديد — العودة إلى التوسع النقدي — الذي بدأ اعتباراً من الربع الثالث من عام 2022، في أعقاب الانكماش النقدي الحاد في عام 2021 بنسبة 20% لكل من عرض النقود (ع2) والتداول النقدي. وشهد عرض النقود في نهاية عام 2023 ارتفاعاً قدره 31,061.3 مليون دينار، أو ما نسبته 28.2%، ليصل إلى 141,400.2 مليون دينار، مقابل 110,338.9 مليون دينار في نهاية عام 2022، وذلك في سياق توسع مالي غير متوقع، خاصة في ديسمبر 2023، حيث شهد هذا الشهر فاتورة أجور بلغت 11 مليار دينار، بالإضافة إلى 1.6 مليار دينار كمنح للأسر.

كما سجل عرض النقد بمفهومه الضيق ارتفاعاً بلغت نسبته 28.7% في نهاية عام 2023 مقارنة بعام 2022، ليصل إلى 137,984.7 مليون دينار، مقابل 107,239.2 مليون دينار في نهاية عام 2022، ويعزى ذلك بالدرجة الأساس إلى نما حجم الودائع تحت الطلب بنسبة 25.0% ليسجل 94,940.7 مليون دينار، مشكلاً ما نسبته 68.7% من عرض النقد بالمفهوم الضيق، كما ارتفعت العملة خارج المصارف بنسبة 37.6% لتسجل 43,154.0 مليون دينار، مقابل 31,353.4 مليون دينار في نهاية عام 2022، مشكلة ما نسبته 31.3% من عرض النقد بالمفهوم الضيق.

ويعزى هذا الارتفاع في كمية النقود إلى التوسع الكبير في الإنفاق الحكومي، كما ساهمت الزيادة الكبيرة في الائتمان المقدم للقطاع الخاص — بمقدار 5,539.4 مليون دينار أو ما نسبته 24.1% في نهاية عام 2023 — في عودة النمو السريع لخلق النقود. ومن خلال تحليل هيكل عرض النقود، نلاحظ أن الودائع تحت الطلب ما زالت تشكل نسب مساهمة مرتفعة، وتشير إلى تحسن مؤشرات الشمول المالي. ومع ذلك، فإن هيمنة

التداول النقدي في المدفوعات تقيد عملية الشمول المالي، نتيجة ارتفاع مساهمة العملة خارج المصارف بنسبة كبيرة في عرض النقود. كذلك ارتفع شبه النقد بنسبة 9.9% ليسجل 3,405.5 ملايين دينار في عام 2023، مقابل 3,099.7 ملايين دينار لعام 2022. ونلاحظ أن الودائع الادخارية ولأجل ما زالت تشكل نسبة متدنية، حيث بلغت 2.4% من إجمالي (ع) عام 2023، مقابل 2.8% عام 2022، ويعزى هذا الانخفاض في نسبة المساهمة إلى القانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية الدائنة والمدينة. وقد بلغ مضاعف النقود لعام 2023 بالنسبة إلى (ع) 1 نحو 1.46 مرة، في حين بلغ هذا المضاعف بالنسبة إلى (ع) 2 نحو 1.49 مرة.

العوامل المؤثرة في عرض النقود:

شهد عام 2023، تقلبات في الوضعية الدائنة للحكومة بين أعلى مستوى في يناير وأدنى مستوى في أبريل، مع مستوى مرتفع جديد في ديسمبر. كما لعبت القروض المقدمة للاقتصاد دورها في عام 2023، الذي شهد ارتفاعاً مفاجئاً أيضاً في التداول النقدي. كان للعوامل التوسعية، التي تمثلت في صافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي، دور واضح في زيادة عرض النقود خلال عام 2023. وبتحليل العوامل المؤثرة في عرض النقود، يلاحظ أن صافي الأصول الأجنبية كان له أثر توسعي على عرض النقود بنحو 16,647.0 مليون دينار، أي بنسبة زيادة بلغت 4.3%، ليصل إلى 404,345.1 مليون دينار في نهاية عام 2023، مقابل 387,698.1 مليون دينار في نهاية عام 2022. إلا أن معظم هذا الأثر لم يتحقق عملياً، ويعود ذلك إلى العلاقة التي تربط صافي الأصول الأجنبية بصافي المستحقات على الخزانة العامة، حيث إن معظم الزيادة في صافي الأصول الأجنبية انعكست في شكل زيادة في صافي المستحقات على الخزانة العامة (ودائع الخزانة العامة مطروحا منها الالتزامات القائمة عليها)، وهو ما كان له أثر انكماش بنحو 3,256.8 مليون دينار، مما أدى إلى تعقيم الآثار التوسعية

لصافي الأصول الأجنبية على عرض النقود. وبالتالي، فإن عرض النقود يتأثر بما يتم إنفاقه من قبل الخزنة العامة بالدينار الليبي من دون أن يقابله نفقات بالعملة الأجنبية، كما أن جزءاً من الزيادة في صافي الأصول الأجنبية انعكس على صافي البنود الأخرى في شكل فروقات أسعار الصرف.

ومن جهة أخرى، فقد كان للزيادة في المستحقات على المؤسسات العامة، والبالغة نحو 6,600.5 ملايين دينار، أثر توسعي على عرض النقود.

والخلاصة أن سياسة الإنفاق العام كانت من أهم العوامل التي أثّرت في زيادة رصيد عرض النقود خلال الفترة، وخاصة ما تم إنفاقه بالدينار الليبي من دون أن يقابله نفقات بالعملة الأجنبية.

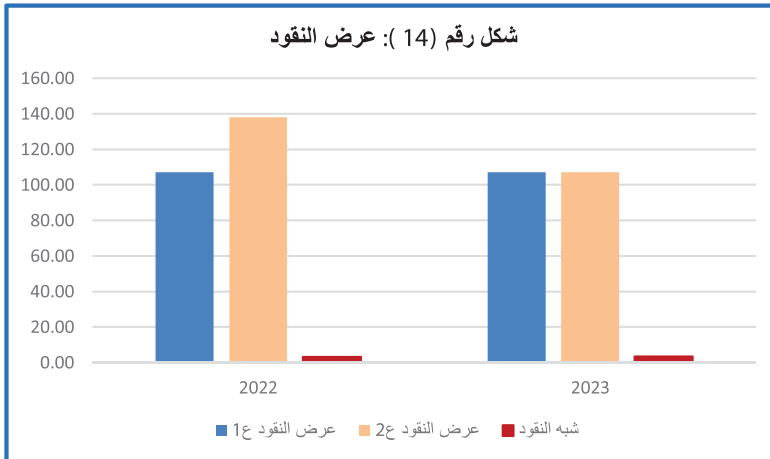
وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر صافي الأصول الأجنبية إلى عرض النقود بلغ 2.9 مرة، مما يدل على قدرة صافي الأصول الأجنبية على مواجهة الطلب على النقد الأجنبي من خلال عرض النقود بما يقارب ثلاث مرات.

جدول رقم (45): عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه

"مليون دينار"

البيان	2022	2023	مقدار التغير	نسبة التغير
1. عرض النقود (ع1):	107,239.2	137,994.7	30,061.3	28.7
- العملة خارج المصارف	31,353.4	43,154.0	11,800.6	37.6
- ودائع تحت الطلب	75,885.8	94,840.7	18,954.9	25.0
2. شبه النقود:	3,099.7	3,405.5	305.8	9.9
عرض النقود (ع2)	110,338.1	141,400.2	31,061.3	28.2
العوامل المؤثرة في عرض النقود:	110,338.9	141,400.2	31,061.3	28.2
1. صافي الأصول الأجنبية:	387,698.1	404,345.1	16,647.0	4.3
- المصرف المركزي	375,520.8	394,080.1	18,559.3	4.9
- المصارف التجارية	12,177.3	10,265.0	-1,912.3	-15.7
2. المستحقات على الخزنة العامة (صافي):	(146,833.0)	(150,089.8)	-3,256.8	2.2
- المصرف المركزي	(134,649.5)	(138,387.1)	-3,737.6	2.8
- المصارف التجارية	(12,183.5)	(11,702.7)	480.8	-3.9
3. المستحقات على القطاعات الأخرى	24,833.5	31,434.0	6,600.5	26.6
4. صافي البنود الأخرى	(155,359.7)	(144,289.1)	11,070.6	-7.1

المصدر: مصرف ليبيا المركزي



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

سعر صرف الدينار الليبي:

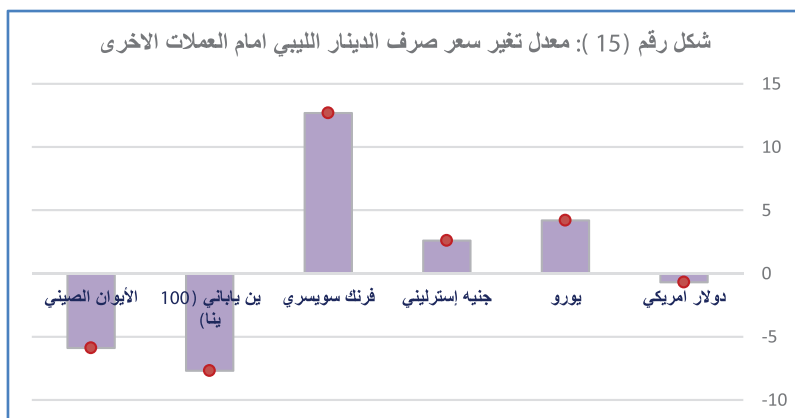
شهد سعر صرف الدينار الليبي خلال عام 2023 تغيرات متباعدة بين الارتفاع والانخفاض مقابل أهم العملات الرئيسية الأخرى. فقد انخفض سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي إلى نحو 4.7753 دنانير لكل دولار، مقابل 4.8070 دنانير لكل دولار خلال عام 2022، معلنا عن ارتفاع في قيمة الدينار الليبي بنسبة 0.7%. ومن جانب آخر، ارتفع سعر صرف الدينار الليبي خلال عام 2023 أمام اليورو ليصل إلى 5.2720 دنانير لكل يورو، مقابل 5.0597 دنانير لكل يورو خلال عام 2022، لتسجل قيمة الدينار الليبي انخفاضا بنسبة 4.2%. كما أظهر سعر صرف الدينار الليبي ارتفاعا أمام الجنيه الإسترليني ليصل إلى مستوى 6.0869 دنانير، مقابل 5.9354 دنانير، وكذلك ارتفع بنسبة 12.7% أمام الفرنك السويسري ليصل إلى مستوى 5.6772 دنانير، مقابل 5.0376 دنانير خلال الفترة نفسها.

هذا وقد سجل سعر صرف الدينار الليبي أيضا خلال العام موضوع التقرير انخفاضا أمام الين الياباني بنسبة 7.7% ليصل إلى 3.3900 دنانير لكل 100 ين ياباني، مقابل 6.6721 لكل ين ياباني، وارتفع أيضا أمام الإيوان الصيني بنسبة 5.9%، ليصل إلى 0.6726 دينار لكل يوان صيني، مقابل 0.7145 دينار لكل إيوان صيني. وفيما يتعلق بنظام الصرف، فقد حافظ مصرف ليبيا المركزي على اتباع نظام الصرف الثابت من خلال تثبيت القيمة التعادلية للدينار الليبي مقومة بوحدة حقوق السحب الخاصة عند 0.1555 وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار ليبي، وبذلك فإن سعر صرف الدينار الليبي يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على العملات الأجنبية الرئيسية المكونة لسلة وحدة حقوق السحب الخاصة، وفقا للوزن الذي تحظى به كل عملة.

جدول رقم (46): أسعار الصرف الدينار الليبي مقابل أهم العملات الرئيسية

البيان	2021	2022	2023	معدل التغير %
دولار أمريكي	4.5961	4.8070	4.7753	-0.7
يورو	5.2028	5.0597	5.2720	4.2
جنيه إسترليني	6.1941	5.9354	6.0869	2.6
فرنك سويسري	5.0176	5.0376	5.6772	12.7
ين ياباني (100 ين)	3.99	3.6721	3.3900	-7.7
الإيوان الصيني	0.7217	0.7145	0.6726	-5.9

المصدر: مصرف ليبيا المركزي



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

مقاصة الصكوك:

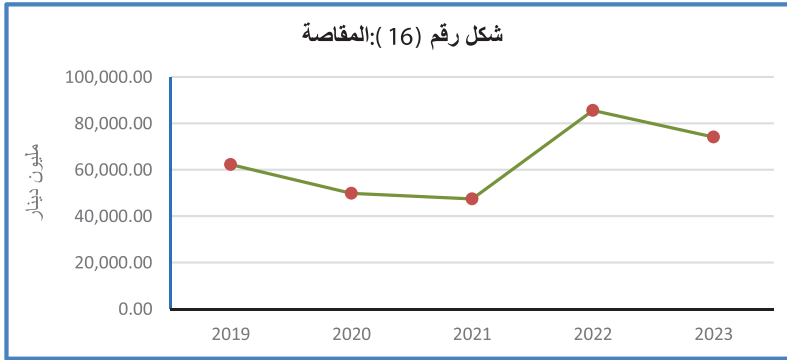
أظهرت الصكوك المارة بغرفة مقاصة طرابلس خلال عام 2023 انخفاضا ملحوظاً في العدد والقيمة، حيث وصل عدد هذه الصكوك إلى 2,416 ألف صك، مقابل 3,035 ألف صك لعام 2022، أي بانخفاض قدره 619 ألف صك، وبنسبة انخفاض بلغت 26.%.

فيما بلغت قيمة الصكوك خلال العام موضوع التقرير نحو 75.2 مليار دينار، مقابل 85.5 مليار دينار، مسجلة انخفاضا قدره 11.3 مليار دينار، وبنسبة انخفاض بلغت 13.2.%.

جدول رقم (47): مقاصة الصكوك

الفترة	العدد بالآلاف	القيمة بالمليون دينار
2019	3,828	62,254.4
2020	2,691	49,832.5
2021	2,676	47,401.2
2022	3,035	85,523.6
2023	2,416	74,163.8

المصدر: إدارة المدفوعات والتسويات، مصرف ليبيا المركزي



المصدر: إدارة المدفوعات والتسويات، مصرف ليبيا المركزي

● مصرف ليبيا المركزي

ارتفع إجمالي المركز المالي لمصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2023 (عدا الحسابات النظامية) بنسبة 11.4%، وبمقدار 60.3 مليار دينار، ليبلغ نحو 587.3 مليار دينار، مقابل 527.0 مليار دينار في نهاية عام 2022. ويعزى ذلك إلى الارتفاع الكبير في إجمالي أصول إدارة العمليات المصرفية، لتصل إلى 542.2 مليار دينار في نهاية 2023، مقارنة بـ 493.7 مليار دينار في نهاية 2022، ويعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة المضطردة في رصيد الأصول الأخرى، والتي بلغت 60.8 مليار دينار.

وفيما يلي تحليل لأهم بنود المركز المالي للمصرف:

أولاً: الأصول:

1. أصول إصدار العملة:

سجلت أصول إصدار العملة ارتفاعاً بمقدار 11.7 مليار دينار، وبنسبة زيادة بلغت 35.1%، لتصل في نهاية عام 2023 إلى 45.1 مليار دينار، مقابل 33.4 مليار دينار في نهاية عام 2022. وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع حجم الذهب النقدي كغطاء للعملة المصدرة بمقدار 9.3 مليارات دينار، بعد أن قام مصرف ليبيا المركزي في أواسط سنة 2023 بشراء 30 طناً من الذهب النقدي بما يتجاوز 2.1 مليار دولار. أما فيما يتعلق ببند سندات وأذونات الخزنة الأجنبية والعملات الأجنبية القابلة للتحويل، فقد ارتفع بمقدار 2.4 مليار دينار، وبنسبة زيادة بلغت 7.3%، مقارنة بما كان عليه في نهاية 2022 والبالغ 33.3 مليار دينار.

2. أصول العمليات المصرفية:

بلغ إجمالي رصيد العمليات المصرفية في نهاية عام 2023 نحو 542.2 مليار دينار، مقابل 493.7 مليار دينار في نهاية عام 2022، مسجلاً ارتفاعاً قدره 48.6 مليار دينار، أي بنسبة زيادة بلغت 9.8%. ويعزى ذلك إلى الارتفاع الحاصل في إجمالي

سندات وأذونات الخزانة الأجنبية والعملات الأجنبية بمقدار 7.5 مليارات دينار، ونسبة 2.3%، لتصل إلى 340.2 مليار دينار في نهاية 2023، مقارنة بـ 332.7 مليار دينار في نهاية عام 2022، وكذلك إلى الزيادة المضطربة في إجمالي الأصول الأخرى بمقدار 60.8 مليار دينار، لتصل إلى 66.1 مليار دينار في نهاية 2023، مقارنة بـ 5.3 مليارات دينار في نهاية 2022.

وفيما يلي تحليل لأهم البنود المكونة لأصول العمليات المصرفية:

• **سندات وأذونات خزانة أجنبية وأرصدة بعملات قابلة للتحويل:**

بلغ رصيد سندات وأذونات خزانة أجنبية وأرصدة بعملات قابلة للتحويل لدى مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2023، نحو 340.2 مليار دينار، مقابل نحو 332.7 مليار دينار في نهاية عام 2022، مسجلاً ارتفاعاً قدره 7.5 مليار دينار، وبما نسبته 2.3%.

• **المساهمات والاستثمارات المحلية:**

لا تغير يذكر على رصيد بند المساهمات والاستثمارات المحلية في نهاية عام 2023 إذ بقي على هو عليه في نهاية 2022 والبالغ 3.2 مليار دينار.

• **المساهمات والاستثمارات الأجنبية:**

ارتفع رصيد المساهمات والاستثمارات الأجنبية في نهاية عام 2023 بنحو 101.4 مليون دينار، ونسبة ارتفاع بلغت 0.2%، ليصل إلى 48.7 مليار دينار، مقابل 48.6 مليار دينار في نهاية عام 2022.

• **قروض وسلفيات الخزانة العامة:**

لم يطرأ أي تغير في رصيد القروض والتسهيلات الممنوحة للخزانة العامة في نهاية عام 2023، وبقي على هو عليه في نهاية عام 2022، والبالغ 84.1 مليار دينار.

• الأصول الأخرى:

بلغ رصيد الأصول الأخرى في نهاية عام 2023 نحو 66.1 مليار دينار، مقابل 5.3 مليار دينار في نهاية عام 2022، مظهرًا ارتفاعاً كبيراً قدره 60.8 مليار دينار، ويعزى سبب الارتفاع في ذلك إلى مبالغ تحت التسوية والتي وصلت إلى 50.1 مليار دينار في نهاية 2023.

ثانياً: الخصوم:

1. خصوم إصدار العملة:

سجل رصيد العملة المصدرة للتداول في نهاية عام 2023 ارتفاعاً كبيراً بلغ 11.7 مليار دينار، وبنسبة ارتفاعاً بلغت 35.1%، ليصل إلى نحو 45.1 مليار دينار، مقابل 33.4 مليار دينار في نهاية عام 2022.

2. خصوم العمليات المصرفية:

- الودائع:

سجل رصيد الخصوم الإيداعية لدى مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2023 زيادة قدرها 23.0 مليار دينار، ليصل إلى 261.4 مليار دينار، بنسبة ارتفاع بلغت 9.6%، مقابل 238.4 مليار دينار في نهاية عام 2022. ويعزى ذلك إلى الارتفاع الكبير في رصيد المصارف المحلية (التجارية والمتخصصة) بنحو 26.5 مليار دينار، أي بنسبة زيادة بلغت 50.4%، ليصل في نهاية عام 2023 إلى 79.0 مليار دينار، مقابل 52.5 مليار دينار في نهاية عام 2022. كما ارتفع رصيد مؤسسات وأجهزة عامة بمقدار 3.9 مليارات دينار، وبما نسبته 3.4%، ليصل إلى 116.6 مليار دينار في نهاية عام 2023، مقابل 112.7 مليار دينار في نهاية عام 2022. فيما سجل رصيد ودائع الخزنة العامة انخفاضاً بلغ 6.6 مليارات دينار، بنسبة 11.6%، ليصل إلى 50.0 مليار دينار في نهاية عام 2023، مقابل 56.5 مليار دينار في نهاية عام 2022. كما

انخفض رصيد الحسابات المتنوعة بمقدار 56.3 مليون دينار، بنسبة 0.4%، ليصل إلى 13.0 مليار دينار في نهاية عام 2023، مقابل 13.1 مليار دينار في نهاية عام 2022. وكذلك سجل رصيد حسابات المصارف الخارجية انخفاضا بمقدار 728.2 مليون دينار، وبنسبة 20.1% ليصل إلى 2.9 مليار دينار في نهاية عام 2023، مقابل 3.6 مليار دينار في نهاية عام 2022.

- رأس المال والاحتياطي العام:

لم يطرأ أي تغيير على رصيد رأس المال والاحتياطي العام لمصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2023، ليبقى كما هو عليه في نهاية عام 2022، والبالغ 1.5 مليار دينار.

- الاحتياطيات والمخصصات الأخرى:

سجل بند الاحتياطيات والمخصصات الأخرى ارتفاعا بمقدار 9.5 مليار دينار، وبنسبة زيادة بلغت 7.0%، ليصل إلى 146.1 مليار دينار في نهاية عام 2023، مقابل 136.6 مليار دينار في نهاية عام 2022.

- الخصوم الأخرى:

سجل بند الخصوم الأخرى ارتفاعا قدره 16.0 مليار دينار، وبما نسبته 13.7% ليصل في نهاية عام 2023 إلى 133.1 مليار دينار، مقابل 117.1 مليار دينار في نهاية عام 2022.

جدول رقم (48): أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي

"مليون دينار"

البند	2022	2023	مقدار التغير	نسبة التغير %
أولاً: أصول إصدار العملة:	33,367.2	45,071.4	11,704.2	35.1
1- سندات وأذونات خزانة أجنبية وعملات أجنبية	33,320.3	35,755.3	2,435.0	7.3
2- ذهب نقدي	46.9	9,316.1	9,269.2	19,763.8
ثانياً: أصول العمليات المصرفية:	493,659.1	542,237.7	48,578.6	9.8
1- سندات وأذونات خزانة أجنبية وعملات أجنبية	332,663.5	340,158.3	7,494.8	2.3
2- المساهمات والاستثمارات المحلية	3,188.1	3,188.1	0.0	0.0
3- المساهمات والاستثمارات الأجنبية	48,568.0	48,669.4	101.4	0.2
4- الدين العام الممنوح للخزانة العامة:	84,107.0	84,105.0	-2.0	0.0
- سندات وأذونات الخزانة العامة	0.0	0.0	0.0	0.0
- قروض وتسهيلات للخزانة العامة	84,107.0	84,105.0	-2.0	0.0
5- القروض والتسهيلات الممنوحة لبعض الجهات العامة:	0.0	0.0	-	-
- قروض وسلف وتسهيلات لمؤسسات وأجهزة عامة (محلية، أجنبية)	0.0	0.0	-	-
6- قروض وتسهيلات لمصارف تجارية	19,850.7	0.0	-19,850.7	100.0
7- الأصول الأخرى	5,281.8	66,115.5	60,833.7	1,151.8
إجمالي الأصول	527,026.3	587,309.1	60,282.8	11.4
أولاً: خصوم إصدار العملة: -	33,366.5	45,069.9	11,703.4	35.1
1- عملة خارج مصرف ليبيا المركزي	33,366.5	45,069.9	11,703.4	35.1
2- عملة لدى العمليات المصرفية	0.7	1.5	0.8	114.3
ثانياً: خصوم العمليات المصرفية: -	493,659.1	542,237.7	48,578.6	9.8
1- الودائع (الحسابات الجارية):	238,435.9	261,437.8	23,001.9	9.6
- الخزانة العامة	56,547.1	49,984.9	-6,562.2	-11.6
- مؤسسات وأجهزة عامة	112,730.4	116,607.1	3,876.7	3.4
- المصارف المحلية (تجارية، متخصصة)	52,485.0	78,956.9	26,471.9	50.4
- حسابات متنوعة	13,056.1	12,999.8	-56.3	-0.4
- حسابات مصارف خارجية	3,617.3	2,889.1	-728.2	-20.1
2- رأس المال والاحتياطي العام	1,500.0	1,500.0	0.0	0.0
3- احتياطات ومخصصات أخرى	136,617.4	146,147.9	9,530.5	7.0
4- الخصوم الأخرى	117,105.8	133,152.0	16,046.2	13.7
إجمالي الخصوم	527,026.3	587,309.1	60,282.8	11.4

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

● أنشطة إدارات مصرف ليبيا المركزي

فيما يلي ملخص لأهم نشاطات إدارات المصرف لعام 2023:

● إدارة البحوث والإحصاء

قامت إدارة البحوث والإحصاء بإعداد البحوث والدراسات وتقديم الاستشارات اللازمة، كما قامت بالإشراف على جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالإحصاءات الواردة من مختلف الجهات والمؤسسات والمصارف، ومن إدارات المصرف، وقامت بتبويبها وتحليلها وإعداد التقارير بشأنها. وتتخلص تلك الأعمال خلال فترة التقرير فيما يلي:

- تجميع القوائم والبيانات المالية للمصرف المركزي والمصارف التجارية والمؤسسات والجهات الأخرى ذات العلاقة ومراجعتها، وإعداد تقارير عنها بشكل شهري.

- إصدار النشرة الاقتصادية بشكل ربع سنوي خلال عام 2023.
- إعداد الجداول الإحصائية للبيانات النقدية والمالية المختلفة، لأغراض التحليل المالي، ورصد الظواهر والتطورات الاقتصادية المحلية.
- تزويد صندوق النقد الدولي بالإحصاءات النقدية والمصرفية والمالية بشكل شهري.

- متابعة الموقع الرسمي للمصرف، وتغذيته بالبيانات والإحصاءات النقدية والمالية والمصرفية، والتقارير المعدة للنشر على الموقع.
- استيفاء الاستبيانات الواردة من المؤسسات الدولية.

وفيما يخص مكتبة مصرف ليبيا المركزي بإدارة البحوث والإحصاء، فقد عملت الإدارة على تجديد ومتابعة الدوريات العربية التي تم الاشتراك فيها مسبقاً، بالإضافة إلى الاستمرار في استقبال رواد المكتبة في الأيام المخصصة، حيث يتم تقديم كل المساعدات اللازمة لهم وتوجيههم وإرشادهم، مع الحرص على تهيئة وتوفير المناخ الملائم للاطلاع والدراسة داخل صالة المكتبة.

•إدارة الإصدار:

واصلت إدارة الإصدار عملها في متابعة تطورات العوامل الاقتصادية التي من شأنها أن تؤثر مباشرة على العملة المتداولة إما بالارتفاع أو بالانخفاض، بغية معالجة العوامل السلبية منها؛ للحفاظ على القوة الشرائية للعملة الليبية وضمان استقرارها، وذلك في إطار وظائف المصرف المركزي، طبقا لما نص عليه القانون رقم (1) لسنة 2005 م، بشأن المصارف وتعديلاته.

أهم ما قامت به الإدارة خلال عام 2023:

أولاً: العملة في التداول: بلغ إجمالي العملة في التداول في نهاية عام 2023 مبلغا قدره 45,071.3 مليون دينار مقابل 33,367.2 مليون دينار عام 2022 أي بارتفاع قدره 11704.1 مليون دينار وبنسبة انخفاض بلغت 35.08%.

ثانياً: العملة المخزنة بخزائن الإصدار:

من خلال متابعة العمل لأرصدة التخزين بخزائن الإصدار نوضح لكم الأرصدة بالعملة المحلية الورقية كما هي بتاريخ 2023.12.31 موزعة على النحو التالي:

جدول رقم (49): العملة المخزنة بخزائن الإصدار

البيان	العملة القابلة للتداول	العملة الملغاة
أرصدة الخزائن طرابلس	1,609,957,625	3,588,000
أرصدة الخزائن سبها	49,299,440	22,429,000
أرصدة الخزائن غريان	180,196,000	530,000
أرصدة الخزائن مصراته	127,752,950	5,189,000
أرصدة الخزائن بنغازي	262,130,000	
أرصدة الخزائن الجفرة	18,768,000	2,490,872,000
المجموع	2,248,104,015	2,522,608,000

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

القيمة المتواجدة حالياً بخزائن إصدار الجفرة تتمثل في قيمة العملة الملغاة والمسحوبة من التداول، للإصدارين الرابع والخامس، من فئتي (5، 10 دل) و الإصدار الأول والثاني من فئة (20 دل)، بينما القيمة المتواجدة في خزائن إصدار سبها، تتمثل في قيمة العملة الملغاة والمسحوبة من التداول للإصدارين الرابع والخامس من فئة 1 دل.

أرصدة العملة الأجنبية:

جدول رقم (50): حجم الأرصدة الأجنبية في نهاية 2023

البيان	الدولار الأمريكي	اليورو	الجنيه الإسترليني	الفرنك السويسري	السيقا الإفريقية
أرصدة طرابلس	50,430,000	139,900,000	14,636,020	3,100	196,711,100
أرصدة سبها	3,634,600	1,347,050			
أرصدة بنغازي 1	1,900,000	159,700,000			
المجموع	55,964,600	300,947,050	14,636,020	3,100	196,711,100

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

ثالثاً: العملة المحلية الصادرة:

العملة الصادرة لأقسام الإصدار وفروع المصرف من الخزينة الرئيسية:

تم خلال عام 2023، تزويد أقسام الإصدار والخزينة الفرعية طرابلس بالعملة المحلية لمواجهة احتياجات المصارف التجارية وفروعها بمبلغ وقدره 8,218.08 دينار موزعة على النحو التالي:

جدول رقم (51): العملة المحلية الصادرة

البيان	القيمة (مليون دل)
الخزينة الفرعية طرابلس	4,012.00
قسم إصدار غريان	1,986.25
قسم إصدار سبها	1,255.56
قسم إصدار مصراتة	124.27
قسم إصدار بنغازي 2	840.00
المجموع	8,218.08

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

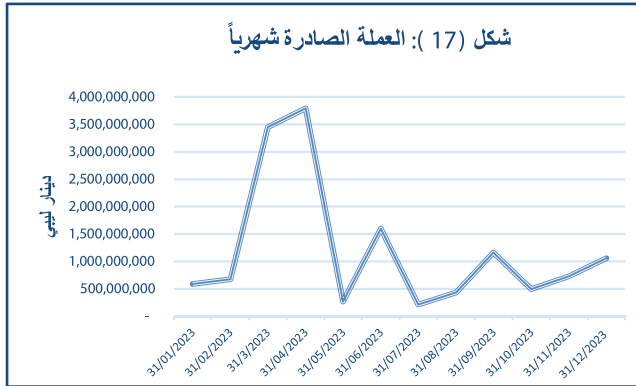
الصادر العام:

بلغ إجمالي المبالغ الصادرة من إدارة الإصدار وأقسام الإصدار الأخرى إلى المصارف التجارية وإدارة العمليات المصرفية خلال عام 2023 مبلغا وقدره 14,464.38 دينار تقاصيلها كما يلي:

جدول رقم (52): العملة الصادرة

البيان	القيمة د. ل
إدارة الإصدار طرابلس	8,962,000,400
قسم الإصدار بنغازي 2	649,670,000
قسم الإصدار سبها	2,361,670,000
قسم الإصدار غريان	1,605,500,000
قسم الإصدار مصراتة	840,540,000
المجموع	14,419,380,400

المصدر: مصرف ليبيا المركزي



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

رابعاً: العملة المحلية الواردة:

العملة الواردة من الخارج: تم استلام ست شحنات من دار الطباعة بقيمة إجمالية 4,781.000 دينار خلال 2023 تفصيلها كما يلي:

جدول رقم (53): العملة المحلية الواردة

البيان	القيمة
50 د. إصدار فبراير	850,000,000
20 دل إصدار فبراير	866,000,000
5 دل " بوليمر "	3,040,000,000
1 دل " بوليمر "	25,000,000
المجموع	4,781,000,000

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

العملة الواردة من المصارف التجارية:

بلغ إجمالي العملة الواردة من المصارف التجارية ما قيمته 2,760.200 دينار تفصيلها كما يلي:

جدول رقم (54): العملة الواردة من المصارف التجارية

البيان	القيمة
إدارة الإصدار طرابلس	2,535,240,400
قسم الإصدار سبها	41,130,000
قسم الإصدار غريان	290,000
قسم الإصدار مصراتة	183,580,000
قسم الإصدار بنغازي 2	0
المجموع	2,760,240,400

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

خامسا: العملة الأجنبية:

لم ترد أية مبالغ من العملة الأجنبية من الخارج خلال عام 2023، في حين بلغت العملة الصادرة لإدارة العمليات المصرفية 7.7 مليون دولار أمريكي و4.2 مليون يورو، بينما بلغت العملة الصادرة إلى فرع بنغازي 600 ألف دولار أمريكي.



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

سادسا: العملة المزيفة والمزورة.

قام قسم الخزائن وأقسام الإصدار من فرز العملة الواردة من المصارف التجارية، حيث تم ضبط عدد من الأوراق المزيفة كما موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (55): العملة المزيفة والمزورة

البيان	الفئة	عدد الأوراق النقدية المزيفة	القيمة
الأمان	10 د.ل.	26	260
شمال أفريقيا	10 د.ل.	3	30
الوحدة	10 د.ل.	1	10
النوران	10 د.ل.	37	370
النوران	5 د.ل.	1	5
الصحاري	10 د.ل.	7	70
الخليج الأول	10 د.ل.	5	50
الأندلس	10 د.ل.	3	30
البيان	الفئة	عدد الأوراق النقدية المزيفة	القيمة
المتحد	10 د.ل.	3	30
الوفاء	10 د.ل.	1	10
التضامن	10 د.ل.	1	10
المجموع		88	875 د.ل.

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

سابعا: إتلاف العملة:

قام قسم الإتلاف بمتابعة عمله المتعلق بتجهيز العملة الملغاة وإتلاف العملة غير صالحة والمسحوبة من التداول، فتم إتلاف مبالغ من العملة الورقية الملغاة حسب القواعد المنظمة خلال العام 2023 حسب الجدول التالي:

جدول رقم (56): إتلاف العملة

بنغازي	سبها	طرابلس	الفئة
-	20,000	195,000	50 د.ل
-	16,000	140,000	20 د.ل
20,350,000	1,009,000	3,500,000	10 د.ل
-	271,000	2,315,000	5 د.ل
-	5,965,000	1,162,400	1 د.ل
20,350,000	7,281,000	7,312,400	المجموع

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

ثامناً: المراجعة والمتابعة:

قام قسم المراجعة والمتابعة خلال عام 2023م بإنجاز المهام الموكلة إليه بموجب التنظيم الإداري للمصرف، والمتمثلة في الأنشطة التالية:

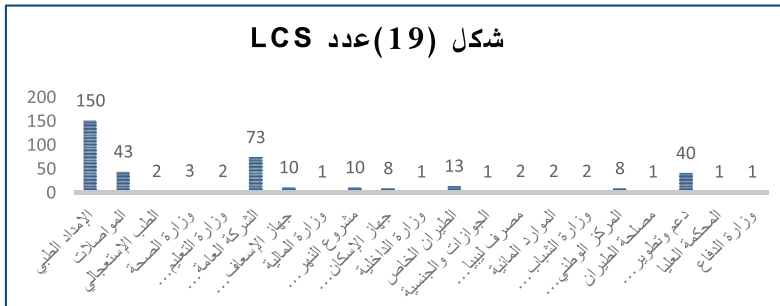
1. الإشراف على الشحنات الصادرة والواردة من وإلى إدارة الإصدار.
2. متابعة أعمال لجان الفرز والعد، والتأكد من سلامة إتلاف العملة وفقاً للطريقة المنصوص عليها.
3. مراجعة السجلات والتأكد من سلامتها ودقتها.
4. زيارة خزائن أقسام الإصدار في غريان ومصراتة، والإطلاع على أعمالها، وجرد خزائنها، ومراجعة ما تم إنجازه من أعمال خلال فترة التقرير.
5. إعداد الإحصائيات والتقارير المطلوبة من الإدارة.
6. إعداد نماذج موحدة للجرد السنوي للعمل بها اعتباراً من السنة المالية 2023م

وحدة الامتثال

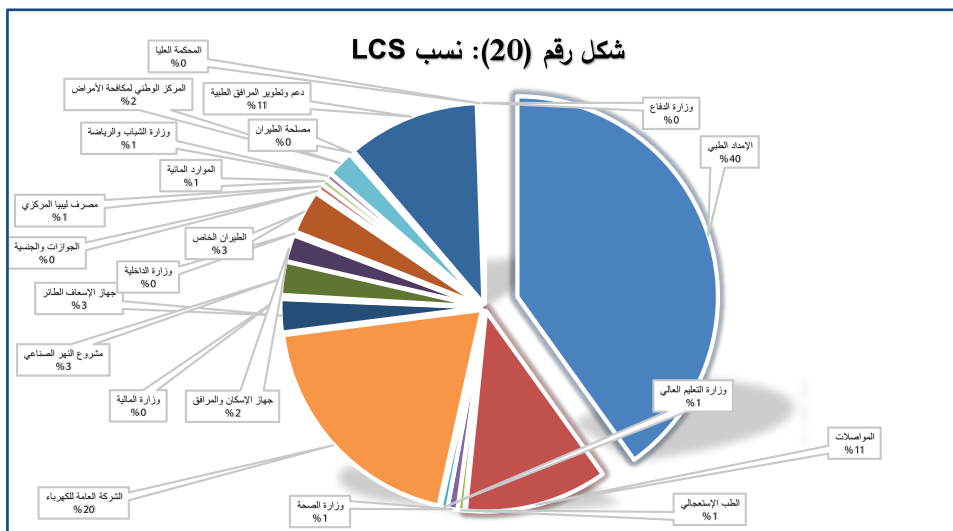
تميز نشاط الوحدة في عام 2023 بالنقاط التالية:

استلمت وحدة الامتثال عدد 374 اعتمادا مستنديا لصالح مختلف الجهات موزعا على النحو التالي:

- بلغت الطلبات المقدمة من قبل جهاز الإمداد الطبي 150 طلب اعتماد مستندي، أي بنسبة 40% من إجمالي الطلبات على الاعتمادات المستندية خلال عام 2023. وجاءت الشركة العامة للكهرباء في المرتبة الثانية، حيث تم تقديم 73 اعتمادا مستنديا، أي بنسبة 20% من إجمالي الطلب على الاعتمادات المستندية، بينما احتلت كل من وزارة المواصلات والمرافق الطبية المرتبتين الثالثة والرابعة من حيث عدد الطلبات، بقيم متوسطة وبنسب 12% و 11% على التوالي، كما هو موضح في الشكل (20)، وقد تم إرجاع 133 اعتمادا مستنديا لعدم كفاية البيانات، وتعمير أربعة أخرى نظرا لحساسية السلع المراد استيرادها، وإلغاء ثلاثة اعتمادات أخرى من قبل الجهة الطالبة لعدم قدرتها على استكمال النواقص المطلوبة من قبل وحدة الامتثال بالمصرف.

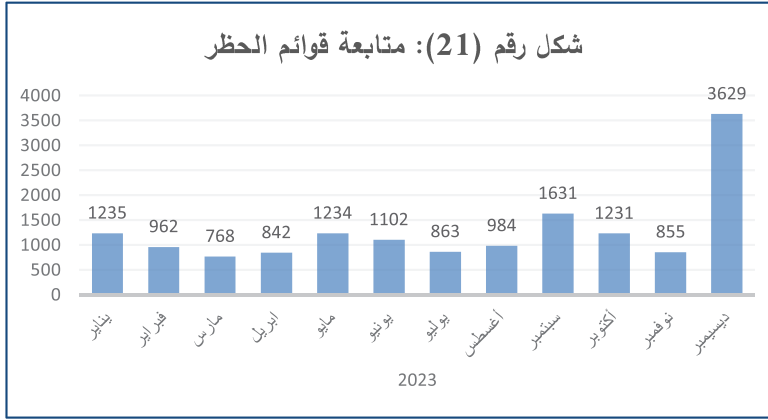


المصدر: مصرف ليبيا المركزي



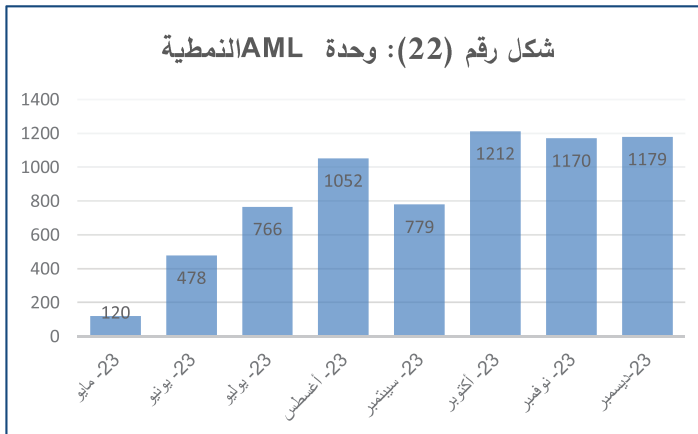
المصدر: مصرف ليبيا المركزي

- فيما يخص الالتزام بقوائم الحظر والتي تخضع لها جل تعاملات المصرف المالية والتي تتم متابعتها من خلال منظومة مختصة، راجعت وحدة الامتثال 15336 إنذارا حيث تم التعامل معها وإقفالها كما هو موضح بالشكل رقم (21) .



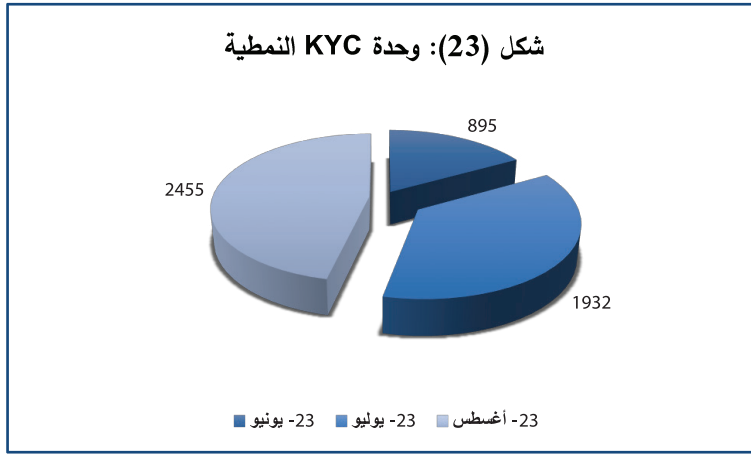
المصدر: مصرف ليبيا المركزي

- قامت وحدة الامتثال برفع 6756 إنذارا من خلال منظومة مكافحة غسيل الأموال AML والتي تقوم برصد وتحليل معاملات المصرف المالية، حيث تم التعامل معها وإقبالها خلال 2023 كما هو مبين في الشكل رقم (22) ، هذا ويقوم الفريق المعني بإجراء البحث على جميع البيانات من خلال إجراءات الإقبال اليومي.



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

- قامت وحدة الامتثال برفع 5282 إنذارا من خلال المنظومة المختصة بإجراءات اعرف عميلك والتي تعمل باستمرار على التحقق من سلامة بيانات الأفراد والجهات الاعتبارية المعنية بالحسابات المحتفظ بها لدى المصرف، حيث تم التعامل معها وإقفالها خلال 2023 كما هو مبين في الشكل (23).



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

إدارة المراجعة الداخلية:

قامت إدارة المراجعة الداخلية بتنفيذ خطة عملها لسنة 2023 وذلك بتطبيق مبدأ مراجعة الأعمال قبل وأثناء وبعد التنفيذ؛ لغرض تقييم مدى كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية عملاً بإجراءات التحقق لكل عملية للأنشطة والأعمال التي تقوم بها الأقسام التابعة للإدارات التي خضعت لعملية المراجعة.

أولاً قسم المراجعة الإدارية:

المراجعة المسبقة: أنجز القسم (3355) معاملة دفع خلال عام 2023 أي بمتوسط شهري حوالي (279.6) معاملة. وفيما يلي أهم المعاملات التي خضعت للمراجعة المسبقة:

- مستحقات لكل من الشركات والمؤسسات والمكاتب المتعاقد معها المصرف (الشركات المتخصصة لإجراء الصيانة، شركات خدمية، مكاتب السفر والسياحة، مؤسسات لمراكز التدريب لموظفي المصرف).
- مراجعة العهد المالية لتيسير أعمال المصرف وتسويتها، والمبالغ المالية المدفوعة مقابل إيجارات المباني.
- مراجعة كافة المصاريف المتمثلة في إيجار الخزائن ونقل العملة والمنظومات العاملة بالمصرف والتأمين والقرطاسية والأدوات المكتبية.
- مراجعة رسوم تجديد الاشتراكات والمساهمات السنوية للمصرف في المؤسسات المالية.
- مراجعة مكافآت أعضاء اللجان والمتعاونين مع المصرف.
- مراجعة استقطاعات صندوق الضمان الاجتماعي، والتضامن، ومصلحة الضرائب.

المراجعة اللاحقة:

قام القسم بمراجعة عينات عشوائية من الأنشطة المنفذة من قبل الأقسام التابعة لإدارتي الشؤون الإدارية والموارد البشرية، حيث بلغ إجمالي عدد مرات المراجعة لإدارة الشؤون الإدارية 15 مرة، بينما بلغ عدد مرات المراجعة في إدارة الموارد البشرية 7 مرات في عام 2023.

قسم المراجعة المصرفية:

المراجعة الفورية: قام القسم بمراجعة فورية لمخرجات المنظومة المحاسبية للأقسام التابعة لإدارة العمليات المصرفية وهي:

1. قسم الخزينة والصرف الأجنبي.
2. قسم العمليات الجارية.
3. قسم الحوالات.
4. قسم المقاصة.
5. قسم الاعتمادات المستندية.

المراجعة اللاحقة: تمت مراجعة عينة عشوائية من الأنشطة والأعمال التي نفذت عن طريق أقسام الإدارة، وذلك وفقا لخطة إدارة المراجعة السنوية واستنادا لإجراءات التحقق للتأكد من مدى الالتزام بالضوابط والإجراءات واللوائح والقوانين المعمول بها، ومدى كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية.

وفيما يلي نورد أهم عمليات المراجعة اللاحقة خلال عام 2023.

جدول رقم (57): المراجعة اللاحقة

القسم	عدد مرات المراجعة
قسم الخزينة والصرف الأجنبي	5
قسما الحسابات الجارية والمقاصة	8
قسم الاعتمادات المستندية	4
قسم الحوالات	4
المتابعة والإحصاء	3
اجمالي عدد مرات المراجعة	24

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

قسم المراجعة المالية:

- المراجعة المسبقة الفورية
 - شرع القسم في تنفيذ خطة إدارة المراجعة الداخلية لسنة 2023 بشقيها السابق واللاحق، لجميع مصروفات إدارة الإصدار والأقسام التابعة لها في كل من مصراتة وغيان، وشملت تلك المصروفات علاوتي الفرز والصيرفة، إضافة إلى إتمام عملية المراجعة الفورية لمخرجات العمل اليومي للإدارات العاملة بالمنظومة المحاسبية (الأسواق المالية - الإصدار - المخاطر)، وذلك للتأكد من مدى كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية، وفقاً لإجراءات التحقق لكل عملية من العمليات المنفذة.
 - المراجعة اللاحقة
- تمت مراجعة عينة عشوائية من الأنشطة والأعمال التي نفذت عن طريق أقسام الإدارات التي خضعت للمراجعة والتأكد من مدى كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية وفقاً لإجراءات التحقق لكل عملية.

جدول رقم (58): عمليات المراجعة خلال العام 2023

عدد مرات المراجعة	الإدارات
إدارة الحسابات	
2	قسم الحسابات
1	قسم شهادات الإيداع للمصارف التجارية والمؤسسات العامة
1	قسم تسويات المراسلين والفروع
إدارة الأسواق المالية	
2	قسم الودائع الأجنبية
2	قسم سندات وأذونات الخزنة الأجنبية
إدارة المخاطر	
1	قسم مخاطر الائتمان
1	قسم مخاطر السوق
2	قسم مخاطر العمليات وإدارة السيولة
إدارة الإصدار	
4	قسم إتلاف العملة والخزائن
4	قسم إصدار العملة ومكافحة التزوير والتزييف
2	قسم الذهب التجاري والمتابعة والمراجعة
وحدة المساهمات والقروض	
2	المساهمات المحلية، والمساهمات الخارجية، فوائد المساهمات، والقروض الخاصة
24	اجمالي عدد مرات المراجعة

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

قسم مراجعة البرمجيات والنظم

قام القسم بالمراجعة على أنشطة إدارتي تقنية المعلومات وأمن المعلومات وفق الخطة السنوية لسنة 2023.

وتضمنت عملية الفحص والتدقيق ما يلي:

أ) إدارة تقنية المعلومات:

- مراجعة ضوابط دخول المستخدمين إلى قواعد البيانات المؤمنة للمنظومات التالية:
1. مراجعة سلامة الإجراءات والعمليات في إدارة خادم البريد الإلكتروني.
 2. مراجعة خادم الحماية من الفيروسات والبرامج الضارة.
 3. مراجعة أنظمة التشغيل والبرمجيات المرخصة.
 4. مراجعة الخوادم الرئيسية والاحتياطية للمنظومة الرئيسية (UBS)، ومنظومة (ECC).
 5. مراجعة كافة خوادم الأجهزة في شبكة المصرف الداخلية، وإعداد إحصائيات ربع سنوية بعدد الأجهزة والثغرات.

ب) إدارة أمن المعلومات

1. تقييم مدى امتثال الأنظمة للتشفير في شبكة المصرف.
2. تقييم مدى الالتزام بتطبيق ضوابط إدارة حسابات مستخدمي المنظومات المصرفية.
3. تقييم مدى الالتزام بتطبيق ضوابط سياسة التحكم والدخول للمنظومات المصرفية.
4. تقييم مدى الالتزام بتطبيق سياسة أمن الشبكة الداخلية.
5. تقييم مدى الالتزام بتطبيق سياسة النسخ الاحتياطي لبيانات المنظومات المصرفية.

• إدارة العمليات المصرفية:

الأعمال والأنشطة المنجزة من قبل إدارة العمليات المصرفية خلال العام 2023 وفق الآتي:

1. تشغيل منظومة الأرشفة الإلكترونية بالإدارة.
2. تركيب وتفعيل منظومة أذونات الصرف.
3. المواءمة بين منظومة أذونات الصرف والمنظومة المصرفية لجميع المعاملات.
4. تنمية وتطوير الموظفين من خلال الدورات المتاحة بمعهد الدراسات المصرفية المالية.
5. تنمية قدرات الموظفين من خلال دورات تدريبية تمت مع المصارف الخارجية.
6. تحديثات نماذج اعرف زبونك لجميع الزبائن.
7. تركيب وتفعيل منظومة الامتثال لجميع الأقسام التنفيذية.
8. تفعيل منظومة العروض بقسم الاعتمادات.

•إدارة الأسواق المالية:

قامت إدارة الأسواق المالية خلال عام 2023 بالدخول في أسواق عالمية جديدة، والولوج في المنتجات الاستثمارية البيئية، والمساهمة في مؤسسات مصرفية عالمية، الأمر الذي سيكون له التأثير الإيجابي في تعزيز مكانة ليبيا عربيا ودوليا، بين منظومة المصارف العالمية.

جدول رقم (59): إيرادات المحفظة الاستثمارية خلال عام 2023

"مليون دولار"

البند	الربع الرابع 2022	الربع الأول 2023	الربع الثاني 2023	الربع الثالث 2023	الربع الرابع 2023	نسبة التغير
أذونات الخزانة	37.4	28.4	52.7	60.1	67.8	81%
بيع السندات	8.6	4.7	5.5	6.3	7.0	19-
استثمارات رأسمالية خارجية	27.5	0.0	42.2	43.8	44.4	61%
تسليف سندات	3.6	1.0	1.7	2.9	3.9	8%
الحسابات الجارية	37.7	23.5	62.2	99.3	150.4	299%
سندات مالية	226.4	99.5	226.1	372.1	537.3	137%
الودائع	237.8	202.1	392.4	636.8	915.8	285%
وحدات حقوق السحب الخاصة	3.8	9.8	27.4	40.2	55.6	1341%
إجمالي إيرادات أصول م.ل.م	583.2	369.3	810.5	1,261.8	1,782.5	206%
ودائع مؤسسات عامة	301.4	178.1	432.4	693.7	961.0	219%
ودائع جهات عامة	23.6	16.4	33.7	52.5	71.5	203%
إجمالي الإيرادات	908.3	564.0	1,276.8	2,008.1	2,815.1	210%

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

أهم القرارات الاستثمارية المتخذة خلال العام 2023: أولاً: الذهب:

من أهم القرارات التي اتخذها مصرف ليبيا المركزي خلال سنة 2023، هي تعزيز مخزون الذهب عن طريق شراء 30 طناً، ليصبح إجمالي احتياطي الذهب 146 طن لتحتل بذلك ليبيا الترتيب الرابع عربياً والثاني إفريقياً.

ثانياً: المؤسسات المالية الجديدة وسندات (ESG) لسنة 2023:

قامت الإدارة بالاستثمار في أسواق مالية جديدة والتعامل مع مؤسسات مالية دولية لأول مرة، ومن ضمن هذه الاستثمارات شراء سندات من دول الخليج (المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة) بقيمة 622 مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى شراء سندات بقيمة 528 مليون دولار أمريكي من المؤسسات التالية (البنك الإسلامي للتنمية، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، والبنك الإفريقي للتنمية وبنك التنمية الجديد).

ثالثاً: سندات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG):

تم تعزيز الاستثمار في سندات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بما يعادل 914 مليون دولار أمريكي.

السندات:

تم بيع بعض السندات ذات سعر الفائدة العائم من المحفظة الاستثمارية خلال العام 2023، وإعادة استثمارها في سندات الفائدة الثابتة، حيث كان الهدف الرئيسي من هذه العملية هو تعزيز الاستقرار العام للمحفظة، وتنويع الفترات الزمنية مع الحصول على عوائد أعلى على المدى الطويل، حيث تم بيع ما قيمته 770 مليون دولار أمريكي و456 مليون يورو من السندات العائمة واستبدالها بسندات ثابتة وإعادة استثمار المبلغ بشكل إستراتيجي في مجموعة متنوعة من السندات الثابتة.

وتتميز هذه السندات بكوبونات ثابتة تتراوح من 3.6% إلى 4.7% وهو ما يمثل تحسناً كبيراً مقارنة بعوائد السندات العائمة المحتفظ بها سابقاً. كذلك قامت الإدارة بمجموعة من الأنشطة والمشاريع المنجزة خلال عام 2023، منها تطوير إدارة وسياسة الاحتياطيات بالتعاون مع المؤسسة الأمريكية للتنمية الدولية، كذلك حصول الموافقة على الشروع في تنصيب منتج (Bloomberg AIM) من وكالة Bloomberg والذي يتميز بمرونة إدارة عالية، ويوفر أدوات تحليل ومتابعة متنوعة، بالإضافة إلى التواصل مع وكالة التصنيف الائتماني S&P، بهدف الاستفادة من الخدمات المقدمة من قبل هذه الوكالة في تحسين وتنويع أدوات ومنظومات مراقبة الأسواق العالمية.

كما قامت الإدارة بإعداد أول موازنة تقديرية لإدارة الأسواق المالية واحتياطيات المصرف من النقد الأجنبي، وكذلك المناقشة مع البنك الدولي للانضمام إلى برنامج إدارة الاحتياطيات العامة بالبنوك المركزية التي يقدمها البنك بهدف تدريب موظفي البنوك المركزية المشتركة في هذا المشروع.

• إدارة الشؤون القانونية:

قامت الإدارة بإبداء الرأي والمشورة القانونية في المسائل التي تحال إليها، سواء من قبل المحافظ أو باقي إدارات المصرف الأخرى، كما تتولى الإدارة مسؤولية إعداد الردود على مراسلات ومكاتبات الجهات الحكومية وغيرها مما يتعلق بمسائل قانونية. أما فيما يخص القضايا والحجوزات فتتولى الإدارة مهام متابعة القضايا المرفوعة من المصرف أو عليه، واتخاذ الإجراءات القانونية حيالها، حيث تلقى قسم القضايا والحجوزات عدد 196 دعوى (عمالي - مدني - إداري)، وحكم (ابتدائي - استئناف - عليا) وأوامر ولائية. كما تلقى المصرف عدد 12 حجزاً قضائياً وإدارياً على حسابات لدى المصرف.

ومن خلال الاختصاصات المناطة بقسم التحقيقات والشكاوى بإدارة الشؤون القانونية، قامت الإدارة بإجراء التحقيقات في المخالفات التي ينسب ارتكابها إلى موظفي المصرف، حيث كان عددها 3 تحقيقات، فضلا عن إعداد محاضر مجالس الدعاوى والتأديب التي بلغ عددها 3 دعاوى.

بالإضافة إلى مجموعة من النشاطات الأخرى كصياغة العقود والقرارات والمنشورات التي تصدر عن المصرف بالتنسيق مع الإدارات الأخرى، وتقديم الدعم القانوني من خلال المشاركة في اللجان الفنية المشكلة بالمصرف.

•المركز الليبي للمعلومات الائتمانية:

تم خلال عام 2023 إنجاز العديد من المهام والأنشطة من قبل المركز حيث يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1-متابعة إرسال المصارف التجارية للبيانات الائتمانية للمصارف الأعضاء وتحميل هذه البيانات في منظومة الاستعلام الائتماني.

2-مراجعة شاملة للبيانات من خلال تحليل البيانات الخاصة بالمحفظة الائتمانية لكل مصرف.

3-قام المركز بالبحث في طلبات زبائن المصارف التجارية المتقدمين بطلبات الحصول على الرمز المصرفي الخاص وذلك من خلال البحث في منظومة الاستعلام الائتماني للتحقق من عدم وجود الالتزامات مالية عليها، حيث تم في هذا الخصوص فحص عدد 9,939 طلبا خلال عام 2023 بمقارنة عدد 8221 طلبا لعام 2022.

4-تم خلال عام 2023 إصدار عدد 6,644 معرفا مصرفيا خاصا (CBL) كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (60): عدد طلبات معرف المصرفي (CBL)

القطاع	عدد الطلبات التي تم اصدارها	
	عام 2022	عام 2023
القطاع الخاص	7,256	6,243
القطاع العام	51	109
الأفراد الليبيون	19	187
الأفراد الأجانب	13	3
جهات متنوعة	0	4
شركات التفتيش	91	100
القطاع المصرفي	5	7
المجموع	7,435	6,644

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

5- تطور استخدام المصارف التجارية لنظام الاستعلام الائتماني حيث ارتفع حجم التقارير المسحوبة من النظام خلال عام 2023 لتصل الى 1,659 تقريراً مقارنة بـ 746 في عام 2022.

6- قام المركز باتخاذ الإجراءات اللازمة حيال ما ورد إليه من مراسلات من مصلحة الجوازات والجنسية، بخصوص مديونية الأفراد الراغبين في الحصول على جنسية أجنبية، وإصدار الإفادات اللازمة بخصوصها والتي بلغ عددها 10 خلال عام 2023.

كما قام المركز بمجموعة من النشاطات الأخرى، مثل الاستعلام عن منتسبي الشركات الخاصة، المتقدمة للحصول على رخصة مزاوله خدمات الدفع الإلكتروني، وكذلك فحص الطلبات الواردة إليه من إدارة الرقابة على المصارف والنقد، بخصوص الموافقة على تأسيس مصارف تجارية جديدة وكذلك الاستعلام عن مجموعة من الشركات تعزيزاً لدورها الرقابي.

• إدارة المخاطر:

أبرز المخاطر في سنة 2023

- **الأزمات العالمية:** تقلبات شديدة في الأسواق المالية نتيجة جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، مما أدى إلى تراجع النمو الاقتصادي وارتفاع التضخم بسبب زيادة أسعار النفط.
- **التوترات الجيوسياسية:** تأثرت التوقعات بالنمو الاقتصادي وزيادة التضخم بسبب التوترات في الشرق الأوسط.
- **حالة عدم اليقين في الأسواق المالية:** تراكمت التوترات المالية وزادت المخاطر بسبب عدم اليقين والخوف من فقاعة جديدة في الأسواق المالية وارتفاع الديون العالمية.
- **مخاوف الركود العالمي:** تزايدت المخاوف من ركود عالمي في 2024 بسبب ارتفاع التضخم وتراجع النمو في الصين.

جهود وتعاون متميز

- التقارير الدورية من قسم مخاطر الأسواق ومخاطر الائتمان تساهم في نقل صورة واضحة للمخاطر، مما يساعد في اتخاذ القرارات المناسبة.
- تحديات زيادة الطلب على العملة الأجنبية**
- زيادة الطلب على العملة الأجنبية وعدم انتظام الإيرادات أدى إلى مخاطر السيولة. وساهمت التوجيهات الحكيمة والتفاني في العمل في تقليل هذه المخاطر.
- توسيع نطاق عمل إدارة المخاطر**
- بناء على القرار رقم 84 لسنة 2021، توسعت إدارة المخاطر لتشمل المخاطر الكلية، بقيادة مدير المشروع وفريقه.

مهام ووظائف قسم مخاطر الأسواق

1. تحليل المخاطر : تحليل المخاطر المحتملة باستخدام البيانات التاريخية والتوقعات.
2. تقييم المخاطر : تقييم مدى التعرض للخسائر.
3. إعداد استراتيجيات للتحكم في المخاطر : تطوير استراتيجيات للحد من التعرض للمخاطر.
4. مراقبة الأداء : تقييم فعالية الاستراتيجيات المتبعة.

المحفظة الاستثمارية الخاصة بالسندات

تحديث المحفظة بشكل يومي يسمح بمراقبة أداء السندات وتحليل تأثير تقلبات الأسواق وتقييم فعالية المحفظة في تحقيق الأهداف.

مهام ووظائف قسم مخاطر الائتمان

- دراسة المخاطر المالية المرتبطة بالاستثمار في الأصول عالية المخاطر.
- تقييم الجدارة الائتمانية للأطراف المتعاملة.
- متابعة التغيرات في درجات التصنيف الائتماني.
- مراقبة مخاطر التركيز وتحليل التأثيرات الاقتصادية والسياسية.

قسم مخاطر العمليات وإدارة السيولة

- المخاطر التشغيلية : تحديد المخاطر ووضع خطط للحد منها.
- إدارة السيولة : متابعة التدفقات النقدية وتقديم الدعم اللازم لضمان سلاسة العمليات المالية.

التقارير الدورية

- التقرير الأسبوعي لقسم مخاطر الأسواق : تحليل المؤشرات الرئيسية والتقلبات السوقية.

- التقرير الأسبوعي لقسم مخاطر الائتمان: تحليل بيانات الأسواق المالية والمؤشرات الاقتصادية.
 - المقال اليومي لملخص الأسواق العالمية: تتبع حركة الأسواق العالمية وتحليل البيانات لتجنب المخاطر.
- مشروع اتفاقية إعادة الشراء (Repo)**
- إعداد إطار فني وتقرير مفصل لمشروع اتفاقية إعادة الشراء الخاصة بالسندات لضمان اتباع أفضل المعايير.
- نماذج تقييم الجدارة الائتمانية**
- تشمل النماذج تحليل القوائم المالية، متابعة التغيرات الائتمانية، وتقديم التوصيات اللازمة.

● الميزانية المجمعة للمصارف التجارية

شهدت الميزانية المجمعة للمصارف نهاية عام 2023، تطورات في مجمل بنودها على جانبي الأصول والخصوم، ليبلغ إجمالي أصول المصارف مجمعة (باستثناء الحسابات النظامية) نحو 158,699.5 مليون دينار، مقابل 148,529.9 مليون دينار في نهاية عام 2022، بارتفاع قدره 10,169.6 مليون دينار، أي بمعدل 6.8%، وفيما يلي جدول يلخص البنود الرئيسية للميزانية المجمعة للمصارف.

جدول رقم (61): الميزانية المجمعة للمصارف

"مليون دينار"

البند	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير %
الأصول:				
1- نقدية بالخازن	2,239.2	2,223.2	-16.0	-0.7
- عملة محلية	2,013.2	1,916.0	-97.2	-4.8
- عملة أجنبية	226.1	307.2	81.2	35.9
2- حسابات المقاصة	7,034.7	7,337.1	302.5	4.3
- المقاصة بين المصارف	3,475.6	4,733.3	1,257.8	36.2
- المقاصة بين الفروع	3,559.1	2,603.8	-955.3	-26.8
3- الودائع لدى المصارف الأخرى	96,202.3	104,015.5	7,813.2	8.1
أ- الودائع لدى المصرف المركزي	83,412.5	93,437.2	10,024.7	12.0
- وداائع تحت الطلب	79,920.0	90,237.2	10,317.2	12.9
- شهادات الإيداع	3,492.6	3,200.0	-292.6	-8.4
ب- الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى	619.2	540.5	-78.7	-12.7
- وداائع تحت الطلب	619.2	540.5	-78.7	-12.7
- وداائع زمنية	0.0	0.0	0.0	-
ج- الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي	1,669.2	1,398.9	-270.2	-16.2
- وداائع تحت الطلب	1,669.2	1,007.4	-661.8	-39.6
- وداائع زمنية	0.0	391.6	391.6	-
د- الودائع لدى المصارف بالخارج	10,501.4	8,638.9	-1,862.5	-17.7
- وداائع تحت الطلب	8,631.3	5,272.6	-3,358.7	-38.9
- وداائع زمنية	1,870.1	3,366.3	1,496.2	80.0
4- الاستثمارات	1,695.8	2,859.0	1,163.2	68.6
5- القروض والتسهيلات	22,971.0	28,510.4	5,539.4	24.1
- السلفيات والسحب على المكشوف	4,166.2	4,023.7	-142.6	-3.4
- قروض المراجعة للأفراد (تشمل رصيد السلف الاجتماعية)	7,015.4	12,700.2	5,684.8	81.0
- قروض الأنشطة الاقتصادية الأخرى	11,789.4	11,786.5	-2.8	-0.02
6- الأصول الثابتة	2,743.8	3,041.3	297.5	10.8
7- الأصول الأخرى	15,643.1	10,713.0	-4,930.1	-31.5
إجمالي الأصول	148,529.9	158,699.5	10,169.6	6.8
الحسابات المقابلة	43,915.4	45,428.7	1,513.3	3.4
الإجمالي الكلي للأصول	192,445.3	204,128.2	11,682.9	6.1

"مليون دينار"

البند	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير %
الخصوم				
1- ودائع الغير لدى المصارف	102,052.7	125,943.9	23,891.2	23.4
- الودائع تحت الطلب	79,044.0	97,866.6	18,822.6	23.8
- الودائع الزمنية	2,071.7	2,152.5	80.8	3.9
- الودائع الادخارية	310.4	282.6	-27.8	-8.9
- أوامر الدفع	4,381.0	4,617.8	236.8	5.4
- التأمينات النقدية	16,245.6	21,024.3	4,778.7	29.4
2- الاقتراض من المصارف والجهات الأخرى	33.3	30.7	-2.6	-7.8
3- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين	102.9	30.3	-72.6	-70.5
4- حقوق الملكية	8,619.4	8,928.3	308.8	3.6
- رأس المال المدفوع	5,295.2	5,778.7	483.5	9.1
- الاحتياطي القانوني	934.5	1,105.6	171.1	18.3
- احتياطيات غير مخصصة	337.7	125.1	-212.6	-62.9
- أرباح العام	830.4	1,048.1	217.7	26.2
- الأرباح المرحلة والقابلة للتوزيع	1,221.6	844.3	-377.3	-30.9
5- المخصصات	8,676.3	9,525.7	849.5	9.8
6- المتنوعات والخصوم الأخرى	29,045.3	14,240.6	-14,804.7	-51.0
إجمالي الخصوم	148,529.9	158,699.5	10,169.6	6.8
الحسابات المقابلة	43,915.4	45,428.7	1,513.3	3.4
الإجمالي الكلي للخصوم	192,445.3	204,128.2	11,682.9	6.1

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

• هيكل البنود المكونة للأصول في الميزانية المجمعة للمصارف:

استمرت ودائع وأرصدة المصارف لدى المصرف المركزي بما فيها الاحتياطي الإلزامي المكون الرئيسي لأصول القطاع المصرفي، حيث تغطي نحو 58.9% من إجمالي الأصول في نهاية عام 2023، في حين ارتفعت حصة بند القروض والتسهيلات الائتمانية في هيكل الموجودات لتسجل نحو 18.0% من الإجمالي مقارنة بـ 15.5% في نهاية عام 2022، بينما بلغت نسبة الاستثمارات فقط 1.8% مما يشير إلى أن الأصول المولدة للدخل متدنية جداً ولم تصل حتى إلى 20.0% من إجمالي قاعدة الأصول للقطاع المصرفي وهي مازالت نسباً ضئيلة تعكس ضعف توظيف المصارف لأموالها.

جدول رقم (62): جدول هيكل البنود المكونة للأصول

نسب مئوية

البند	2022	2023
الأصول:		
1- نقدية بالخزائن	1.5	1.4
2- حسابات المقاصة	4.7	4.6
3- الودائع لدى المصرف المركزي	56.2	58.9
4- الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى	0.4	0.3
5- الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي	1.1	0.9
6- الودائع لدى المصارف بالخارج	7.5	5.4
7- الاستثمارات	1.1	1.8
8- القروض والتسهيلات	15.5	18.0
9- الأصول الثابتة	1.8	1.9
10- الأصول الأخرى	10.1	6.8

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

- هيكل البنود المكونة للخصوم في الميزانية المجمعة للمصارف :

بتحليل هيكل البنود المكونة للخصوم بالمركز المالي المجمع للمصارف في نهاية عام 2023، فإن الخصوم الإيداعية لدى المصارف (ودائع العملاء) مازالت تمثل المصدر الرئيسي للتمويل مشكلة ما نسبته 79.4% من إجمالي مصادر أموال المصارف، مقارنة بنحو 68.7% في نهاية عام 2022، فيما شكلت حقوق الملكية نحو 5.6% من إجمالي مصادر أموال المصارف.

جدول رقم (63): هيكل البنود المكونة للخصوم

نسب مئوية

البند	2022	2023
الخصوم		
1- ودائع الغير لدى المصارف	68.7	79.4
2- الاقتراض من المصرف المركزي	13.4	0.0
3- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين	0.1	0.0
4- حقوق الملكية	5.8	5.6
5- المخصصات	5.8	6.0
6- المتنوعات والخصوم الأخرى	6.2	9.0

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

● تحليل لأهم البنود المكونة للميزانية المجمعة للمصارف

أولاً: جانب الأصول

1- النقدية:

أ- النقدية بالخزائن وحسابات المقاصة:

ارتفع رصيد النقدية بخزائن المصارف وحسابات المقاصة بمقدار 286.5 مليون دينار أي بمعدل 3.1%، ليصل إلى 9,560.3 مليون دينار في نهاية عام 2023، مقابل 9,273.9 مليون دينار في نهاية عام 2022، بسبب ارتفاع المقاصة بين المصارف بمقدار 1,257.8 مليون دينار في نهاية عام 2023 مقارنة بالعام 2022، والجدول التالي يوضح التغيرات في بند النقدية بخزائن المصارف وحسابات المقاصة :

جدول رقم (64): النقدية بخزائن المصارف وحسابات المقاصة

البيان	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير %
النقدية بالخزائن:	2,239.2	2,223.2	-16.0	-0.7
عملة محلية	2,013.2	1,916.0	-97.2	-4.8
عملة أجنبية	226.1	307.2	81.2	35.9
إجمالي حسابات المقاصة	7,034.7	7,337.1	302.5	4.3
المقاصة بين المصارف	3,475.6	4,733.3	1,257.8	36.2
المقاصة بين الفروع	3,559.1	2,603.8	-955.3	-26.8
الإجمالي	9,273.9	9,560.3	286.5	3.1

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

ت- الأرصدة والودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى:

بلغ رصيد ودائع المصارف لدى المصرف المركزي والمصارف المحلية الأخرى لدى المصارف الخارجية نحو 104,015.5 مليون دينار في نهاية عام 2023، مقابل 96,202.3 مليون دينار في نهاية عام 2022، مرتفعة بقيمة 7,813.2 مليون دينار وبمعدل 8.1%، هذا الارتفاع جاء نتيجة ارتفاع الأرصدة والودائع تحت الطلب لدى المصرف المركزي، بمقدار 10,317.2 مليون دينار، فيما انخفضت ودائع المصارف لدى المصارف المحلية الأخرى والمصرف الليبي الخارجي

وكذلك لدى المراسلين بالخارج كما موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (64): الأرصدة والودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى

"مليون دينار"

النبد	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير %
ودائع تحت الطلب لدى:	90,839.6	97,057.6	6,218.0	6.8
المصرف المركزي	79,920.0	90,237.2	10,317.2	12.9
المصارف المحلية	619.2	540.5	-78.7	-12.7
المصرف الليبي الخارجي	1,669.2	1,007.4	-661.8	-39.6
لدى المراسلين بالخارج	8,631.3	5,272.6	-3,358.7	-38.9
ودائع زمنية:	5,362.7	6,957.9	1,595.2	29.7
المصرف المركزي (شهادات الإيداع)	3,492.6	3,200.0	-292.6	-8.4
المصارف المحلية	0.0	0.0	0.0	-
المصرف الليبي الخارجي	0.0	391.6	391.6	-
لدى المراسلين بالخارج	1,870.1	3,366.3	1,496.2	80.0
الإجمالي	96,202.3	104,015.5	7,813.2	8.1

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

2- الاستثمارات:

سجل إجمالي رصيد استثمارات المصارف في الشركات العامة والخاصة المساهمة والاستثمارات الأخرى نهاية عام 2023 نحو 2,859.0 مليون دينار، مقابل 1,695.8 مليون دينار في نهاية عام 2022، مرتفعاً بمقدار 1,163.2 مليون دينار. هذا الارتفاع جاء نتيجة للزيادة في بند الاستثمارات الأخرى وكذلك الاستثمارات في الشركات الخاصة المساهمة، والجدول التالي يوضح تفاصيل هذا البند:

جدول رقم (65): بند الاستثمارات

"مليون دينار"

البيان	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير %
سندات وأذونات الخزينة	0.0	0.0	0.0	-
استثمارات في الشركات العامة	564.2	568.6	4.4	0.8
استثمارات في الشركات الخاصة المساهمة	872.0	1,214.4	342.4	39.3
استثمارات أخرى	259.7	1,076.0	816.4	314.4
الإجمالي	1,695.8	2,859.0	1,163.2	68.6

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

3- القروض والتسهيلات الائتمانية :

ارتفع إجمالي رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية من 22,971.0 مليون دينار في نهاية عام 2022 إلى 28,510.4 مليون دينار في نهاية عام 2023، بمقدار 5,539.4 مليون دينار، أي بمعدل نمو 24.1%.

وقد شكلت القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى إجمالي الخصوم الإيداعية ما نسبته 22.6%، كما شكلت من إجمالي الأصول ما نسبته 18.0%، وبلغ رصيد القروض الممنوحة للقطاع الخاص في نهاية عام 2023 ما قيمته 21,011.8 مليون دينار، وما نسبته 73.7% من إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة، فيما شكل رصيد القروض الممنوحة للقطاع العام النسبة الباقية نحو 36.3% والتي بلغت قيمتها نحو 7,498.5 مليون دينار. وتحليل مكونات المحفظة الائتمانية فقد كان الارتفاع في إجمالي رصيد الائتمان الممنوح من المصارف، بسبب الزيادة الملحوظة في بند قروض المراجعة للأفراد الذي سجل ارتفاعا بمقدار 5,684.8 مليون دينار، مقارنة بما كان عليه في نهاية العام 2022، والجداول التالية توضح تفاصيل بند القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف:

جدول رقم (66): رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف

"مليون دينار"

البند	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير %
سلفيات والسحب على المكشوف	4,166.2	4,023.7	-142.6	-3.4
قروض المراجعة للأفراد *	7,015.4	12,700.2	5,684.8	81.0
القروض الأخرى	11,789.4	11,786.5	-2.8	-0.02
إجمالي القروض والتسهيلات	22,971.0	28,510.4	5,539.4	24.1
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	3,850.7	3,912.9	62.2	1.6
صافي القروض والتسهيلات	19,120.3	24,597.5	5,477.2	28.6

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

(*) يشمل رصيد السلف الاجتماعية

جدول رقم (67): توزيع القروض الممنوحة من المصارف حسب القطاع (خاص وعام)

"مليون دينار"

البند	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير %
القروض الممنوحة للقطاع العام	7,454.0	7,498.5	44.5	0.6
القروض الممنوحة للقطاع الخاص	15,516.9	21,011.8	5,494.9	35.4
الإجمالي	22,971.0	28,510.4	5,539.4	24.1

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

ثانياً: جانب الخصوم

1- ودائع العملاء لدى المصارف :

ارتفعت الخصوم الإيداعية (ودائع العملاء) لدى المصارف بشكل كبير بمقدار 23,891.2 مليون دينار، من 102,052.7 مليون دينار في نهاية عام 2022، إلى 125,943.9 مليون دينار في نهاية عام 2023، أي بمعدل نمو بلغ 23.4%، وقد شكلت الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع ما نسبته 81.4% من إجمالي الودائع، في حين شكلت الودائع لأجل والتأمينات النقدية نسبة 18.4% من إجمالي الودائع، بينما شكلت ودائع الادخار نسبة 0.2% فقط من إجمالي الودائع، والجدول التالي يوضح تفاصيل هذا البند:

جدول رقم (68): ودائع العملاء (الخصوم الإيداعية)

"مليون دينار"

البند	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير %
الودائع تحت الطلب	79,044.0	97,866.6	18,822.6	23.8
الودائع الزمنية	2,071.7	2,152.5	80.8	3.9
الودائع الادخارية	310.4	282.6	-27.8	-8.9
أوامر الدفع	4,381.0	4,617.8	236.8	5.4
التأمينات النقدية	16,245.6	21,024.3	4,778.7	29.4
الإجمالي	102,052.7	125,943.9	23,891.2	23.4

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

- **الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع:** ارتفعت الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع بشكل كبير في نهاية عام 2023، بمقدار 19,059.4 مليون دينار لتسجل 102,484.4 مليون دينار مقارنة بـ 83,425.0 مليون دينار في نهاية عام 2022.
- **الودائع لأجل والتأمينات النقدية:** ارتفع بند الودائع لأجل والتأمينات النقدية في نهاية عام 2023 بمقدار 4,859.5 مليون دينار لتسجل 23,176.8 مليون دينار مقابل 18,317.3 مليون دينار في نهاية عام 2022. وتجدر الإشارة إلى أن معظم التأمينات النقدية هي مقابل الاعتمادات المستندية.
- **الودائع الادخارية:** انخفض رصيد الودائع الادخارية في نهاية عام 2023 بمقدار 27.8 مليون دينار لتسجل 282.6 مليون دينار مقابل 310.4 مليون دينار في نهاية عام 2022.

وفيما يتعلق بتوزيع ودائع العملاء لدى المصارف حسب القطاع (خاص، عام وحكومة): فقد ارتفعت ودائع القطاع العام والحكومي في نهاية عام 2023 بمقدار 10,792.9 مليون دينار لتصل إلى 54,069.8 مليون دينار، منها 11,702.8 مليون دينار كودائع حكومية، والتي تتكون من ودائع الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية، وودائع كل من: صندوق الضمان الاجتماعي، صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وودائع الصندوق الليبي للتنمية والاستثمار، مقابل 43,276.9 مليون دينار كودائع للقطاع العام والحكومي في نهاية عام 2022.

أما فيما يتعلق بودائع القطاع الخاص لدى المصارف، فقد ارتفعت بشكل أكبر في نهاية عام 2023 بمقدار 13,098.3 مليون دينار وبنسبة 22.3% لتسجل نحو 71,874.1 مليون دينار مقارنة بنحو 58,775.8 مليون دينار عما كانت عليه في نهاية عام 2022.

جدول رقم (69): توزيع ودائع العملاء لدى المصارف حسب القطاع (خاص، عام وحكومة)

"مليون دينار"

البند	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير %
ودائع الحكومة والقطاع العام	43,276.9	54,069.8	10,792.9	24.9
- ودائع حكومية	12,182.2	11,702.8	479.4-	3.9-
- ودائع القطاع العام	31,094.8	42,367.1	11,272.3	36.3
ودائع القطاع الخاص	58,775.8	71,874.1	13,098.3	22.3
- الأفراد	32,922.4	39,275.7	6,353.3	19.3
- الشركات والمؤسسات	25,853.4	32,598.4	6,745.0	26.1
الإجمالي	102,052.7	125,943.9	23,891.2	23.4

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

2- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج:

بلغ رصيد الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج 30.3 مليون دينار في نهاية عام 2023، منخفضا عما كان عليه في نهاية عام 2022، وهذه الحسابات المكشوفة لدى المصارف بالخارج ناتجة فقط عن تأخر بعض المصارف في تسوية حساباتها مع المصارف المراسلة.

جدول رقم (70): الحسابات لدى المراسلين بالخارج

"مليون دينار"

البيان	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير %
الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج	102.9	30.3	-72.6	-70.6

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

3- حقوق الملكية:

ارتفع رصيد حقوق الملكية في المصارف من 8,619.4 مليون دينار في نهاية عام 2022 ، ليصل إلى 8,928.3 مليون دينار في نهاية عام 2023، نتيجة الزيادة في رأس المال المدفوع لبعض المصارف، وكذلك الاحتياطات القانونية، فيما سجلت أرباح

المصارف خلال عام 2023 ارتفاعا بمعدل 26.2% لتسجل نحو 1,048.1 مليون دينار، مقارنة بما كانت عليه في عام 2022 والبالغة نحو 830.4 مليون دينار. هذا الارتفاع في الأرباح جاء نتيجة ارتفاع الإيرادات التي حققتها المصارف بنسبة أعلى من ارتفاع مصروفاتها.

جدول رقم (71): حسابات رأس المال

"مليون دينار"

البيان	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير %
رأس المال المدفوع	5,295.2	5,778.7	483.5	9.1
الاحتياطي القانوني	934.5	1,105.6	171.1	18.3
احتياطيات غير مخصصة	337.7	125.1	-212.6	-62.9
أرباح العام	830.4	1,048.1	217.7	26.2
الأرباح المرحلة والأرباح القابلة للتوزيع	1,221.6	870.7	-350.9	-28.7
الإجمالي	8,619.4	8,928.3	308.8	3.6

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

4- المخصصات:

سجل رصيد بند المخصصات ارتفاعا بمقدار 849.5 مليون دينار في نهاية عام 2023 ليصل إلى 9,525.7 مليون دينار، مقابل 8,676.3 مليون دينار في نهاية عام 2022، وتركزت الزيادة في بند مخصص تقييم أسعار الصرف كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (72): المخصصات

"مليون دينار"

البند	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير %
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	3,850.7	3,912.9	62.2	1.6
مخصص استهلاك الأصول الثابتة	1,030.7	1,154.3	123.5	12.0
مخصصات عامة	2,462.5	1,490.4	-972.1	-39.5
مخصص تقييم أسعار الصرف	1,332.3	2,968.2	1,635.9	122.8
الإجمالي	8,676.3	9,525.7	849.5	9.8

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

تحليل قائمة الدخل المجمعة للمصارف خلال عامي 2022 - 2023 :

حققت المصارف مجتمعة خلال عام 2023 إجمالي إيرادات بلغت نحو 4,041.8 مليون دينار، في حين بلغت المصروفات نحو 2,477.9 مليون دينار، وسجلت المخصصات نحو 515.8 مليون دينار، لتسجل المصارف أرباحاً خلال عام 2023 بلغت نحو 1,048.1 مليون دينار، مرتفعة عما كانت عليه في العام 2022 بنسبة 26.2%.

جدول رقم (73): ملخص قائمة الدخل المجمعة للمصارف

البند	2022	2023
إجمالي الإيرادات	3,113.9	4,041.8
إجمالي المصروفات	1,974.6	2,477.9
الأرباح قبل المخصصات	1,139.3	1,563.9
المخصصات	308.8	515.8
صافي الأرباح	830.5	1,048.1

"مليون دينار"

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

أولاً: الإيرادات

ارتفع إجمالي الإيرادات التي حققتها المصارف مجتمعة خلال عام 2023 بنسبة 29.8% لتسجل نحو 4,041.8 مليون دينار مقارنة بنحو 3,113.9 مليون دينار إيرادات تم تحقيقها خلال عام 2022.

- الإيرادات من الفوائد:

ارتفعت الإيرادات المحققة من الفوائد بما فيها الإيرادات المحققة عن خدمات المراجعة في عام 2023 بنسبة 64.8% لتسجل نحو 650.3 مليون دينار، مقابل 394.7 مليون دينار في عام 2022.

- هذا الارتفاع خلال عام 2023 تحقق نتيجة الفوائد المقبوضة عن:

- فوائد على الارصدة والودائع لدى المراسلين بالخارج 161.4 مليون دينار.
- فوائد على السلف الاجتماعية 54.6 مليون دينار.
- فوائد على القروض والتسهيلات 24.9 مليون دينار.
- فوائد على شهادات الايداع 21.2 مليون دينار.
- بالإضافة إلى العمولات من خدمات المراجعة بنحو 388.1 مليون دينار.

- الإيرادات من غير الفوائد:

ارتفعت الإيرادات المحققة من غير الفوائد في عام 2023 بنسبة 24.7% مقارنة بما كانت عليه في عام 2022، وهذه الإيرادات تتمثل في:

- **العملات المقبوضة** مقابل الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والحوالات والعمولات الأخرى والتي حققت إيرادات بلغت نحو 1,508.1 مليون دينار في عام 2023 مقابل 1,539.2 مليون دينار في عام 2022.

- **الإيرادات الأخرى** مقابل بيع عملة أجنبية و فرق العملة وإعادة التقييم وعوائد الاستثمارات والتي حققت إيرادات بلغت نحو 1,883.4 مليون دينار في عام 2023 مقابل 1,179.9 مليون دينار في عام 2022.

جدول رقم (74): الإيرادات المحققة خلال عامي 2022 - 2023

"مليون دينار"

2023	2022	البند
الفوائد المقبوضة		
24.9	13.3	- فوائد على القروض والتسهيلات
54.6	1.8	- فوائد على السلف الاجتماعية
161.4	124.2	- فوائد على الأرصدة والودائع لدى المراسلين بالخارج
0.0	0.0	- فوائد على الودائع لدى مصرف ليبيا المركزي
0.0	0.0	- فوائد على الودائع لدى مصارف محلية
21.2	133.1	- فوائد على شهادات الإيداع
388.1	122.4	- فوائد مقبوضة أخرى
650.3	394.7	مجموع الفوائد المقبوضة
العمولات المقبوضة		
285.0	319.4	- عمولات مقبوضة مقابل اعتمادات
24.1	29.5	- عمولات مقبوضة مقابل خطابات الضمان
136.9	62.1	- عمولات مقبوضة مقابل الحوالات
1,062.1	1,128.3	- العمولات أخرى
1,508.1	1,539.2	مجموع العمولات المقبوضة
الإيرادات الأخرى		
102.6	254.8	- إيرادات بيع عملة أجنبية نقدية و فرق العملة
743.2	184.3	- أرباح إعادة تقييم العملات الأجنبية
6.5	2.3	- عوائد على الاستثمارات
1,031.1	738.5	- إيرادات أخرى
1,883.4	1,179.9	مجموع الإيرادات الأخرى
4,041.8	3,113.9	إجمالي الإيرادات

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

ثانياً المصروفات:

ارتفع إجمالي مصروفات المصارف مجتمعة خلال عام 2023 بنسبة 25.5% حيث سجل نحو 2,477.9 مليون دينار مقارنة بنحو 1,974.6 مليون دينار مصروفات في عام 2022.

جدول رقم (75): المصروفات المدفوعة عامي 2022-2023

"مليون دينار"

2023	2022	البند
		الفوائد المدفوعة:
8.4	9.3	- فوائد مدفوعة على الودائع الزمنية
0.0	0.0	- فوائد مدفوعة على حسابات التوفير
0.1	0.0	- فوائد مدفوعة على حسابات مكشوفة لدى مراسلين محليين
0.1	0.3	- فوائد مدفوعة على حسابات مكشوفة لدى المراسلين بالخارج
0.0	0.0	- فوائد مدفوعة على شهادات الإيداع
0.7	2.1	- فوائد مدفوعة أخرى
9.3	11.8	مجموع الفوائد المدفوعة
		المصروفات الإدارية والعمومية
0.0	0.0	- مرتبات وأجور ومكافآت
892.9	804.9	- مصروفات أخرى على العاملين (علاج وضمان ...)
271.4	216.6	- مصروفات تدريب
48.8	44.5	- مصروفات تأمين
16.6	21.3	- مصروفات حراسة
49.0	47.2	- مصروفات الإيجارات
47.1	43.1	- مصروفات الصيانة (مبانٍ وسيارات...)
55.8	295.9	- مصروفات المهام الرسمية
24.6	23.2	- مصروفات أعضاء مجلس الإدارة
20.3	13.0	- خسائر إعادة تقييم العملات الأجنبية
68.9	7.2	- مصروفات أخرى
973.2	445.9	مجموع المصروفات الإدارية والعمومية
2,468.6	1,962.8	إجمالي المصروفات الكلي
2,477.9	1,974.6	الدخل (قبل المخصصات والضرائب)
1,563.9	1,139.3	المخصصات
515.8	308.8	صافي الأرباح
1,048.1	830.5	

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

● المصرف الليبي الخارجي

تشير بيانات المالية للمصرف الليبي الخارجي نهاية عام 2023، إلى انخفاض إجمالي الأصول داخل الميزانية بنحو 3,199.6 مليون دولار ليصل إلى 14,873.6 مليون دولار، مقابل 18,073.2 مليون دولار في نهاية عام 2022، أي بمعدل 17.7%، وفيما يلي تحليل لأهم البنود الرئيسية للمركز المالي في نهاية عام 2023 مقارنة بعام 2022:

أولاً: جانب الأصول

1- نقدية وأرصدة لدى الغير:

انخفض رصيد النقدية والأرصدة لدى المصارف في مجمله بمعدل 20.9% وبمبلغ 3,114.0 مليون دولار، ليصل رصيده إلى 11,758.5 مليون دولار في نهاية عام 2023، مقابل 14,872.5 مليون دولار في نهاية عام 2022، والجدول التالي يوضح أهم التطورات التي حصلت في نقدية الأرصدة وودائع لأجل لدى الغير:

جدول رقم (76): نقدية وأرصدة لدى الغير

"مليون دولار"

البيان	2022	2023	معدل التغير (%)
نقدية بالخبزينة	1.9	0.8	-57.9
أرصدة لدى المصارف:			
- حسابات جارية - مصرف ليبيا	179.8	321.5	78.8
- حسابات جارية لدى المصارف	5,211.5	3,442.4	-33.9
- وودائع لأجل لدى المصارف	10,083.9	8,578.1	-14.9
يخصم المخصصات على العملات المعلقة والودائع الائتمانية المتعثرة	604.4	584.3	-3.3
صافي النقدية وأرصدة لدى الغير	14,872.5	11,758.5	-20.9

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

2- محافظ استثمارية مالية تدار بمعرفة الغير:

يمثل هذا البند أرصدة المبالغ التي يستثمرها المصرف في محافظ استثمارية خارجية تدار من قبل مصارف ومؤسسات استثمارية دولية، حيث يتم استثمار أموال المحفظة في أدوات مالية عالية الجودة، وبلغ رصيد هذا البند 127.0 مليون دولار في نهاية عام 2023، مقابل مبلغ 125.4 مليون دولار في نهاية عام 2022.

3- التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف الليبي الخارجي للغير:

بلغ صافي رصيد هذا البند 457.7 مليون دولار في نهاية عام 2023، مقابل 479.2 مليون دولار في نهاية عام 2022 مسجلاً بذلك معدل انخفاض بلغت نسبته 4.5% وبمقدار 21.5 مليون دولار.

وفيما يلي جدول يبين أرصدة التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف:

جدول رقم (77): التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف الليبي الخارجي للغير

"مليون دولار"

البيان	2023	2022	معدل التغير (%)
حسابات جارية مدينة	5.2	20.9	-75.1
قروض محلية	32.9	32.7	0.6
قروض دولية	420.4	422.8	-0.6
قروض دعم لمؤسسات مستثمر فيها	215.7	214.5	0.6
قروض وسلف للموظفين	4.4	4.4	-1.0
تمويل إسلامي عبر المشاركة	4.5	9.1	-50.5
إجمالي القروض والتسهيلات	683.1	704.4	-3.0
يخصم: المخصص الخاص للقروض والتسهيلات	225.4	225.2	0.1
صافي القروض والتسهيلات	457.7	479.2	-4.5

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

4- استثمارات مالية متاحة للبيع بالصافي:

بلغ رصيد هذا البند بعد خصم المخصصات وفروقات التقييم مبلغ 475.5 مليون دولار في نهاية عام 2023، مقابل 492.3 مليون دولار في نهاية عام 2022 بانخفاض قدره 16.8 مليون دولار، حيث تركّز الانخفاض في الاستثمارات المالية في السندات ليصل

صافي رصيدها إلى 875.1 مليون دولار في نهاية عام 2023، مقارنة بنحو 886.6 مليون دولار في نهاية عام 2022. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (78): استثمارات مالية متاحة للبيع بالصافي

"مليون دولار"

البيان	2022	2023	معدل التغير (%)
الاستثمارات المالية المتاحة للبيع (الأسهم)	605.5	605.5	0.0
الاستثمارات المالية المتاحة للبيع (السندات)	886.6	875.1	-1.3
يخصم المخصصات وفروقات التقييم	999.9	1,005.1	0.5
الإجمالي	492.3	475.5	-3.4

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

5- الاستثمارات الأخرى:

يمثل هذا البند كل من الاستثمارات العقارية، الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق و الاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة، حيث شهد هذا البند في نهاية العام 2023 التطورات التالية:

- بلغ رصيد بند الاستثمارات العقارية مبلغ 27.6 مليون دولار، ولم يطرأ عليه أي تغيير عن عام 2022.
- بلغ رصيد بند الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بالصافي مبلغ 19.3 مليون دولار في نهاية عام 2023 مقابل 18.7 مليون دولار في نهاية عام 2022 أي بانخفاض وقدره 0.6 مليون دولار.
- انخفض رصيد بند صافي الاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة بمقدار 4.4 مليون دولار ليصل نحو 1,866.5 مليون دولار في نهاية عام 2023.

6- أرصدة مدينة وأصول أخرى:

بلغ رصيد هذا البند بعد خصم المخصصات 126.6 مليون دولار في نهاية عام 2023، مقابل 177.2 مليون دولار في نهاية عام 2022، أي بانخفاض بلغ 50.6 مليون دولار، والجدول التالي يوضح الأرصدة المدينة والأصول الأخرى.

جدول رقم (79): أرصدة مدينة وأصول أخرى

البيان	2022	2023	معدل التغير (%)
مصاريف مدفوعة مقدما	0.3	0.2	-33.3
إيرادات فوائد مستحقة	56.0	86.2	53.9
أرصدة مدينة متنوعة	408.6	330.2	-19.2
أصول ثابتة بالطريق	0.6	0.6	-6.7
يخصم: مخصص تدنى القيمة الدفترية	288.3	290.6	0.8
الإجمالي	177.2	126.6	-28.6

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

7- الأصول الثابتة:

بلغ رصيد صافي الأصول الثابتة في نهاية عام 2023 بعد خصم المخصصات 9.53 مليون دولار، مقابل 9.50 مليون دولار في نهاية عام 2022.

ثانياً: الخصوم

1- ودائع المصارف لدى المصرف الليبي الخارجي:

بلغ رصيد ودائع المصارف لدى المصرف الليبي الخارجي 3,443.6 مليون دولار في نهاية عام 2023، مقابل 5,336.5 مليون دولار في نهاية عام 2022، أي بانخفاض قدره 1,892.9 مليون دولار، بنسبة 35.5%، نتيجة لانخفاض ودائع المصرف المركزي، وفيما يلي بيان بالأرصدة المودعة لدى المصرف كما هي موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (80): ودائع المصارف لدى المصرف الليبي الخارجي

البيان	2022	2023	معدل التغير (%)
مصرف ليبيا المركزي	4,895.3	2,997.4	-38.8
- حسابات جارية	305.1	255.9	-16.1
- ودائع لأجل	4,590.1	2,471.5	-46.2
أرصدة للمصارف الأخرى	441.2	446.2	1.1
- حسابات جارية	409.3	286.2	-30.1
- ودائع لأجل	32.0	160.0	400.0
الإجمالي	5,336.5	3,443.6	-35.5

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

2- ودائع العملاء :

انخفض رصيد هذا البند بمقدار 1,926.2 مليون دولار، وبنسبة 23.3% ليصل رصيده إلى 6,347.2 مليون دولار في نهاية عام 2023، مقابل 8,273.4 مليون دولار في نهاية عام 2022، حيث تركز هذا الانخفاض في بند الودائع تحت الطلب. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (81): أرصدة ودائع العملاء

البيان	2022	2023	معدل التغير (%)
ودائع تحت الطلب	6,611.8	4,516.6	-31.7
ودائع لأجل	1,553.0	1,668.1	7.4
ودائع مجمدة	108.2	113.3	4.7
الحسابات الجارية غير المتحركة	0.4	49.2	12,200.0
الإجمالي	8,273.4	6,347.2	-23.3

المصدر : المصرف الليبي الخارجي

3- التأمينات النقدية:

ارتفع رصيد بند التأمينات النقدية بمقدار 90.8 مليون دولار ليصل إلى 537.3 مليون دولار في نهاية عام 2023، مقابل 446.5 مليون دولار في نهاية عام 2022. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (82): التأمينات النقدية

البيان	2022	2023	معدل التغير (%)
تأمينات مقابل تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	177.9	268.7	51.0
تأمينات مقابل تسهيلات ائتمانية مباشرة	268.6	268.6	0.0
الإجمالي	446.5	537.3	20.3

المصدر : المصرف الليبي الخارجي

4- أرصدة دائنة والتزامات أخرى: بلغ رصيد هذا البند 181.5 مليون دولار في نهاية عام 2023 مقابل 176.3 مليون دولار في نهاية عام 2022، مسجلاً بذلك ارتفاعاً وقدره 5.2 مليون دولار وما نسبته 2.9%.

جدول رقم (83): أرصدة دائنة والتزامات أخرى

"مليون دولار"

البيان	2022	2023	معدل التغير (%)
مصاريف وفوائد مستحقة	30.6	53.7	75.5
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	145.8	127.8	-12.3
الإجمالي	176.3	181.5	2.9

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

5- مخصصات أخرى:

بلغ رصيد المخصصات الأخرى 142.6 مليون دولار في نهاية عام 2023 مقابل 135.7 مليون دولار في نهاية عام 2022.

6- حقوق المساهمين وأرباح العام:

- رأس المال المكتتب فيه والمدفوع: حدد رأس مال المصرف المكتتب فيه والمدفوع بمبلغ 3.0 مليار دولار أمريكي، مقسم إلى (30,000,000) سهم اسمي، قيمة كل منها 100.0 دولار مملوكة بالكامل لمصرف ليبيا المركزي.
- الاحتياطات: سجل رصيد الاحتياطي القانوني نحو 524.7 مليون دولار، فيما سجل رصيد احتياطي الطوارئ ورصيد الاحتياطي العام نحو 282.7 مليون دولار و 661.7 مليون دولار على التوالي في نهاية عام 2023 ولم يطرأ أي تغيير عن العام 2022.
- حقق المصرف الليبي الخارجي خلال عام 2023 أرباحاً قدرها 516.6 مليون دولار، مقابل أرباح محققة في العام 2022 مقدارها نحو 289.1 مليون دولار.

الالتزامات العرضية والارتباطات الرأسمالية:

بلغ رصيد هذا البند 3,401.8 مليون دولار في نهاية عام 2023، مقابل 3,119.3 مليون دولار في نهاية عام 2022.

الجدول رقم (84): المركز المالي للمصرف الليبي الخارجي

"مليون دولار"

البند	2022	2023	مقدار التغير	نسبة التغير %
الأصول:				
نقدية وأرصدة لدى المصارف	14,872.5	11,758.5	-3,114.0	-20.9
محافظ استثمارية	125.4	127.4	2.0	1.6
تسهيلات وقروض (بالصافي)	479.2	462.7	-16.5	-3.4
استثمارات مالية متاحة للبيع (بالصافي)	492.3	475.5	-16.8	-3.4
استثمارات محفظ بها للاستحقاق	18.7	19.3	0.6	3.2
استثمارات عقارية	27.6	27.6	0.0	-0.1
استثمارات في شركات تابعة وشقيقة (بالصافي)	1,870.9	1,866.5	-4.4	-0.2
أرصدة مدينة وأصول أخرى (بالصافي)	177.1	126.6	-50.5	-28.5
أصول ثابتة (بالصافي)	9.5	9.5	0.1	0.5
مجموع الأصول	18,073.2	14,873.6	-3,199.6	-17.7
الالتزامات				
ودائع المصارف	5,336.5	3,443.6	-1,892.9	-35.5
ودائع الزبائن	8,273.4	6,347.2	-1,926.2	-23.3
التأمينات النقدية	446.5	537.3	90.9	20.3
أرصدة دائنة والتزامات أخرى	176.3	181.4	5.1	2.9
مخصصات أخرى	135.7	142.6	6.9	5.1
مجموع الالتزامات	14,368.30	10,652.10	-3,716.2	-25.9
حقوق المساهمين				
رأس المال المكتتب به والمدفوع	3,000.0	3,000.0	-	-
الاحتياطي القانوني	524.7	524.7	-	-
احتياطي الطوارئ	282.7	282.7	-	-
الاحتياطي العام	661.7	661.7	-	-
أرباح مرحلة	-254.4	-254.4	-	-
أرباح محتجزة	-798.8	-509.6	289.2	-36.2
مجموع حقوق المساهمين	3,415.8	3,704.9	289.2	8.5
أرباح العام	289.1	516.5	227.4	78.6
مجموع حقوق المساهمين وأرباح العام	3,704.9	4,221.4	516.5	13.9
مجموع الخصوم	18,073.2	14,873.5	-3,199.7	-17.7
الالتزامات عرضية وارتباطات	3,119.3	3,401.8	282.5	9.1

* المصدر: المصرف الليبي الخارجي

انتهى التقرير،،،،،

